

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الكافي

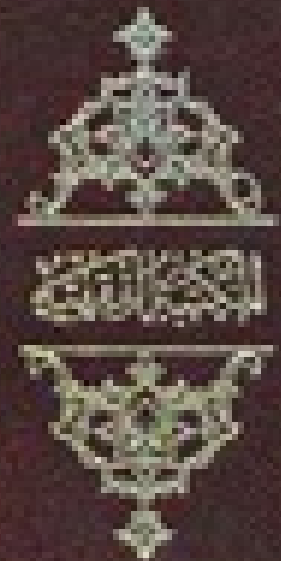
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الشيخ مرتضى الأنصاري

١٢٩٤ - ١٣٥١ هـ



العدد

مكتبة تقي الدين كتاب الشيخ الكافي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المكاسب

كاتب:

مرتضى انصارى (اعظم انصارى)

نشرت فى الطباعة:

مجمع الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

سرشناسه: انصاری، مرتضی بن محمدامین، ۱۲۱۴ - ۱۲۸۱ق.

عنوان و نام پدیدآور: المكاسب / المؤلف مرتضی الانصاری؛ اعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الاعظم.

مشخصات نشر: قم: مجمع الفكر الاسلامی، ۱۴۱۳ه.ق

مشخصات ظاهری: ۶ج.

فروست: مجمع الفكر الاسلامی؛ ۱۴؛ ۱۵؛ ۱۶؛ ۱۷؛ ۱۸؛ ۱۹.

شابک: دوره ۹۶۴-۵۶۶۲-۱۷-۶؛ ج. ۱. ۹۶۴ ۵۶۶۲ ۱۱-۷؛ ج. ۲. ۹۶۴-۵۶۶۲-۱۲-۵؛ ج. ۳. ۹۶۴-۵۶۶۲-۱۳-۳؛ ج. ۴.

۹۶۴-۵۶۶۲-۱۴-۱؛ ج. ۵. ۹۶۴-۵۶۶۲-۱۵-X؛ ج. ۶. ۹۶۴-۵۶۶۲-۱۶-۸؛

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی براساس جلد چهارم، ۱۴۱۹ق. = ۱۳۷۷.

یادداشت: کتاب حاضر به مناسبت دویستمین سالگرد تولد شیخ انصاری منتشر شده است.

یادداشت: ج. ۱ و ۲ (چاپ سوم: ۱۳۷۸).

یادداشت: ج. ۱ و ۲ (چاپ دهم: ۱۳۸۵).

یادداشت: ج. ۳ (چاپ دوم: ۱۴۲۰ق. = ۱۳۷۸).

یادداشت: ج. ۳ (چاپ هشتم: ۱۳۸۵).

یادداشت: ج. ۳ (چاپ نهم: ۱۳۸۶).

یادداشت: ج. ۴، ۵ و ۶ (چاپ هفتم: ۱۳۸۵).

یادداشت: ج. ۴، ۵ و ۶ (چاپ هشتم: ۱۳۸۶).

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: معاملات (فقه)

شناسه افزوده : مجمع الفكر الاسلامی. لجنة تحقيق تراث الشيخ الاعظم

شناسه افزوده : مجمع الفكر الاسلامی

شناسه افزوده : کنگره جهانی بزرگداشت دوستمین سالگرد تولد شیخ انصاری (۱۳۷۴ : قم و دزفول)

رده بندی کنگره : BP۱۹۰/۱ / الف م ۸ ۱۳۰۰۷ ای الف

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۷۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۸-۱۹۳۷

ص : ۱

اشاره

فى الجملة، نسبه فى الحدائق إلى الأصحاب (١)، و فى الكفايه: لا أعرف خلافاً (٢)، و عن المنتهى: الإجماع (٣).

و القائف كما عن الصحاح و القاموس و المصباح-: هو الذى يعرف الآثار (٤).

و عن النهايه و مجمع البحرين زياده: أنه يعرف شَبَه الرجل بأخيه و أبيه (٥).

و فى جامع المقاصد و المسالك كما عن إيضاح النافع و الميسيه-

ص: ٧

١-١) الحدائق ١٨٢:١٨.

٢-٢) الكفايه: ٨٧.

٣-٣) المنتهى ١٠١٤:٢، و فيه: نفى الخلاف. و حكى الإجماع عنه المحقق الأردبيلي فى مجمع الفائده ٨٠:٨.

٤-٤) الصحاح ١٤١٩:٤، ماده: «قوف»، القاموس المحيط ١٨٨:٣، ماده: «قوف»، و لم نقف فى المصباح على التعبير المذكور، انظر

المصباح المنير: ٥١٩.

٥-٥) النهايه، لابن الأثير ١٢١:٤، مجمع البحرين ١١٠:٥، و العبارة للأول.

أنها إلحاق الناس بعضهم ببعض (١). وقيّد في الدروس وجامع المقاصد - كما عن (٢) التنقيح حرمتها بما إذا ترتب عليها محرّم (٣)، والظاهر أنه مراد الكل، وإلّا فمجرد حصول الاعتقاد العلمى أو الظنى بنسب شخص لا - دليل على تحريمه؛ ولذا نهى فى بعض الأخبار عن إتيان القائف والأخذ بقوله.

ففى المحكى عن الخصال: «ما أحب أن تأتيهم» (٤). و عن مجمع البحرين: أن فى الحديث: «لا آخذ بقول قائف» (٥).

و قد افترى بعض العامه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى أنه قضى بقول القافه (٦).

و قد أنكر ذلك عليهم فى الأخبار، كما يشهد به ما عن الكافى

ص: ٨:

١ - ١) جامع المقاصد ٤:٣٣، المسالك ٣:١٢٩، و العبارة للشانى مع اختلاف يسير، و أمّا إيضاح الفوائد و الميسيه: فلا يوجدان عندنا، نعم حكاه عنهما السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٤:٨٢.

٢ - ٢) كذا فى «ف»، و فى سائر النسخ: فى.

٣ - ٣) الدروس ٣:١٦٥، جامع المقاصد ٤:٣٣، و لم نقف على التقييد المذكور فى التنقيح. نعم، حكاه عنه السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٤:٨٢، و انظر التنقيح ٢:١٣.

٤ - ٤) الخصال ١:٢٠، باب الواحد، الحديث ٦٨، و عنه الوسائل ١٢: ١٠٩، الباب ٢٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٥ - ٥) مجمع البحرين ٥:١١٠.

٦ - ٦) صحيح البخارى ٨:١٩٥.

عن زكريا بن يحيى بن نعمان المصرى (1)، قال: «سمعت على بن جعفر يحدث الحسن بن الحسين بن على بن الحسين، فقال: والله لقد نصر الله أبا الحسن الرضا عليه السلام.

فقال الحسن: إى و الله جعلت فداك! لقد بغى عليه إخوته.

فقال على بن جعفر: إى و الله! و نحن عمومته بغينا عليه.

فقال له الحسن: جعلت فداك! كيف صنعتم، فإننى لم أحضركم؟ قال: فقال له إخوته و نحن أيضاً: ما كان فينا إمام قطّ حائل اللون! فقال لهم الرضا عليه السلام: هو ابنى.

فقالوا: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قضى بالقافه، فبيننا و بينك القافه.

فقال: ابعثوا أئتم إليهم، و أمّا أنا فلا، و لا تُعلموهم لما دعوتموهم إليه، و ليكونوا فى بيوتكم.

فلما جاءوا و قعدنا فى البستان و اصطفّ عمومته و إخوته و أخواته

ص: ٩

١ - ١) كذا فى «ش»، و فى سائر النسخ: «زكريا بن يحيى العرى»، إلّا أنّه صِيحّ فى «ن» و «ص» بما فى «ش»، و فى «خ» و «ع» كتب فوق كلمه «العرى»: «الصيرفى (خ ل)». هذا حال النسخ، و أمّا المصدر: فى الطبعة الحديثه من الكافى: «زكريا بن يحيى بن نعمان الصيرفى»، و فى معجم رجال الحديث (٧: ٢٨٩) ما يلى: فى الطبعة القديمه «المصرفى» بدل «الصيرفى»، و فى الوافى: «المصرى».

و أخذوا الرضا عليه السلام و ألبسوه جبّه من صوف و قلنسوه [منها (١)]، و وضعوا على عنقه مسحاه، و قالوا له: ادخل البستان كأنك تعمل فيه.

ثم جاءوا بأبي جعفر عليه السلام و قالوا: ألحقوا هذا الغلام بأبيه.

فقالوا: ما له هنا أب، و لكن هذا عم أبيه، و هذا عمّه، و هذه عمّته، و إن يكن له هنا أب فهو صاحب البستان؛ فإنّ قدميه و قدميه واحده.

فلما رجع أبو الحسن عليه السلام قالوا: هذا أبوه.

فقال على بن جعفر: فقامت فمصبصت ريق أبي جعفر عليه السلام و قلت: أشهد أنّك إمامي» (٢). الخبر نقلناه بطوله تيمناً.

ص: ١٠

١-١) من المصدر.

٢-٢) أوردنا هذا الحديث طبقاً لنسخه «ش»، لكونها أقرب إلى المصدر، و هناك اختلافات عديده و ردت في النسخ لم نتعرض لها، انظر الكافي ١: ٣٢٢، الحديث ١٤.

المسأله [الثامنه عشر

اشاره

الكذب حرام بضروره العقول و الأديان، و يدلّ عليه الأدله الأربعة، إلّا أنّ الذى ينبغى الكلام فيه مقامان:

أحدهما- فى أنّه من الكبائر.

الثانى (1) فى مسوّغاته.

[الكلام فى المقام الأول] [أى أنه من الكبائر]

أمّا الأول- فالظاهر من غير واحد من الأخبار كالمروى فى العيون بسند (2) عن الفضل بن شاذان لا يقصر عن الصحيح (3)، و المروى عن الأعمش فى حديث شرائع الدين (4) عدّه من الكبائر.

ص: ١١

١- ١) فى «خ»، «ع»، «ص» و«ش»: و الثانى.

٢- ٢) فى «ش»: بسنده.

٣- ٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٢٧: ٢، و الوسائل ١١: ٢٦١، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣٣.

٤- ٤) الوسائل ١١: ٢٦٢، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣٦.

و فى الموثقه بعثمان بن عيسى: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِلشَّرِّ أَقْفَالًا، وَ جَعَلَ مَفَاتِيحَ تِلْكَ الْأَقْفَالِ الشَّرَابَ، وَ الْكُذْبَ شَرًّا مِنَ الشَّرَابِ»
(١).

و أُرْسِلَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَمٍ: «أَلَا - أُخْبِرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ قَوْلُ الزُّورِ»
(٢) أَى الْكُذْبِ.

وَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَمٍ: أَنَّ «الْمُؤْمِنَ إِذَا كَذَبَ بِغَيْرِ عَذْرِ لَعَنَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، وَ خَرَجَ مِنْ قَلْبِهِ نَشْرٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرْشَ، وَ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْكُذْبَةِ سَبْعِينَ زَنْبِيَةً، أَهْوَنُهَا كَمَنْ يَزْنِي مَعَ أُمَّهِ» (٣).

وَ يُؤَيِّدُهُ مَا عَنِ الْعَسْكَرِيِّ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ: «جُعِلَتِ الْخَبَائِثُ كُلُّهَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَ جُعِلَ مِفْتَاحُهَا الْكُذْبُ... الْحَدِيثُ» (٤)؛ فَإِنَّ مِفْتَاحَ الْخَبَائِثِ كُلِّهَا كَبِيرُهُ لَا مُحَالَهُ.

وَ يُمْكِنُ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى كَوْنِهِ مِنَ الْكِبَائِرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَاذِبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ** (٥)، فَجَعَلَ الْكَاذِبَ غَيْرَ مُؤْمِنٍ بِآيَاتِ اللَّهِ، كَافِرًا بِهَا.

ص: ١٢

١- (١) الوسائل ٥٧٢: ٨، الباب ١٣٨ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٣.

٢- (٢) المحججه البيضاء ٥: ٢٤٢.

٣- (٣) البحار ٢٦٣: ٧٢، الحديث ٤٨، و مستدرک الوسائل ٨٦: ٩، الباب ١٢٠ من أبواب تحريم الكذب، الحديث ١٥.

٤- (٤) البحار ٢٦٣: ٧٢، الحديث ٤٦.

٥- (٥) النحل: ١٠٥.

و لذلك كلّه أطلق جماعه كالفاضلين (١) و الشهيد الثاني (٢) في ظاهر كلماتهم كونه من الكبائر، من غير فرق بين أن يترتب على الخير الكاذب مفسده أو لا يترتب عليه شيء أصلاً.

و يؤيده ما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ في وصيته لأبي ذر رضوان الله عليه: «ويلٌ للذي يحدث فيكذب، ليُضحك القوم، ويلٌ له، ويلٌ له، ويلٌ له (٣)»، (٤)، فإنّ الأكاذيب المضحكة لا يترتب عليها غالباً إيقاع في المفسده.

نعم، في الأخبار ما يظهر منه عدم كونه على الإطلاق كبيره، مثل روايه أبي خديجه، عن أبي عبد الله عليه السلام: إنّ «الكذب على الله تعالى و رسوله من الكبائر» (٥). فإنّها ظاهره في اختصاص (٦) الكبيره بهذا الكذب الخاص، لكن يمكن حملها على كون هذا (٧) الكذب الخاص من الكبائر الشديده العظيمة، و لعلّ هذا أولى من تقييد المطلقات المتقدّمه.

و في مرسله سيف بن عميره، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «كان

ص: ١٣

١ - ١) لم نقف عليه في كتب المحقق و العلامة قدس سرهما، نعم في القواعد (٢: ٢٣٦): أنّ الكبيره ما توعد الله فيها بالنار. و مثله التحرير (٢: ٢٠٨).

٢ - ٢) الروضه البهيه ٣: ١٢٩.

٣ - ٣) محل «ويل له» الثالث بياض في «ش». و في سائر النسخ: ويل له، و ويل له، و ويل له.

٤ - ٤) الوسائل ٨: ٥٧٧، الباب ١٤٠ من أبواب أحكام العشره، ذيل الحديث ٤.

٥ - ٥) الوسائل ٨: ٥٧٥، الباب ١٣٩ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٣.

٦ - ٦) كذا في «ش»، و في سائر النسخ: باختصاص.

٧ - ٧) لم ترد «هذا» في «ف».

يقول على بن الحسين عليهما السلام لولده: اتقوا الكذب، الصغير منه و الكبير، في كلِّ جدِّ و هَزْل؛ فإنَّ الرجل إذا كذب في الصغير اجترأ على الكبير..

الخبر» (١). و يستفاد منه: أنَّ عظم الكذب باعتبار ما يترتّب عليه من المفساد.

و في صحيحه ابن الحجاج: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الكذاب هو الذي يكذب في الشيء؟ قال: لا، ما من أحد إلّا و يكون منه ذلك، و لكن المطبوع (٢) على الكذب» (٣)، فإنَّ قوله: «ما من أحد...الخبر» يدلُّ على أنَّ الكذب من اللّمم الذي يصدر من كل أحد، لا من الكبائر.

و عن الحارث الأعور، عن على عليه السلام، قال: «لا يصلح من الكذب جدّ و [لا (٤)] هَزْل، و لا يَعِدَنَّ (٥) أحدكم صبيّه ثم لا يفى له، إنَّ الكذب يهدى إلى الفجور، و الفجور يهدى إلى النار، و ما زال أحدكم يكذب حتى يقال: كذب و فجر...الخبر» (٦). و فيه أيضاً إشعار بأنَّ مجرّد الكذب ليس فجوراً.

و قوله: «لا يَعِدَنَّ أحدكم صبيّه ثم لا يفى له»، لا بدّ أن يراد به

ص: ١٤

١- (١) الوسائل ٥٧٧: ٨، الباب ١٤٠ من أبواب أحكام العشرة، الحديث الأوّل.

٢- (٢) كذا في «ص»، و في سائر النسخ: المطبوع.

٣- (٣) الوسائل ٥٧٣: ٨، الباب ١٣٨ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٩.

٤- (٤) من الوسائل.

٥- (٥) في الوسائل: و لا أن يعد.

٦- (٦) الوسائل ٥٧٧: ٨، الباب ١٤٠ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٣.

النهى عن الوعد مع إضمار عدم الوفاء، وهو المراد ظاهراً بقوله تعالى:

كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ

(١)

بل الظاهر عدم كونه كذباً حقيقياً، وأن إطلاق الكذب عليه فى الروايه لكونه فى حكمه من حيث الحرمة، أو لأن الوعد مستلزم للإخبار بوقوع الفعل، كما أن سائر الإنشاءات كذلك؛ ولذا ذكر بعض الأساطين: أن الكذب وإن كان من صفات الخبر، إلا أن حكمه يجرى فى الإنشاء المنبئ عنه، كمدح المذموم، و ذم الممدوح، وتمنى المكاره (٢)، و ترجى غير المتوقع، و إيجاب غير الموجب، و ندب غير النادب، و وعد غير العازم (٣).

و كيف كان، فالظاهر عدم دخول خلف الوعد فى الكذب؛ لعدم كونه من مقوله الكلام، نعم، هو كذب للوعد، بمعنى جعله مخالفاً للواقع، كما أن إنجاز الوعد صدق له، بمعنى جعله مطابقاً للواقع، فيقال:

«صادق الوعد» و «وعد غير مكذوب». و الكذب بهذا المعنى ليس محزماً على المشهور و إن كان غير واحد من الأخبار ظاهراً فى حرمة (٤)، و فى بعضها الاستشهاد بالآيه المتقدمه.

ثم إن ظاهر الخبرين الأخيرين خصوصاً المرسله حرمة الكذب حتى فى الهزل، و يمكن أن يراد به: الكذب فى مقام الهزل، و أمّا نفس

ص: ١٥

١-١ (١) الصف: ٣.

٢-٢ (٢) فى «ف»: و تمنى ما يكره الكاره.

٣-٣ (٣) شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٢٠.

٤-٤ (٤) انظر الوسائل ٨: ٥١٥، الباب ١٠٩ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٢ و ٣، و أيضاً ١١: ٢٧٠، الباب ٤٩ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٦ و ١١.

الهزل و هو الكلام الفاقد للقصد إلى تحقق مدلوله فلا يبعد أنه غير محرّم مع نصب القرينه على إرادته الهزل كما صرّح به بعض (١)؛ ولعله (٢) لا يصرّف الكذب إلى الخبر المقصود، و للسيره.

و يمكن حمل الخبرين على مطلق المرجوحيه، و يحتمل غير بعيد حرمة؛ لعموم ما تقدّم، خصوصاً الخبرين الأخيرين، و النبويّ في وصيه أبي ذر رضى الله عنه (٣)؛ لأنّ الأكاذيب المضحكه أكثرها من قبيل الهزل.

و عن الخصال بسنده عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم: «أنا زعيم بيت في أعلى الجنّه، و بيت في وسط الجنّه، و بيت في رياض الجنّه لمن ترك المراء و إن كان مُحَقَّقًا، و لمن ترك الكذب و إن كان هازلًا، و لمن حسن خلقه» (٤).

و قال أمير المؤمنين عليه الصلاه و السلام: «لا يجد الرجل طعم الإيمان حتّى يترك الكذب هزله و جدّه» (٥).

ثمّ إنّه لا ينبغي الإشكال في أنّ المبالغه في الادّعاء و إن بلغت ما بلغت، ليست من الكذب.

ص: ١٦

١-١) لم نعثر على من صرّح بذلك، انظر مفتاح الكرامه ٤:٦٧، و الجواهر ٢٢:٧٢.

٢-٢) لم ترد: «كما صرّح به بعض، و لعله» في «ف».

٣-٣) تقدم في الصفحه ١٣.

٤-٤) الخصال ١:١٤٤، الحديث ١٧٠، و الوسائل ٨:٥٦٨، الباب ١٣٥ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٨.

٥-٥) الوسائل ٨:٥٧٧، الباب ١٤٠ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٢.

و ربما يدخل فيه إذا كانت في غير محلها، كما لو مدح إنساناً (١) قبيح المنظر و شبهه وجهه بالقمر، إلا إذا بنى على كونه كذلك في نظر المادح؛ فإنّ الأنظار تختلف في التحسين و التقييح كالذوائق في المطعومات.

و أما التوريه، و هي (٢): أن يريد بلفظٍ معنًى مطابقاً للواقع و قصد من إلقائه أن يفهم المخاطب منه خلاف ذلك، مما هو ظاهر فيه عند مطلق المخاطب، أو المخاطب الخاص كما لو قلت في مقام إنكار ما قلته في حقّ أحد: «عَلِمَ اللَّهُ ما قلته»، و أردت بكلمه «ما» الموصوله، و فهم المخاطب النافيه، و كما لو استأذن رجل بالباب فقال الخادم له: «ما هو ها هنا» و أشار إلى موضع خالٍ في البيت (٣)، و كما لو قلت: «اليوم ما أكلت الخبز»، تعني بذلك حاله النوم أو حاله الصلاه، إلى غير ذلك فلا ينبغي الإشكال في عدم كونها من الكذب.

و لذا صرح الأصحاب فيما سيأتي من وجوب التوريه عند الضروره (٤)، بأنّه يورى (٥) بما يخرج من الكذب، بل اعترض جامع المقاصد على قول العلّامة في القواعد في مسأله الوديعه إذا طالبها ظالم، بأنّه «يجوز الحلف كاذباً، و تجب التوريه على العارف بها»: بأنّ

ص: ١٧

١- ١) في «ش»: إنسان.

٢- ٢) كذا في نسخه بدل «ص»، و في النسخ: و هو.

٣- ٣) في ظاهر «ف»: في البيت خال.

٤- ٤) ستأتي تصريحاتهم في الصفحه ٢٢ و ٢٣.

٥- ٥) في «ش»: يؤدى.

العباره لا تخلو من (١) مناقشه، حيث تقتضى ثبوت الكذب مع التوريه، و معلوم أن لا كذب معها (٢)، انتهى.

و وجه ذلك: أنّ الخبر باعتبار معناه و هو المستعمل فيه كلامه ليس مخالفاً للواقع، وإنما فهم المخاطب من كلامه أمراً مخالفاً للواقع لم يقصده المتكلم من اللفظ.

نعم، لو ترتّب عليها مفسده حرمت من تلك الجبهه، اللهم إلا أن يدعى أنّ مفسده الكذب و هى الإغراء موجوده فيها، و هو ممنوع؛ لأنّ الكذب محرّم، لا لمجرّد الإغراء.

و ذكر بعض الأفاضل (٣): أنّ المعبر فى اتصاف الخبر بالصدق و الكذب هو ما يفهم من ظاهر الكلام، لا ما هو المراد منه، فلو قال:

«رأيت حماراً» و أراد منه «البليد» من دون نصب قرينه، فهو متّصف بالكذب و إن لم يكن المراد مخالفاً للواقع، انتهى موضع الحاجه.

فإن أراد اتصاف الخبر فى الواقع، فقد تقدّم أنّه دائر مدار موافقه مراد المخبر و مخالفته للواقع؛ لأنّه معنى الخبر و المقصود منه، دون ظاهره الذى لم يقصد.

و إن أراد اتصافه عند الواصف، فهو حقّ مع فرض جهله بإرادته خلاف الظاهر.

لكن توصيفه حينئذٍ باعتقاد أنّ هذا هو مراد المخبر و مقصوده،

ص: ١٨

١-١) فى غير «ش»: عن.

٢-٢) جامع المقاصد ٣٨:٦.

٣-٣) هو المحقّق القمى فى قوانين الأصول ١٩٤:١.

فيرجع الأمر إلى إناطه الاتصاف بمراد المتكلم و إن كان الطريق إليه اعتقاد المخاطب.

و مما يدلّ على سلب الكذب عن التوريه ما روى في الاحتجاج:

«أنه سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ و جلّ في قصّه إبراهيم على نبينا و آله و عليه السلام:- يَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسَيُؤْتُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظُرُونَ (١)، قال: ما فعله (٢) كبيرهم و ما كذب إبراهيم، قيل: و كيف ذلك؟ فقال: إنّما قال إبراهيم: إِنْ كَانُوا يَنْظُرُونَ، أى: إن نطقوا فكبيرهم فعل، و إن لم ينطقوا فلم يفعل كبيرهم شيئاً؛ فما نطقوا و ما كذب إبراهيم.

و سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: أَيَّتُهَا الْعِزُّ إِنَّكُمْ لَلسَّارِقُونَ (٣).

قال: إنهم سرقوا يوسف من أبيه، ألا ترى أنهم قالوا: نَفَقِدُ صُوعَ الْمَلِكِ (٤) و لم يقولوا: سرقتم صواع الملك.

و سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ حَكَايَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي سَقِيمٌ (٥) قال: ما كان إبراهيم سقيماً و ما كذب، إنّما عنى سقيماً في دينه، أى: مرتاداً (٦).

ص: ١٩

١- ١) الأنبياء: ٦٣.

٢- ٢) في «خ»: ما فعل.

٣- ٣) يوسف: ٧٠.

٤- ٤) يوسف: ٧٢.

٥- ٥) الصفات: ٨٩.

٦- ٦) الاحتجاج ٢: ١٠٥ مع اختلاف يسير، و المرتاد: الطالب للشيء.

و فى مستطرفات السرائر من كتاب ابن بكير، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يُستأذن عليه، فيقول (١) للجارية: قولى:

ليس هو ها هنا، فقال: لا بأس، ليس بكذب» (٢)؛ فإنَّ سلب الكذب مبنى على أن المشار إليه بقوله: «ها هنا» موضع خالٍ من الدار؛ إذ لا وجه له سوى ذلك.

و روى فى باب الحَيْل من كتاب الطلاق للمبسوط: أنَّ واحداً من الصحابه صحب واحداً آخر، فاعترضهما فى الطريق أعداء المصحوب، فأنكر الصحاب أنه هو، فأحلفوه، فحلف لهم أنه أخوه، فلمّا أتى النبى صَلَّى الله عليه وآله وسلم قال له: «صدقت، المسلم أخو المسلم» (٣).

إلى غير ذلك مما يظهر منه ذلك (٤).

ص: ٢٠

١-١) كذا فى «ص» و المصدر، و فى سائر النسخ: يقول.

٢-٢) مستطرفات السرائر (السرائر) ٣: ٦٣٢، و الوسائل ٨: ٥٨٠، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٨.

٣-٣) المبسوط ٩٥: ٥.

٤-٤) راجع الوسائل ٨: ٥٧٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشرة.

إشارة

فاعلم أنه يسوغ الكذب لوجهين:

أحدهما-الضرورة إليه:

فيسوغ معها بالأدلة الأربعة، قال الله تعالى: **إِلَّا مَنْ أُرْكِرَهُ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (١)**. و قال تعالى: **لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءَ (٢)**.

و قوله عليه السلام: «ما من شيء إلا و قد أحله الله لمن اضطرَّ إليه» (٣). و قد اشتهر أن الضرورات تبيح المحظورات. و الأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، و قد استفاضت أو تواترت بجواز الحلف كاذباً لدفع الضرر البدني أو المالي عن نفسه أو أخيه (٤).

و الإجماع أظهر من أن يدعى أو يحكى.

و العقل مستقلٌ بوجوب ارتكاب أقل القبيحين مع بقائه على قبحه، أو انتفاء قبحه؛ لغلبيه الآخر عليه، على القولين (٥) في كون القبح العقلي

ص: ٢١

١- (١) النحل: ١٠٦.

٢- (٢) آل عمران: ٢٨.

٣- (٣) الوسائل ٤: ٦٩٠، الباب الأول من أبواب القيام، الحديث ٦ و ٧، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

٤- (٤) الوسائل ١٣٤: ١٦، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان.

٥- (٥) تعرّض لهما القوشجي في شرح التجريد: ٣٣٨.

مطلقاً، أو فى خصوص الكذب لأجل الذات، أو بالوجه و الاعتبارات.

و لا- إشكال فى ذلك كله، إنما الإشكال و الخلاف فى أنه هل يجب حينئذٍ التوريه لمن يقدر عليها، أم لا؟ ظاهر المشهور هو الأول، كما يظهر من المقنعه (١) و المبسوط (٢) و الغنيه (٣) و السرائر (٤) و الشرائع (٥) و القواعد (٦) و اللمعه و شرحها (٧) و التحرير (٨) و جامع المقاصد (٩) و الرياض (١٠) و محكى مجمع البرهان (١١) فى مسأله جواز الحلف لدفع الظالم عن الوديعه.

قال فى المقنعه: من كانت عنده أمانه فطالبه ظالم فليجحد، و إن استحلفه ظالم على ذلك فليحلف، و يورى فى نفسه بما يخرجه عن الكذب إلى أن قال (١٢)-: فإن لم يحسن التوريه و كان نيتته حفظ

ص: ٢٢

-
- ١- (١) المقنعه: ٥٥٦.
 - ٢- (٢) لم نقف عليه فيه.
 - ٣- (٣) الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٣٨.
 - ٤- (٤) السرائر ٣: ٤٣.
 - ٥- (٥) الشرائع ٢: ١٦٣ و ٣: ٣٢.
 - ٦- (٦) القواعد ١: ١٩٠.
 - ٧- (٧) اللمعه الدمشقيه و شرحها (الروضه البهيّه) ٤: ٢٣٥.
 - ٨- (٨) التحرير ١: ٢٦٦.
 - ٩- (٩) جامع المقاصد ٤: ٢٧.
 - ١٠- (١٠) الرياض ١: ٦٢٢.
 - ١١- (١١) مجمع الفائده ١٠: ٣٠٠.
 - ١٢- (١٢) وردت هذه العبارة فى «ش» مضطربه.

الأمانه أجزأته التيه و كان مأجوراً (١)، انتهى.

و قال فى السرائر فى هذه المسأله أعنى مطالبه الظالم الوديعه:-

فإن قنع الظالم منه بيمينه، فله أن يحلف و يورى فى ذلك (٢)، انتهى.

و فى الغنيه فى هذه المسأله:- و يجوز له أن يحلف أنه ليس عنده وديعه و يورى فى يمينه بما يسلم به من الكذب، بدليل إجماع الشيعه (٣)، انتهى.

و فى النافع: حلف مورياً (٤).

و فى القواعد: و يجب التوريه على العارف بها (٥)، انتهى.

و فى التحرير فى باب الحيل من كتاب الطلاق:- لو أنكر الاستدانه خوفاً من الإقرار بالإبراء، أو القضاء جاز الحلف مع صدقه، بشرط التوريه بما يخرجه عن الكذب (٦)، انتهى.

و فى اللمعه: يحلف عليه فيورى (٧). و قريب منه فى شرحها (٨).

و فى جامع المقاصد فى باب المكاسب:- يجب التوريه بما يخرجه عن (٩) الكذب (١٠)، انتهى.

ص: ٢٣

١-١) تقدم التخرىج عنها فى الصفحه السابقه.

٢-٢) تقدم التخرىج عنها فى الصفحه السابقه.

٣-٣) تقدم التخرىج عنها فى الصفحه السابقه.

٤-٤) المختصر النافع ١:١٥٠.

٥-٥) تقدم التخرىج عنها فى الصفحه السابقه.

٦-٦) تقدم التخرىج عنها فى الصفحه السابقه.

٧-٧) تقدم التخرىج عنها فى الصفحه السابقه.

٨-٨) تقدم التخرىج عنها فى الصفحه السابقه.

٩-٩) كذا فى «ف»، و فى سائر النسخ: من.

١٠ - ١٠) لم نقف فى باب المكاسب من جامع المقاصد (٤:٢٧) إلما على ما يلى: «و لو اقتضت المصلحه الكذب وجبت

التوريه»، نعم فى باب الوديعه (٦:٣٨) ما يلى: «و تجب التوريه على العارف بها بأن يقصد ما يخرجه عن الكذب».

ووجه ما ذكره: أنّ الكذب حرام، ولم يحصل الاضطرار إليه مع القدره على التوريه، فيدخل تحت العمومات (١)، مع أن قبح الكذب عقليّ، فلا يسوغ إلّا مع تحقّق عنوانٍ حَسَنٍ في ضمنه يغلب حسنه على قبحه، و يتوقّف تحقّقه على تحقّقه، ولا يكون التوقف إلّا مع العجز عن التوريه.

و هذا الحكم جيّد، إلّا أنّ مقتضى إطلاقات أدلّه الترخيص في الحلف كاذباً لدفع الضرر البدني أو المالي عن نفسه أو أخيه، عدم اعتبار ذلك.

ففي روايه السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام:

«قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: احلف بالله كاذباً ونجّ أخاك من القتل» (٢).

و صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام:

«سألته عن رجل يخاف على ماله من السلطان، فيحلف له لينجو به منه.

قال: لا بأس. و سألته: هل يحلف الرجل على مال أخيه كما يحلف على مال نفسه (٣)؟ قال: نعم» (٤).

و عن الفقيه، قال: «قال الصادق عليه السلام: اليمين على وجهين إلى أن قال: - فأما اليمين التي يؤجر عليها الرجل إذا حلف كاذباً

ص: ٢٤

١- ١) المتقدمه في أوّل البحث.

٢- ٢) الوسائل ١٣٤: ١٦، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان، الحديث ٤.

٣- ٣) في الوسائل و نسخه بدل «ش»: ماله.

٤- ٤) الوسائل ١٣٤: ١٦، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان، الحديث الأول.

و (١) لم تلزمه الكفاره، فهو أن يحلف الرجل في خلاص امرئ مسلم، أو خلاص ماله من متعدّد يتعدّى عليه من لصّ، أو غيره» (٢).

و في موثقه زراره بآبن بكير: «أنا نمّر على هؤلاء القوم، فيستحلفونا على أموالنا و قد أدّينا زكاتها؟ فقال: يا زراره إذا خفت فاحلف لهم بما شاءوا» (٣).

و روايه سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا حلف الرجل تقيّه (٤) لم يضرّه إذا هو (٥) أكره، أو اضطر (٦) إليه. و قال: ليس شيء ممّا (٧) حرّم الله إلّا و قد أحلّه لمن اضطر إليه» (٨).

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا الباب (٩) و فيما يأتي (١٠)،

ص: ٢٥

-
- ١- (١) الواو غير موجوده في «خ»، «م» و «ع».
 - ٢- (٢) الفقيه ٣: ٣٦٦-٣٦٧، الحديث ٤٢٩٧، و فيه: و لا- تلزمه الكفاره، و الوسائل ١٦: ١٣٥، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان، الحديث ٩.
 - ٣- (٣) الوسائل ١٦: ١٣٦، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان، الحديث ١٤، و فيه: «ما شاءوا»، نعم وردت عبارته «بما شاءوا» في جواب السؤال عن الحلف بالطلاق و العتاق.
 - ٤- (٤) لم ترد «تقيّه» في غير «ص» و «ش».
 - ٥- (٥) لم ترد «هو» في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع».
 - ٦- (٦) في الوسائل: و اضطر.
 - ٧- (٧) في «ف»، «ن»، «م» و «ص»: فيما.
 - ٨- (٨) الوسائل ١٦: ١٣٧، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان، الحديث ١٨.
 - ٩- (٩) الوسائل ١٦: ١٣٧، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان.
 - ١٠- (١٠) يأتي في الصفحه ٣١، (الثاني من مسوّغات الكذب).

من جواز الكذب في الإصلاح، التي يصعب على الفقيه التزام تقييدها بصورة عدم قدره على التوريه.

و أما حكم العقل بقبح الكذب في غير مقام توقف تحقق المصلحه الراجحه عليه، فهو و إن كان مسلماً إلا أنه يمكن القول بالعفو عنه شرعاً؛ للأخبار المذكوره، كما عفى عن الكذب في الإصلاح، و عن السب و التبري مع الإكراه، مع أنه قبيح عقلاً أيضاً، مع أن إيجاب التوريه على القادر لا يخلو عن التزام ما يعسر (١) كما لا يخفى، فلو قيل بتوسعه الشارع على العباد بعدم ترتيب الآثار على الكذب في ما نحن فيه و إن قدر على التوريه، كان حسناً، إلا أن الاحتياط في خلافه، بل هو المطابق للقواعد لو لا استبعاد التقييد في هذه المطلقات؛ لأن النسبه بين هذه المطلقات، و بين ما دلّ كالروايه الأخيره و غيرها على اختصاص الجواز بصوره الاضطرار المستلزم للمنع مع عدمه مطلقاً، عموم من وجه، فيرجع إلى عمومات حرمة الكذب، فتأمل.

هذا، مع إمكان منع الاستبعاد المذكور؛ لأنّ مورد الأخبار عدم الالتفات إلى التوريه في مقام الضروره إلى الكذب؛ إذ مع الالتفات فالغالب اختيارها؛ إذ لا داعي إلى العدول عنها إلى الكذب.

ثم إن أكثر الأصحاب مع تقييدهم جواز الكذب بعدم قدره (٢) على التوريه (٣)، أطلقوا القول بلغويه ما أكره عليه، من العقود

ص: ٢٤

١- ١) كذا في «ف» و مصححه «م» و نسخه بدل «ش»، و في النسخ: بالعسر.

٢- ٢) في «ف»: «بالقدره» بدل «بعدم القدره».

٣- ٣) راجع الصفحه ٢٢.

و الإيقاعات و الأقوال المحرّمه كالسبّ و التبرّي، من دون تقييد بصوره عدم التمكّن من التوريه (١)، بل صرّح (٢) بعض هؤلاء كالشهيد في الروضه (٣) و المسالك (٤) في باب الطلاق (٥) بعدم اعتبار العجز عنها، بل في كلام بعض ما يُشعر بالانفاق عليه (٦)، مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ المكره على البيع إنّما أكره على التلفّظ بالصيغّه، و أمّا إرادته المعنى فمما لا تقبل الإكراه، فإذا أرادته مع قدره على عدم إرادته (٧) فقد اختاره، فالإكراه على البيع الواقعي يختصّ بغير القادر على التوريه؛ لعدم معرفه بها، أو عدم الالتفات إليها، كما أنّ الاضطرار إلى الكذب يختصّ بغير القادر عليها.

و يمكن أن يفرّق بين المقامين: بأنّ الإكراه إنّما يتعلّق بالبيع الحقيقي، أو الطلاق الحقيقي، غايه الأمر قدره المكره على التفصيّي عنه بإيقاع الصوره من دون إرادته المعنى، لكنه غير المكره عليه. و حيث إنّ الأخبار خاليه عن اعتبار العجز عن التفصيّي بهذا الوجه، لم يعتبر ذلك

ص: ٢٧

١ - ١) انظر النهايه: ٥١٠، و السرائر ٢: ٦٦٥، و الشرائع ٢: ١٤، و ٣: ١٢، و المختصر ١٩٧: ١، و التنقيح ٣: ٢٩٤، و الكفايه: ١٩٨، و الرياض ٢: ١٦٩، و غيرها.

٢ - ٢) في «ف»: «و بعض هؤلاء»، بدل: «بل صرّح بعض هؤلاء».

٣ - ٣) الروضه البهيه ٢١: ٦.

٤ - ٤) المسالك (الطبعه الحجريه) ٢: ٣.

٥ - ٥) في «ف»: «بل صرّح في باب الطلاق».

٦ - ٦) راجع الجواهر ١٥: ٣٢.

٧ - ٧) في «ف»: «على العدم».

فى حكم الإكراه.

و هذا بخلاف الكذب؛ فإنه لم يسوّغ إلّا عند الاضطرار إليه، ولا اضطرار مع قدره.

نعم، لو كان الإكراه من أفراد الاضطرار بأن كان المعترف فى تحقّق موضوعه عرفاً أو لغة العجز عن التفصّى كما ادّعا بعض (١)، أو قلنا باختصاص رفع حكمه بصوره الاضطرار، بأن كان عدم ترتّب الأثر على المكره عليه من حيث إنّه مضطر إليه لدفع الضرر المتوّعد عليه به عن النفس و المال كان ينبغى فيه اعتبار العجز عن (٢) التوريه؛ لعدم الاضطرار مع قدره عليها.

و الحاصل: أنّ المكره إذا قصد المعنى مع التمكن من التوريه، صدق على ما أوقع أنّه مكره عليه، فيدخل فى عموم «رُفِع ما اكرهوا عليه» (٣).

و أمّا المضطر، فإذا كذب مع قدره على التوريه، لم يصدق أنّه مضطر إليه، فلا يدخل فى عموم «رُفِع ما اضطروا إليه» (٤).

هذا كلّه على مذاق المشهور من انحصار جواز الكذب بصوره الاضطرار إليه حتى من جهه العجز عن التوريه، و أما على ما استظهرناه

ص: ٢٨

١- ١) لم نعره عليه، نعم فى الحدائق (٢٥:١٥٩)، من شرائط الإكراه: عجز المكره عن دفع ما توعدّ به.

٢- ٢) كذا فى «ف»، و فى سائر النسخ: من.

٣- ٣) راجع الوسائل ١١:٢٩٥، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

٤- ٤) راجع الوسائل ١١:٢٩٥، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ١ و ٣.

من الأخبار (١) كما اعترف به جماعه (٢) من جوازه مع الاضطرار إليه من غير جهه العجز عن التوريه، فلا- فرق بينه و بين الإكراه. كما أنّ الظاهر أنّ أدلّه نفى الإكراه راجعه إلى الاضطرار، لكن (٣) من غير جهه التوريه، فالشارع رخص في ترك التوريه في كلّ كلام مضطر إليه للإكراه عليه أو دفع الضرر به. هذا، و لكن الأحوط التوريه في البابين.

ثم إنّ الضرر المسوّغ للكذب هو المسوّغ لسائر المحرّمات.

نعم، يستحب تحمّل الضرر المالى الذى لا يُجحف، و عليه يحمل قول أمير المؤمنين عليه السلام فى نهج البلاغه: «علامه الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرك، على الكذب حيث ينفعك» (٤).

ثم إنّ الأقوال الصادره عن أئمتنا صلوات الله عليهم فى مقام التقيه فى بيان الأحكام، مثل قولهم: «لا بأس بالصلاه فى ثوب أصابه خمر» (٥) و نحو ذلك، و إن أمكن حمله على الكذب لمصلحه بناءً على ما استظهرنا

ص: ٢٩

١- ١) كما تقدم فى الصفحه ٢٤ عند قوله: إلّا أنّ مقتضى إطلاقات أدلّه الترخيص...

٢- ٢) لم نقف عليه.

٣- ٣) كلمه «لكن» مشطوب عليها فى «ف».

٤- ٤) نهج البلاغه الحكمه: ٤٥٨، و انظر الوسائل ٥٨٠: ٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشره، الحديث ١١، لكن لم ترد كلمه «علامه» فى نهج البلاغه.

٥- ٥) الوسائل ١٠٥٥: ٢، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الأحاديث ٢ و ١٠-١٣ و غيرها.

جوازه من الأخبار- (١)، إلما أنّ الأليق بشأنهم عليهم السلام هو الحمل على إرادته خلاف ظواهرها من دون نصب قرينه، بأن يريد من جواز الصلاة في الثوب المذكور جوازها عند تعذّر الغسل و الاضطراب إلى اللبس، وقد صرّحوا بإرادته المحامل البعيده في بعض الموارد، مثل أنّه ذكر عليه السلام: «أنّ النافله فريضه»، ففزع المخاطب، ثم قال: «إنما أردت صلاه الوتر على النبي صلّى الله عليه وآله وسلم» (٢).

و من هنا يعلم أنّه إذا دار الأمر في بعض المواضع بين الحمل على التقيه و الحمل على الاستحباب، كما في الأمر بالوضوء عقب بعض ما قال العامّه بكونه حدثاً (٣)، تعيّن الثاني؛ لأنّ التقيه تتأدى بإرادته المجاز و إخفاء القرينه.

ص: ٣٠

١-١) في الصفحة ٢٤ عند قوله: إلّا أنّ مقتضى إطلاقات أدلّه الترخيص...

٢-٢) الوسائل ٣:٤٩، الباب ١٦ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ٦.

٣-٣) راجع الوسائل ١:١٨٩، الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٢ و ١٣، و الصفحة ١٩٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الأحاديث ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و غيرها.

وقد استفاضت الأخبار بجواز الكذب عند إرادته الإصلاح، ففي صحيحه معاوية بن عمّار: «المصلح ليس بكذاب» (١). و نحوها روايه معاوية بن حكم (٢)، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣).

و في روايه عيسى بن حنّان (٤)، عن الصادق عليه السلام: «كلّ كذب مسؤول عنه صاحبه يوماً، إلّا كذباً في ثلاثه: رجل كاند (٥) في حربه فهو موضوع عنه، و (٦) رجل أصلح بين اثنين، يلقي هذا بغير ما يلقي (٧) هذا، يريد بذلك الإصلاح، و (٨) رجل وعدّ أهله (٩) و هو لا يريد أن يتم لهم» (١٠).

و بمضمون هذه الروايه في استثناء هذه الثلاثه، روايات (١١).

و في مرسله الواسطى، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الكلام

ص: ٣١

-
- ١- (١) الوسائل ٥٧٨: ٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) كذا في النسخ، و في المصادر: معاوية بن حكيم.
 - ٣- (٣) الوسائل ٥٨٠: ٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٩.
 - ٤- (٤) في المصادر الحديثيه: عيسى بن حنّان.
 - ٥- (٥) في الوسائل: كاند.
 - ٦- (٦) في الوسائل و هامش «ص»: أو.
 - ٧- (٧) في الوسائل: يلقي به.
 - ٨- (٨) في الوسائل و هامش «ص»: أو.
 - ٩- (٩) في الوسائل و هامش «ص»: زياده: شيئاً.
 - ١٠- (١٠) الوسائل ٥٧٩: ٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٥.
 - ١١- (١١) نفس المصدر، الأحاديث ١ و ٢ و ٥.

ثلاثه: صدق، و كذب، و إصلاح بين الناس (١). قيل له: جعلت فداك و ما (٢) الإصلاح بين الناس؟ قال: تسمع من الرجل كلاماً يبلغه فتخبت (٣) نفسه، فتقول: سمعت فلاناً قال فيك من الخير كذا و كذا، خلاف ما سمعته» (٤).

و عن الصدوق في كتاب الإخوان بسنده عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «قال: إنَّ الرجل ليصدق على أخيه فيصيبه عنت من صدقه فيكون كذاباً عند الله، و إنَّ الرجل ليكذب على أخيه يريد به نفعه فيكون عند الله صادقاً» (٥).

ثم إنَّ ظاهر الأخبار المذكوره عدم وجوب التوريه، و لم أرَ من اعتبر العجز عنها في جواز الكذب في هذا المقام.

و تقييد الأخبار المذكوره بصوره العجز عنها في غايه البعد، و إن كان مراعاته مقتضى الاحتياط.

ثم (٦) إنَّه قد ورد في أخبار كثيره جواز الوعد الكاذب مع الزوجه، بل مطلق الأهل (٧)، و الله العالم.

ص: ٣٢

١-١) في الوسائل و هامش «ص» زياده: قال.

٢-٢) في الوسائل: ما.

٣-٣) في «ن»، «خ»، «م» و «ع»: فتخبت.

٤-٤) الوسائل ٥٧٩: ٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٦.

٥-٥) الوسائل ٥٨٠: ٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشره، الحديث ١٠ مع اختلاف.

٦-٦) العبارة من هنا إلى كلمه «الأهل» لم ترد في «ف».

٧-٧) راجع الوسائل ٥٧٨: ٨، الباب ١٤١ من أبواب أحكام العشره، الأحاديث ١ و ٢ و ٥.

و هي (١):من كَهَنَ يَكْهُنُ ككتب يكتب كتابه كما فى الصحاح-إذا تكهَّن،قال:و يقال كُهْن-بالضمّ-،كهانه بالفتح:-إذا صار كاهناً (٢).

و عن القاموس أيضاً:الكهانه-بالكسر (٣)-،لكن عن المصباح:

كَهَنَ يَكْهُنُ-كقتل-كهانه بالفتح- (٤).

و كيف كان،فعن النهايه:أنّ الكاهن من يتعاطى الخبر عن الكائنات فى مستقبل الزمان.

و قد كان فى العرب كهنه،فمنهم:من كان يزعم أنّ له تابعاً من الجنّ يُلقى إليه الأخبار.و منهم:من كان يزعم أنّه يعرف الأمور بمقدمات و أسباب يستدلّ بها على مواقعها من كلام من سأله،أو فعله،

ص: ٣٣

١-١) عبارته«حرام و هي»من«ش».

٢-٢) الصحاح ٢١٩١:٦،ماده:«كهن».

٣-٣) القاموس ٢٦٤:٤،ماده:«كهن».

٤-٤) المصباح المنير:٥٤٣،ماده:«كهن».

أو حاله، وهذا يخصّونه باسم «العَرَّاف» (١).

و المحكى (٢) عن الأكثر في تعريف الكاهن ما في القواعد، من أنه:

من كان له رئي من الجن يأتيه الأخبار (٣).

و عن التنقيح: أنه المشهور (٤)، و نسبه في التحرير (٥) إلى القيل (٦). و رئي على فعيل من رأى، يقال: فلان رئي القوم، أى صاحب رأيهم، قيل: و قد يكسر راؤه إتباعاً (٧).

و عن القاموس: و الرئي (٨) كغنى: جنى يرى فيجب (٩).

و عن النهاية: يقال للتابع من الجن رئي بوزن كمي (١٠).

أقول: روى الطبرسي في الاحتجاج في جملة الأسئلة التي سألت

ص: ٣٤

١-١) النهاية؛ لابن الأثير ٢: ٢١٤، مادة: «كهن».

٢-٢) حكاة السيد العاملي في مفتاح الكرامه ٤: ٧٤.

٣-٣) القواعد ١: ١٢١، و فيه: بالأخبار.

٤-٤) التنقيح الرائع ٢: ١٣.

٥-٥) كذا في «ف»، و في غيره: ثر، و هو سهو؛ لأنه لم يتعرض في السرائر لتعريف الكهانه.

٦-٦) انظر التحرير ١: ١٦١، و ليس فيه النسبه إلى القيل، نعم حكى السيد العاملي في مفتاح الكرامه (٤: ٧٤) النسبه إلى القيل عن التحرير.

٧-٧) قاله ابن الأثير في النهاية ٢: ١٧٨، مادة: «رأى».

٨-٨) كذا في «ص»، و في سائر النسخ: رأى.

٩-٩) كذا في «ص» و المصدر، و في سائر النسخ: فيخبر. أنظر القاموس المحيط ٤: ٣٣١، مادة: «الرؤيه»

١٠-١٠) النهاية، لابن الأثير ٢: ١٧٨.

الزندق عنها أبا عبد الله عليه السلام:

قال الزندق: فمن أين أصل الكهانة، و من أين يخبر الناس بما يحدث؟ قال عليه السلام: «إنَّ الكهانة كانت في الجاهلية في كلِّ حين فتره من الرسل، كان الكاهن بمنزله الحاكم يحتكمون إليه فيما يشتهه عليهم من الأمور بينهم، فيخبرهم بأشياء (١) تحدث، و ذلك في (٢) وجوه شتى:

فراسه العين، و ذكاء القلب، و وسوسة النفس، و فطنه الروح، مع قذفٍ في قلبه؛ لأنَّ ما يحدث في الأرض من الحوادث الظاهره فذلك يعلم (٣) الشيطان و يؤدِّيه إلى الكاهن، و يخبره بما يحدث في المنازل و الأطراف.

و أما أخبار السماء، فإنَّ الشياطين كانت تقعد مقاعد استراق السمع إذ ذاك، و هي لا تحجب و لا ترحم بالنجوم، و إنما مُنعت من استراق السمع لئلا يقع في الأرض سبب يشاكل (٤) الوحي من خبر السماء، فيلبس (٥) على أهل الأرض ما جاءهم عن الله تعالى لإثبات الحجج و نفى الشبهه، و كان الشيطان يسترق الكلمه الواحده من خبر

ص: ٣٥

١- ١) في «ف» و هامش «ن» و «م»: «بأسباب، و في المصدر و نسخه بدل «ش» و «خ»: «عن أشياء.

٢- ٢) في المصدر و نسخه بدل «ش»: «من.

٣- ٣) في مصححه «ن»: يعلمه.

٤- ٤) في «ش» و المصدر: سبب تشاكل.

٥- ٥) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: و يلبس.

السماء بما يحدث الله (١) في خلقه فيختطفها، ثم يهبط بها إلى الأرض، فيقذفها إلى الكاهن، فإذا زاد كلمات من عنده، فيخلط الحق بالباطل، فما أصاب الكاهن من خبر ممّا كان (٢) يخبر به (٣) فهو (٤) ما أذاه إليه شيطانه ممّا سمعه، و ما أخطأ فيه فهو من باطل ما زاد فيه، فمنذ منعت الشياطين عن استراق السمع انقطعت الكهانه.

و اليوم إنّما تؤدّي الشياطين إلى كُهانها أخباراً للناس (٥) ممّا (٦) يتحدّثون به و ما يحدّثونه (٧)، و الشياطين تؤدّي إلى الشياطين ما يحدث في البعد من الحوادث، من سارق سرق، و من (٨) قاتل قتل، و من (٩) غائب غاب، و هم أيضاً بمنزله الناس (١٠) صدوق و كذوب.. الخبر» (١١).

و قوله عليه السلام: «مع قذف في قلبه» يمكن أن يكون قيلاً للأخير، و هو «فطنه الروح»، فتكون الكهانه بغير قذف الشياطين، كما هو ظاهر

ص: ٣٦

-
- ١- ١) في المصدر و هامش «ص» و «خ»: من الله.
 - ٢- ٢) عبارته: «ممّا كان» من «ص» و المصدر و هامشي «م» و «ش».
 - ٣- ٣) لم ترد «به» في «ف»، «ن» و «م».
 - ٤- ٤) في «ن»، «م» و «ش»: هو.
 - ٥- ٥) كذا في «ف»، «ن»، «خ» و «ع» و المصدر، و في «ص»: أخبار الناس، و في «ش»: أخبار للناس.
 - ٦- ٦) في «ش»: بما.
 - ٧- ٧) لم ترد «و ما يحدّثونه» في «ن» و «ص»، و شطب عليها في «ف».
 - ٨- ٨) لم ترد «من» في «ف»، «ن»، «م» و «ص».
 - ٩- ٩) لم ترد «من» في «ف»، «ن»، «م» و «ص».
 - ١٠- ١٠) في «ص» و المصدر: و هم بمنزله الناس أيضاً.
 - ١١- ١١) الاحتجاج ١: ٢.

ما تقدم عن النهايه (١).

و يحتمل أن يكون قيداً لجميع الوجوه المذكوره، فيكون المراد تركب أخبار الكاهن ممّا يقذفه الشيطان، و ما يحدث (٢) في نفسه، لتلك الوجوه و غيرها، كما يدلّ عليه قوله عليه السلام بعد ذلك: «زاد كلمات من عنده فيخلط الحقّ بالباطل».

و كيف كان، ففي قوله: «انقطعت الكهانه» دلالة على ما عن المُعَرَّب من أنّ الكهانه في العرب كانت قبل المبعث (٣)، قبل منع الشياطين (٤) عن استراق السمع (٥).

لكن (٦) قوله عليه السلام: «إنّما تؤدّي الشياطين إلى كهّانها أخباراً للناس» (٧)، و قوله عليه السلام قبل ذلك: «مع قذف في قلبه... إلخ» دلالة على صدق الكاهن على من لا يخبر إلّا بإخبار الأرض، فيكون المراد من الكهانه المنقطعه: الكهانه الكامله التي يكون الكاهن بها حاكماً في جميع ما يتحاكمون إليه من المشتبهات، كما ذكر في أول الروايه.

و كيف كان، فلا خلاف في حرمه الكهانه.

ص: ٣٧

١-١) تقدم في الصفحه ٣٣-٣٤.

٢-٢) كذا في «ش»، و في «ف»: و مما يحدثه، و في سائر النسخ: و ما يحدثه.

٣-٣) في «ش»: البعث.

٤-٤) في «ع» و «ص»: الشيطان.

٥-٥) المغرب ٢: ٢٣٧، و نقله عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامه ٤: ٧٤.

٦-٦) كذا في النسخ، و الظاهر سقوط كلمه «في».

٧-٧) في «م»، «ص» و «ش»: أخبار الناس.

و فى المروى عن الخصال: «من تكهن، أو تكهن له فقد برىء من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم» (١).

و قد تقدم روايه: «أن الكاهن كالساحر»، و «أن تعلم النجوم يدعو إلى الكهانه» (٢).

و روى فى مستطرفات السرائر، عن كتاب المشيخه للحسن بن محبوب، عن الهيثم، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إن عندنا بالجزيره رجلاً ربما أخبر من يأتيه يسأله عن الشىء يسرق، أو شبه ذلك، فنسأله؟» (٣) فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: من مشى إلى ساحر أو كاهن أو كذاب يصدقه فيما يقول (٤)، فقد كفر بما أنزل الله من كتاب، الخبر (٥) (٦).

و ظاهر هذه الصحيحه أن الإخبار عن الغائبات على سبيل الجزم محرم مطلقاً، سواء كان بالكهانه أو بغيرها؛ لأنه عليه السلام جعل المخبر بالشىء الغائب بين الساحر و الكاهن و الكذاب، و جعل الكل حراماً.

ص: ٣٨

١- ١) الخصال: ١٩، الحديث ٦٨، و الوسائل ١٢: ١٠٨، الباب ٢٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٢- ٢) راجع المكاسب ٢٠٥: ١- ٢٠٦.

٣- ٣) لم ترد «فنسأله» فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»، و فى المصدر: أفسأله؟

٤- ٤) فى المصدر: بما يقول.

٥- ٥) كذا فى النسخ، و الظاهر زياده «الخبر» إذ الحديث مذکور بتمامه.

٦- ٦) مستطرفات السرائر (السرائر) ٥٩٣: ٣، و الوسائل ١٢: ١٠٩، الباب ٢٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

و يؤيده النهى فى النبوى المروى فى الفقيه فى حديث المناهى أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن إتيان العرّاف، وقال: «من أتاه و صدّقه فقد برىء مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم» (١).

و قد عرفت من النهايه أنّ المخبر عن الغائبات فى المستقبل كاهن و يخصّ باسم العرّاف (٢).

و يؤيد ذلك: ما تقدم فى روايه الاحتجاج من قوله عليه السلام:

«لئن لم يقع فى الأرض سبب يشاكل الوحى... إلخ» (٣)؛ فإنّ ظاهره كون ذلك مبعوضاً للشارع من أى سبب كان، فتبين من ذلك أنّ الإخبار عن الغائبات بمجرد السؤال عنها من غير النظر (٤) فى بعض ما صحّ اعتباره - كبعض الجفر و الرمل محرّم.

و لعلّه لذا عدّ صاحب المفاتيح من المحرّمات المنصوصه: الإخبار عن الغائبات على سبيل الجزم لغير نبى، أو وصى نبى، سواء كان بالتنجيم، أو الكهانه، أو القيافه، أو غير ذلك (٥).

ص: ٣٩

١- ١) الفقيه ٤: ٦، ضمن حديث المناهى، و الوسائل ١٠٨: ١٢، الباب ٢٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

٢- ٢) راجع الصفحه ٣٣-٣٤.

٣- ٣) راجع الصفحه ٣٥.

٤- ٤) كذا فى «ف» و «خ»، و فى غيرهما: نظر.

٥- ٥) مفاتيح الشرائع ٢: ٢٣.

المسأله [العشرون اللّهُ حرام

على ما يظهر من المبسوط (1) و السرائر (2) و المعتبر (3) و القواعد (4) و الذكرى (5) و الجعفرية (6) و غيرها؛ حيث علّوا لزوم الإتمام فى سفر الصيد بكونه محرّماً من حيث اللّهُ.

قال فى المبسوط: السفر على أربعة أقسام - ذكر الواجب و الندب، و المباح -، ثم قال: الرابع سفر المعصية، و عدّ من أمثلتها من طلب الصيد للّهُ و البطر (7)، و نحوه بعينه عبارته السرائر (8).

و قال فى المعتبر: قال علماءنا: اللّهُ بسفره كالمتنزه بصيده بطراً،

ص: 41

1- (1) المبسوط 1:136.

2- (2) السرائر 1:327.

3- (3) المعتبر 2:471.

4- (4) القواعد (الطبعة الجديدة) 1:325.

5- (5) الذكرى: 258.

6- (6) الرسالة الجعفرية (رسائل المحقق الكركى) 1:123.

7- (7) تقدّم التخرّيج عنهما.

8- (8) تقدّم التخرّيج عنهما.

لا يترخص؛ لنا أنّ اللهو حرام فالسفر له معصيه (١)، انتهى.

وقال في القواعد: الخامس من شروط القصر: إباحه السفر، فلا يترخص العاصي بسفره كتابع الجائر و المتصيد لهواً (٢)، انتهى.

وقال في المختلف في كتاب المتاجر: حرّم الحلبي الرمي عن (٣) قوس الجلاهق (٤)، قال: وهذا الإطلاق ليس بجيد، بل ينبغي تقييده باللّهو و البطر (٥).

وقد صرح الحلّي في مسأله اللعب بالحمام بغير رهان بحرّمته، و قال: إنّ اللعب بجميع الأشياء قبيح (٦). و ردّه بعض: بمنع حرّمه مطلق اللعب (٧).

و انتصر في الرياض للحلّي بأنّ ما دلّ على قبح اللعب، و ورد بذمّه من الآيات و الروايات، أظهر من أن يخفى، فإذا ثبت القبح (٨) ثبت النهي، ثم قال: و لو لا شذوذه بحيث كاد أن يكون مخالفاً للإجماع لكان المصير إلى قوله ليس بذلك البعيد (٩)، انتهى.

و لا يبعد أن يكون القول بجواز خصوص هذا اللعب، و شذوذ

ص: ٤٢

١-١) تقدّم التخرّيج عنهما.

٢-٢) تقدّم التخرّيج عنهما.

٣-٣) كذا في «ف» و المصدر، و في سائر النسخ: من.

٤-٤) راجع الكافي في الفقه: ٢٨٢.

٥-٥) المختلف ١٨: ٥.

٦-٦) السرائر ١٢٤: ٢.

٧-٧) راجع المسالك (الطبعة الحجرية) ٣٢٣: ٢، و المستند ٦٣٦: ٢.

٨-٨) في «ش» و المصدر: القبح و الذم.

٩-٩) الرياض ٤٣٠: ٢.

القول بحرمته مع دعوى كثره الروايات، بل الآيات على حرمه مطلق اللهو؛ لأجل النصّ على الجواز فيه في قوله عليه السلام: «لا بأس بشهاده من يلعب بالحمام» (١).

و استدللّ في الرياض أيضاً تبعاً للمهذب (٢) على حرمه المسابقه بغير المنصوص على (٣) جوازه بغير عوض، بما دلّ على تحريم اللهو و اللعب، قال: لكونها منه بلا تأمل (٤)، انتهى.

و الأخبار الظاهره في حرمه اللهو كثيره جداً.

منها: ما تقدّم من قوله (٥) في روايه تحف العقول: «و ما يكون منه و فيه الفساد محضاً، و لا يكون منه و لا فيه (٦) شيء من وجوه الصلاح، فحرام تعليمه و تعلّمه و العمل به و أخذ الأجره عليه» (٧).

و منها: ما تقدم من روايه الأعمش، حيث عدّ في الكبائر الاشتغال بالملاهي التي تصدّ عن ذكر الله كالغناء و ضرب الأوتار (٨)؛

ص: ٤٣

١- (١) الوسائل ٣٤٩: ١٣، الباب ٣ من أبواب السبق، الحديث ٣.

٢- (٢) لم يتعرض القاضي للاستدلال في المهذب، نعم تعرض له الحلّي في المهذب البارع ٨٢: ٣.

٣- (٣) في «ن» بدل «على»: «و عدم».

٤- (٤) الرياض ٤١: ٢.

٥- (٥) لم ترد «من قوله» في «ف».

٦- (٦) كذا في «ش»، و في «م»: «و في»، و في غيرهما: «و فيه».

٧- (٧) تحف العقول: ٣٣٥-٣٣٦، و راجع المكاسب ١: ١١.

٨- (٨) الوسائل ٢٦٢: ١١، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣٦، و راجع المكاسب ١: ٢٩٠.

فإنّ الملاهى جمع «الملهى» مصدرأ، أو «الملهى» (١) وصفاً، لا «الملهاه» آله؛ لأنه لا يناسب التمثيل بالغناء.

و نحوها- فى عدّ الاشتغال بالملاهى من الكبائر- روايه العيون الوارده فى الكبائر (٢)، و هى حسنه كالصحيحه بل صحيحه.

و منها: ما تقدّم فى روايات القمار فى قوله عليه السلام: «كلّ ما ألهى عن ذكر الله فهو الميسر» (٣).

و منها: قوله عليه السلام فى جواب من خرج فى السفر يطلب (٤) الصيد بالبزاه و الصقور: «إنّما خرج فى لهو، لا يقصر» (٥).

و منها: ما تقدّم فى روايه الغناء فى حديث الرضا عليه السلام فى جواب من سأله عن السماع، فقال (٦): «إنّ لأهل الحجاز فيه رأياً و هو فى حيز اللهو» (٧).

ص: ٤٤

١- ١) فى «خ» و «ع»: و الملهى. و وردت العبارة فى «ف» هكذا: جمع «الملهى» مصدرأ، أو «الملهى» و «الملهى» و صفاً.
٢- ٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٢٧: ٢، ذيل الحديث الأوّل، و الوسائل ١١: ٢٦١، الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣٣.

٣- ٣) الوسائل ١٢: ٢٣٥، الباب ١٠٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٥، و راجع المكاسب ٣٧٣: ١.

٤- ٤) فى «ف» و «ن»: لطلب.

٥- ٥) الوسائل ٥: ٥١١، الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر، الحديث الأوّل.

٦- ٦) فى ما عد «ف» زياده: قال.

٧- ٧) الوسائل ١٢: ٢٢٩، الباب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٩، و راجع المكاسب ٢٨٩: ١.

وقوله عليه السلام-في ردّ من زعم أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي أَنْ يُقَالَ: جُنَّكُمْ جُنَّكُمْ (١)... إلخ-
:«كذبوا، إنّ الله يقول: لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهْوَاً لَاتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا... إلى آخر الآيتين» (٢).

و منها: ما دلّ على أنّ اللّهُ من الباطل (٣) بضميمه ما يظهر منه حرمة الباطل، كما تقدم في روايات الغناء (٤).

ففي بعض الروايات: «كلّ لهو المؤمن من الباطل (٥) ما خلا ثلاثه:

المسابقه، و ملاعبه الرجل أهله... إلخ» (٦).

و في روايه على بن جعفر عليه السلام، عن أخيه، قال: «سألته عن اللعب بالأربعه عشر و شبهها، قال: لا نستحبّ (٧) شيئاً من اللعب غير الرهان و الرمي» (٨).

ص: ٤٥

١-١) في «خ»، «م»، «ع»، و «ص»: حياكم حياكم.

٢-٢) الوسائل ١٢:٢٢٨، الباب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٥، و تقدّم في المكاسب ١:٢٨٨، و الآيتان من سوره الأنبياء: ١٧، ١٨.

٣-٣) كروايه عبد الأعلى و غيرها المؤمى إليها في أوّل البحث عن الغناء، راجع المكاسب ١:٢٨٨-٢٩٠.

٤-٤) راجع المكاسب ١:٢٨٨-٢٨٩.

٥-٥) في «ف» و «خ» و نسخه بدل «ع» و «ش»: باطل.

٦-٦) الوسائل ١٣:٣٤٧، الباب الأوّل من أبواب السبق، الحديث ٥، و فيه: كل لهو المؤمن باطل إلّا في ثلاث: في تأديبه الفرس، و رميه عن قوسه، و ملاعبته امرأته.

٧-٧) في «ف» و «ص»: لا تستحب.

٨-٨) مسائل على بن جعفر: ١٦٢، الحديث ٢٥٢، و الوسائل ١٢:٢٣٥، الباب ١٠٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٤، و تقدّم في المكاسب ١:٣٨٣.

إلى غير ذلك ممّا يقف عليه المتتبع.

و يؤيّده أنّ حرمة اللعب بآلات اللهو الظاهر أنّه من حيث اللهو، لا من حيث خصوص الآله.

ففى روايه سماعه: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لما مات آدم شمت به إبليس وقايل، فاجتمعا فى الأرض فجعل إبليس وقايل المعازف والملاهى شماته بآدم على نيينا وآله و عليه السلام، فكلّ ما كان فى الأرض من هذا الضرب الذى يتلذذ به الناس فإنّما هو من ذلك (١)» (٢) فإنّ فيه إشاره إلى أنّ المناط هو مطلق التلهّى والتلذذ.

و يؤيّده ما تقدّم (٣) من أنّ المشهور حرمة المسابقه على ما عدا المنصوص بغير عوض؛ فإنّ الظاهر أنّه لا وجه له عدا كونه لهواً و إن لم يصرّحوا بذلك عدا القليل منهم، كما تقدّم (٤).

نعم، صرّح العلامة فى التذكرة بحرمة المسابقه على جميع الملاعب كما تقدّم نقل كلامه فى مسأله القمار (٥).

ص: ٤٦

١ - ١) فى «خ»، «م»، «ع» و «ص» بدل «فإنّما هو من ذلك» ما يلى: «من الزفن و المزمار و الكوبات و الكبرات»، و فى هامش «ن» بعد كلمه «الكبرات»: «فإنّما هو من ذلك - صح، و الظاهر أنّ ما ورد فى هذه النسخ مأخوذ من روايه أخرى وردت ذيل هذا الحديث فى الوسائل.

٢ - ٢) الوسائل ٢٣٣: ١٢، الباب ١٠٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥.

٣ - ٣) راجع المكاسب ٣٨٠: ١.

٤ - ٤) راجع المكاسب ٣٨٣: ١.

٥ - ٥) التذكرة ٣٥٤: ٢، و راجع المكاسب ٣٨١: ١.

هذا، ولكن الإشكال في معنى اللّهُو، فإنّه إن أُريد به مطلق اللّعب كما يظهر من الصحاح (١) و القاموس (٢)؛ فالظاهر أنّ القول بحرمة شاذّ مخالف للمشهور و السيره؛ فإنّ اللّعب هي (٣) الحركة لا- لغرض عقلائي (٤)، و (٥) لا خلاف ظاهراً في عدم حرمة على الإطلاق.

نعم، لو حُصّ اللّهُو بما يكون عن (٤) بَطَرٍ و فسّر بشدّه الفرح كان الأقوى تحريمه، و يدخل في ذلك الرقص و التصفيق، و الضرب بالطشت بدل الدفّ، و كلّ ما يفيد فائده آلات اللّهُو.

و لو جعل مطلق الحركات التي لا يتعلق بها غرض عقلائي (٧) مع انبعاثها عن القوى الشهويه، ففي حرمة تردد.

و اعلم أنّ هنا عنوانين آخرين: «اللّعب» و «اللّغو».

أمّا اللّعب، فقد عرفت أنّ ظاهر بعضٍ ترادفهما (٨)، و لكن مقتضى (٩)

ص: ٤٧

١-١) صحاح اللّغه ٢٤٨٧:٦، ماده: «لها».

٢-٢) القاموس المحيط ٣٨٨:٤، ماده: «لها».

٣-٣) في غير «ش»: و هي.

٤-٤) في «خ»، «م»، «ع»، و «ص»: عقلائي، و في «ف»، «ن»، «خ»، «م»، و «ع» زياده: لعب.

٥-٥) الواو مشطوب عليها في «ص».

٦-٦) في غير «ف»: من.

٧-٧) في «خ»، «م»، «ع»، و «ص»: عقلائي.

٨-٨) كما تقدّم عن الصحاح و القاموس.

٩-٩) في «خ»: يقتضى، و في «ن»، «م»، «ع»، و «ص»: يقضى.

تعاطفهما في غير موضع من الكتاب العزيز (١) تغايرهما. و لعلهما من قبيل الفقير و المسكين (٢) إذا اجتمعا افترقا، و إذا افترقا اجتمعا. و لعل اللعب يشمل مثل حركات الأطفال الغير المنبعثه عن القوى الشهويه. و اللهو ما تلتذ به النفس، و ينبعث عن القوى الشهويه.

و قد ذكر غير واحد أنّ قوله تعالى: **أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَ لَهْوٌ وَ زِينَةٌ** (٣) الآيه، بيان ملاذ الدنيا على ترتيب تدرجه في العمر، و قد جعلوا لكل واحد منها ثمان سنين (٤).

و كيف كان، فلم أجد من أفتى بحرمه اللعب عدا الحلّي على ما عرفت من كلامه (٥)، و لعله يريد اللهو، و إلّا فالأقوى الكراهه.

و أما اللغو، فإن جعل مرادف اللهو - كما يظهر من بعض الأخبار كان في حكمه.

ففي روايه محمد بن أبي عباد المتقدمه (٦) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «أنّ السماع في حيز اللهو و الباطل، أما سمعت قول الله

ص: ٤٨

١- ١) كما في سورة الأنعام: ٣٢، و العنكبوت: ٦٤، و محمد صلّى الله عليه و آله و سلم: ٣٦، و الحديد: ٢٠ و غيرها.

٢- ٢) من هنا إلى أول بحث النميمه ساقط من «ف».

٣- ٣) الحديد: ٢٠.

٤- ٤) لم نعثر عليه بعينه، انظر تفسير الصافي ١٣٧: ٥، و التفسير الكبير ٢٣٣: ٣٠، ذيل الآيه المذكوره.

٥- ٥) في الصفحه ٤٢.

٦- ٦) تقدّمت في المكاسب ٢٨٩: ١.

تعالى: وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا (١) (٢).

و نحوها روايه أبى أيوب (٣)، حيث أراد باللغو الغناء مستشهداً بالآيه.

و إن أريد به مطلق الحركات اللأغيه، فالأقوى فيها الكراهه.

و فى روايه أبى خالد الكابلى، عن سيّد الساجدين، تفسير الذنوب التى تهتك العِصم ب: شرب الخمر، و اللعب بالقمار، و تعاطى ما يُضحك الناس من اللغو و المزاح، و ذكر عيوب الناس (٤).

و فى وصيّه النبى صلّى الله عليه و آله و سلم لأبى ذر رضى الله عنه: «إنّ الرجل ليتكلم بالكلمه فيضحك الناس فيهوى ما بين السماء و الأرض» (٥).

ص: ٤٩

١-١ الفرقان: ٧٢.

٢-٢ الوسائل ١٢: ٢٢٩، الباب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٩.

٣-٣ الوسائل ١٢: ٢٣٦، الباب ١٠١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٤-٤ الوسائل ١١: ٥٢٠، الباب ٤١ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٨.

٥-٥ الوسائل ٨: ٥٧٧، الباب ١٤٠ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٤، و فيه: «إنّ الرجل ليتكلم بالكلمه فى المجلس ليضحكهم بها فيهوى فى جهنم ما بين السماء و الأرض».

المسأله [الحاديه و العشرون مدح من لا يستحق المدح، أو يستحق الذم.

ذكره العلامه فى المكاسب المحرّمه (١)، و الوجه فيه واضح من جهه قبجه عقلاً.

و يدلّ عليه من الشرع قوله تعالى: **وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ** (٢).

و عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلم -فيما رواه الصدوق-: «من عظم صاحب دنيا (٣) و أحبّه طمعاً فى دنياه، سخط الله عليه، و كان فى درجته مع قارون فى التابوت الأسفل من النار» (٤).

و فى النبوى الآخر الوارد فى حديث المناهى: «من مدح سلطاناً

ص: ٥١

١-١) التذكره ٥٨٢:١، و القواعد ١٢١:١، و التحرير ١٦١:١.

٢-٢) هود: ١١٣.

٣-٣) فى «ش»: الدنيا.

٤-٤) عقاب الأعمال: ٣٣١، و الوسائل ١٢:١٣١، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٤ مع اختلاف.

جائراً، أو تخفّف و (١)تضعضع له طمعاً فيه، كان قرينه في النار» (٢).

و مقتضى هذه الأدلة حرمه المدح طمعاً في الممدوح، و أما لدفع شرّه فهو واجب، و قد ورد في عده أخبار: «أنّ شرار الناس الذين يُكرمون اتقاء شرّهم» (٣).

ص: ٥٢

١- ١) كذا في «ن» و المصدر، و في سائر النسخ: أو.

٢- ٢) الوسائل ١٣٣:١٢، الباب ٤٣ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل، و أنظر الفقيه ١١:٤ «حديث المناهي».

٣- ٣) راجع الوسائل ٣٢٦:١١، الباب ٧٠ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٧ و ٨، و الخصال ١٤:١، الحديث ٤٩، و المستدرک ٧٧:١٢، الباب ٧٠ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٤، ٢، ١ و ٦.

المسألة الثانية والعشرون معونه الظالمين في ظلمهم

حرام بالأدلة الأربعة، وهو (1) من الكبائر، فعن كتاب الشيخ ورام بن أبي فراس، قال: «قال عليه السلام: من مشى إلى ظالم ليعينه و هو يعلم أنه ظالم فقد خرج عن الإسلام».

قال: «و قال عليه السلام: إذا كان يوم القيامة ينادى مناد: أين الظلمه، أين أعوان الظلمه، أين أشباه الظلمه حتى من برى لهم قلماً أو لاق لهم دواه، فيجتمعون في تابوت من حديد، ثم يرمى بهم في جهنم» (2).

و في النبوى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من عَلَّقَ سوطاً بين يدي سلطان جائر جعلها (3) الله حَيْهً طولها سبعون (4) ألف ذراع، فيسلطها (5) الله عليه

ص: ٥٣

١- ١) في «ن»: و هي.

٢- ٢) تنبيه الخواطر (مجموعه ورام) ١: ٦٢، و الوسائل ١٣١: ١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٥ و ١٦.

٣- ٣) في عقاب الأعمال: جعله الله.

٤- ٤) في عقاب الأعمال: ستون.

٥- ٥) في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: فيسلط. و في الوسائل و نسخه بدل «ش»: فيسلطه.

فى نار جهنم خالداً فيها مخلداً» (١).

و أمياً معونتهم فى غير المحرّمات، فظاهر كثير من الأخبار حرمتها أيضاً كبعض ما تقدم، و قول الصادق عليه السلام- فى روايه يونس بن يعقوب-: «لا تُعنهم على بناء مسجد» (٢)، و قوله عليه السلام: «ما أحبّ أنى عقدت لهم عقده، أو وكيت لهم وكاءً و أنّ لى ما بين لابتيتها، لا (٣) و لا مدّه بقلم، إنّ أعوان الظلمه يوم القيامه فى سرادق من نار حتى يفرغ الله من الحساب (٤)» (٥).

لكن المشهور عدم الحرمة؛ حيث قيدوا المعونه المحرّمه بكونها فى الظلم.

و الأقوى التحريم مع عدّ الشخص من الأعوان؛ فإنّ مجرد إعاتهم على بناء المسجد ليست محرّمه، إلّا أنّه إذا عدّ الشخص معماراً للظالم أو بناءً له و لو فى خصوص المساجد- بحيث صار هذا العمل منصباً له فى باب السلطان- كان محرّماً.

و يدلّ على ذلك: جميع ما ورد فى ذمّ أعوان الظلمه (٦)، و قول

ص: ٥٤

١- (١) الوسائل ١٣١:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٤، و راجع عقاب الأعمال: ٢٨٤.

٢- (٢) الوسائل ١٢٩:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٨.

٣- (٣) لم ترد «لا» فى «ن»، «خ» و «ع».

٤- (٤) فى المصدر و نسخه بدل «ش»: حتى يحكم الله بين العباد.

٥- (٥) الوسائل ١٢٩:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

٦- (٦) راجع الوسائل ١٢٧:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به.

أبى عبد الله عليه السلام- فى روايه الكاهلى-:«من سَوِدَ اسمه فى ديوان ولد سابع (١) حشره الله يوم القيامة خنزيراً» (٢).

و قوله عليه السلام:«ما اقترب عبد من سلطان جائر (٣) إلّا تباعد من الله» (٤).

و عن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:«إِيَّاكُمْ وَ أَبْوَابَ السُّلْطَانِ وَ حَوَاشِيهَا فَإِنَّ أَقْرَبَكُمْ مِنْ أَبْوَابِ السُّلْطَانِ وَ حَوَاشِيهَا أَبْعَدَكُمْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى» (٥).

و أمّا العمل له فى المباحات لأجره أو تبرّعاً، من غير أن يُعَدَّ معيناً له فى ذلك، فضلاً من أن يُعَدَّ من أعوانه، فالأولى عدم الحرمة؛ للأصل و عدم الدليل عدا ظاهر بعض الأخبار، مثل روايه ابن أبى يعفور، قال:«كنت عند أبى عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من أصحابنا (٦) فقال له:جُعِلت فداك (٧)،ربما أصاب الرجل منا الضيق و الشدّه فيدعى إلى البناء بينه، أو النهر يكرهه، أو المسنّاه يصلحها، فما تقول فى ذلك؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام:ما أحبّ أنى عقدت

ص: ٥٥

١-١ (١) مقلوب «عبّاس».

٢-٢ (٢) الوسائل ١٣٠:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩.

٣-٣ (٣) لم ترد «جائر» فى «ن»، «خ»، «م»، «ع»، و وردت فى «ص» فى الهامش.

٤-٤ (٤) الوسائل ١٣٠:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٢.

٥-٥ (٥) الوسائل ١٣٠:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٣.

٦-٦ (٦) لم ترد «من أصحابنا» فى «خ»، «م»، «ن»، «ع» و «ص».

٧-٧ (٧) لم ترد «جعلت فداك» فى «خ»، «م»، «ن»، «ع» و «ص».

لهم عقده أو وكيت لهم وكاء و أن لي ما بين لابتيتها...إلى آخر ما تقدم (١).

و روايه محمد بن عذافر عن أبيه، قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام:

يا عذافر بلغني أنك تعامل أبا أيوب و أبا الربيع، فما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمه؟ قال: فَوَجَمَ (٢) أبي، فقال له (٣) أبو عبد الله عليه السلام-لما رأى ما أصابه-: أي عذافر إنما خوِّفتك بما خوِّفني الله عزَّ و جلَّ به. قال محمد:

فقدم أبي فما زال مغموماً مكروباً حتى مات» (٤).

و روايه صفوان بن مهران الجَمَّال، قال: «دخلت على أبي الحسن الأول (٥) عليه السلام، فقال لي: يا صفوان كلَّ شيء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً، فقلت: جعلت فداك، أي شيء؟ قال عليه السلام:

إكراؤك جمالكم من هذا الرجل-يعنى هارون (٦)-، قلت: و الله ما أكريته أشدَّراً و لا بَطْراً و لا لصيد (٧) و لا- للهو (٨)، و لكن أكريته لهذا الطريق-يعنى طريق مكه- و لا أتولاه بنفسى و لكن أبعث معه غلmani.

ص: ٥٦

١- ١) في الصفحه ٥٤.

٢- ٢) في «خ»، «م»، «ع» و «ص»: ففزع.

٣- ٣) لم ترد «له» في «ن»، «خ»، «م» و «ع».

٤- ٤) الوسائل ١٢٨: ١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

٥- ٥) لم ترد «الأول» في «خ»، «م» و «ع».

٦- ٦) في «ش» زياده: الرشيد.

٧- ٧) في الوسائل: للصيد.

٨- ٨) في «ع» و «ص»: و لا لهو.

فقال لي: يا صفوان، أيقع كراؤك عليهم؟ قلت: نعم، جعلت فداك. قال:

أ تحبّ بقاءهم حتى يخرج كراؤك؟ قلت: نعم. قال: من (١) أحبّ بقاءهم فهو منهم، و من كان منهم كان وروده إلى النار.

قال صفوان: فذهبت و بعث (٢) جمالي عن آخرها، فبلغ ذلك إلى (٣) هارون، فدعاني فقال لي: يا صفوان، بلغني أنك بعثت جمالك؟ قلت:

نعم. قال: و لم؟ قلت: أنا شيخ كبير، و أنّ الغلمان لا - يقومون (٤) بالأعمال. فقال: هيهات هيهات، إنّني لأعلم من أشار عليك بهذا (٥)، إنّما أشار عليك (٦) بهذا موسى بن جعفر. قلت: ما لي (٧) و لموسى بن جعفر.

قال: دع هذا عنك، و الله لو لا (٨) حسن صحبتك لقتلتك (٩).

و ما ورد في تفسير الركون إلى الظالم: من أنّ الرجل يأتي السلطان فيحبّ بقاءه إلى أن يدخل يده في كيسه فيعطيه (١٠)، و غير ذلك ممّا ظاهره وجوب التجبّ عنهم.

ص: ٥٧

١-١ (١) في «ص»: فمّن.

٢-٢ (٢) في «ش» و الوسائل: فبعث.

٣-٣ (٣) لم ترد «إلى» في «ن»، «خ»، «م» و «ع».

٤-٤ (٤) في الوسائل و نسخه بدل «ص» و «ش»: لا يفون.

٥-٥ (٥) عبارته: «إنّني لأعلم من أشار إليك بهذا» من «ش» و المصدر.

٦-٦ (٦) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: إليك.

٧-٧ (٧) في «خ»: فمالي.

٨-٨ (٨) في «ص» و الوسائل: فوالله لولا، و في «خ»، «ن»، «م» و «ع»: فلولاً.

٩-٩ (٩) الوسائل ١٣١:١٢، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٧.

١٠-١٠ (١٠) راجع الوسائل ١٣٣:١٢، الباب ٤٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

و من هنا لما قيل لبعض: إننى رجل أخيط للسلطان ثيابه، فهل ترانى بذلك داخلاً فى أعوان الظلمه؟ قال له: المعين من يبيعك الإبر و الخيوط، و أما أنت فمن (١) الظلمه أنفسهم (٢).

و فى روايه سليمان الجعفرى-المرويه عن تفسير العياشى-: «أنَّ الدخول فى أعمالهم، و العون لهم، و السعى فى حوائجهم عدل الكفر، و النظر إليهم على العمد من الكبائر التى يستحقُّ (٣) بها النار» (٤).

لكن الإنصاف: أن شيئاً ممّا ذكر لا ينهض دليلاً لتحريم العمل لهم على غير جهه المعونه.

أما الروايه الأولى (٥)، فالأنّ التعبير فيها-فى الجواب بقوله: «ما أحبّ»-ظاهر فى الكراهه.

و أمّا قوله عليه السلام: «إنّ أعوان الظلمه... إلخ»، فهو من باب التنبيه على أن القرب إلى الظلمه و المخالطه معهم مرجوح، و إلّا فليس من يعمل لهم الأعمال المذكوره فى السؤال-خصوصاً مرّه أو مرّتين، خصوصاً مع الاضطرار-معدوداً من أعوانهم.

ص: ٥٨

١-١) فى «ن»، «خ»، «م» و «ع»: من.

٢-٢) حكاه الشيخ البهائى فى الأربعين حديثاً: ٢٣٩.

٣-٣) كذا فى «ن» و الوسائل، و فى سائر النسخ: تستحق.

٤-٤) الوسائل ١٣٨: ١٢، الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٢. و أنظر تفسير العياشى ٢٣٨: ١، الحديث ١١٠.

٥-٥) لم ترد «الأولى» فى «خ»، «م»، «ع» و «ص»، و وردت فى «ن» تصحيحاً.

و كذلك يقال فى روايه عذافر، مع احتمال أن تكون (1) معامله عذافر مع أبى أيوب و أبى الربيع على وجه يكون معدوداً من أعوانهم و عمّالهم.

و أمّا روايه صفوان، فالظاهر منها أنّ نفس المعامله معهم ليست محرّمه، بل من حيث محبّه بقائهم و إن لم تكن معهم معامله، و لا يخفى على الفطن العارف بأساليب الكلام أنّ قوله عليه السلام: «و من أحبّ بقاءهم كان منهم» لا يراد به من أحبهم مثل محبّه صفوان بقاءهم حتّى يخرج كراؤه، بل هذا من باب المبالغه فى الاجتناب عن مخالطتهم حتّى لا يفضى ذلك إلى صيرورتهم من أعوانهم، و أن يشرب القلب حبّهم؛ لأن القلوب مجبوله على حبّ من أحسن إليها.

و قد تبيّن ممّا ذكرنا: أنّ المحرّم من العمل للظلمه قسمان:

أحدهما-الإعانه لهم على الظلم.

و الثانى-ما يعدّ معه (2) من أعوانهم، و المنسوبين إليهم، بأن يقال:

هذا خياط السلطان، و هذا معماره.

و أمّا ما عدا ذلك فلا دليل معتبر على تحريمه.

ص: ٥٩

١- ١) كذا فى «ص»، و فى سائر النسخ: يكون.

٢- ٢) فى «ش»: معهم.

[المسأله]الثالثه و العشرون النَّجَشُ -

بالتون المفتوحه و الجيم الساكنه، أو المفتوحه -حرام؛ لما فى النبوى (١)-المنجبر بالإجماع المنقول عن جامع المقاصد (٢) و المنتهى (٣)-من لعن الناجش و المنجوش له (٤)، و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ:

«و لا تناجشوا» (٥).

و يدلُّ على قبحه:العقل؛لأنَّه غَشُّ و تلبيس و إضرار.

و هو كما عن جماعه (٦):أن يزيد الرجل فى ثمن السلعه و هو لا يريد شراءها؛ليسمعه غيره فيزيد لزيادته، بشرط المواطاه مع

ص: ٦١

-
- ١- (١) الوسائل ١٢:٣٣٧، الباب ٤٩ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) جامع المقاصد ٤:٣٩.
 - ٣- (٣) منتهى المطلب ٢:١٠٠٤.
 - ٤- (٤) لم ترد «له» فى «خ»، «م»، «ع» و «ص».
 - ٥- (٥) الوسائل ١٢:٣٣٨، الباب ٤٩ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٤.
 - ٦- (٦) انظر: جامع المقاصد ٤:٣٩، و مجمع الفائده ٨:١٣٦، و الجواهر ٢٢:٤٧٦.

البائع، أو لا بشرطها، كما حكى عن بعض (١).

و حكى (٢) تفسيره-أيضاً-بأن يمدح السلعه فى البيع لينفقها و يروّجها؛لمواطاه بينه و بين البائع، أو لا معها.

و حرّمته بالتفسير الثانى-خصوصاً لا مع المواطاه-يحتاج إلى دليل، و حكى الكراهه عن بعض (٣).

ص: ٦٢

١-١) جامع المقاصد ٤:٣٩.

٢-٢) حكاة كاشف الغطاء فى شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٣١، و فسّر أيضاً بأن يمدح السلعه فى البيع...

٣-٣) حكاة السيد العاملى فى مفتاح الكرامه (٤:١٠٦) عن المحقق و العلّامه و غيرهما، انظر الشرائع ٢:٢١، و المختصر النافع

١:١٢٠، و الإرشاد ١: ٣٥٩، و التنقيح ٢:٤٠-٤١.

المسأله الرابعه و العشرون النميمه

محرمه بالأدله الأربعة.

و هى نقل قول الغير إلى المقول فيه، كأن يقول: تكلم فلان فيك بكذا و كذا.

قيل: هى من نَمَّ الحديث، من باب قتل و ضرب، أى سعى به لإيقاع فتنه أو وحشه (١).

و هى من الكبائر، قال الله تعالى: وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدَّارِ (٢)، و النمام قاطع لما أمر الله بصلته و مفسد.

قيل (٣): و هى المراده (٤) بقوله تعالى: وَ الْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ (٥).

ص: ٦٣

(١-١) راجع المصباح المنير ٦٢٦:٢، ماده: «نم»، و مجمع البحرين ٦: ١٨٠، ماده: «نمم».

(٢-٢) الرعد: ٢٥.

(٣-٣) قاله كاشف الغطاء فى شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٢٠، و فيه: «و هى المعنيه بقوله تعالى: «وَ الْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ» . و انظر الجواهر ٧٣:٢٢.

(٤-٤) كذا فى «ف»، و فى سائر النسخ: المراد.

(٥-٥) البقره: ٢١٧.

و قد تقدّم في باب السحر (١) قوله عليه السلام- في ما رواه في الاحتجاج في وجوه السحر-: «و إنّ من أكبر السحر النميمه، يفرّق بها بين المتحابين» (٢).

و عن عقاب الأعمال، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من مشى في نميمه بين اثنين (٣) سلط الله عليه في قبره ناراً تحرقه، و إذا خرج من قبره سلط الله عليه تئناً أسود ينهش لحمه حتى يدخل النار» (٤).

و قد استفاضت الأخبار بعدم دخول النمام الجنّه (٥).

و يدلّ على حرمتها- مع كراهه المقول عنه لإظهار القول عند المقول فيه- جميع ما دلّ على حرمة الغيبه، و يتفاوت عقوبته بتفاوت ما يترتب عليها من المفاسد.

و قيل: إنّ حدّ النميمه بالمعنى الأعم كشف ما يكره كشفه، سواء كرهه المنقول عنه أم المنقول إليه، أم كرهه ثالث، و سواء كان الكشف بالقول أم بغيره من الكتابه و الرمز و الإيماء، و سواء كان المنقول من الأعمال أم من الأقوال، و سواء كان ذلك عيباً و نقصاناً على المنقول عنه

ص: ٦٤

١-١) راجع المكاسب ٢٦٥:١.

٢-٢) الاحتجاج ٨٢:٢.

٣-٣) في «ش»: الاثنين.

٤-٤) عقاب الأعمال: ٣٣٥، (باب مجمع عقوبات الأعمال)، و الوسائل ٨: ٦١٨، الباب ١٦٤ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٦.

٥-٥) الوسائل ٨: ٦١٦، الباب ١٦٤ من أبواب أحكام العشره، و المستدرک ٩: ١٤٩، الباب ٤٤ من أبواب أحكام العشره.

أم لا، بل حقيقه النميمه إفشاء السرّ، و هتك الستر عمّا يكره كشفه (١)، انتهى موضع الحاجه.

ثم إنّه قد يباح ذلك (٢) لبعض المصالح التي هي آكد من مفسده إفشاء السرّ، كما تقدم في الغيبه (٣)، بل قيل: إنها قد تجب لإيقاع الفتنة بين المشركين (٤)، لكن الكلام في النميمه على المؤمنين.

ص: ٦٥

١-١) راجع المحجّج البيضاء ٥:٢٧٧.

٢-٢) في «ف»: بعض ذلك.

٣-٣) راجع المكاسب ١:٣٥١ (الصور التي رخص فيها الغيبه لمصلحه أقوى).

٤-٤) قاله صاحب الجواهر في الجواهر ٢٢:٧٣، و السيد العاملي في مفتاح الكرامه ٤:٦٨.

المسأله [الخامسه و العشرون النوح بالباطل،

ذكره فى المكاسب المحرّمه الشيخان (1) و سلّار (2) و الحلّى (3) و المحقّق (4) و من تأخر عنه (5).

و الظاهر حرّمته من حيث الباطل، يعنى الكذب، و إلّا فهو فى نفسه ليس بمحرّم، و على هذا التفصيل دلّ غير واحد من الأخبار (6).

ص: ٦٧

١-١) المقنعه: ٥٨٨، و النهايه: ٣٦٥.

٢-٢) المراسم: ١٧٠.

٣-٣) السرائر ٢: ٢٢٢.

٤-٤) الشرائع ٢: ١٠.

٥-٥) كالعلّامه فى الإرشاد ١: ٣٥٧، و القواعد: ١٢١ و غيرهما، و الشهيد فى الدروس ٣: ١٦٢-١٦٣.

٦-٦) راجع الوسائل ١٢: ٩٠، الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦ و ٩، و المستدرک ١٣: ٩٣، الباب ١٥ من أبواب ما

يكتسب به، الحديث الأوّل.

و ظاهر المبسوط (١) و ابن حمزه (٢) التحريم مطلقاً كبعض الأخبار (٣)، و كلاهما محمولان على المقيد؛ جمعاً.

ص: ٦٨

١-١) المبسوط ١:١٨٩.

٢-٢) الوسيله: ٦٩.

٣-٣) راجع الوسائل ١٢:٩١، الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٢.

و هي صيرورته والياً على قوم منصوباً من قبله-محزّمه؛ لأنّ الوالى من أعظم الأعوان.

و لما تقدّم (1) فى روايه تحف العقول، من قوله: «و أما وجه الحرام من الولايه: فولايه الوالى الجائر، و ولايه ولاته، فالعمل (2) لهم و الكسب لهم بجهه الولايه معهم حرام محزّم، معذب فاعل ذلك على قليل من فعله أو كثير؛ لأنّ كلّ شىء من جهه المعونه له (3) معصيه كبيره من الكبائر، و ذلك أنّ فى ولايه الوالى الجائر دروس الحقّ كلّ، و إحياء الباطل كلّ، و إظهار الظلم و الجور و الفساد، و إبطال الكتب، و قتل الأنبياء، و هدم المساجد، و تبديل سنّه الله و شرائعه؛ فلذلك حرم العمل معهم و معونتهم، و الكسب معهم إلّا بجهه الضروره، نظير الضروره إلى الدم

ص: ٦٩

١-١) راجع المكاسب ١:٦ و ٧.

٢-٢) كذا فى «ش» و مصححه «ن»، و فى غيرهما: و العمل.

٣-٣) فى هامش «م»: لهم.

و الميته...الخبر» (١).

و فى روايه زياد بن أبى سلمه: «أهون ما يصنع الله عزّ و جلّ بمن تولّى لهم عملاً، أن يضرب عليه (٢) سراق (٣) من نار إلى أن يفرغ الله من حساب الخلائق (٤)» (٥).

ثمّ إنّ ظاهر الروايات كون الولاية محرّمه بنفسها مع قطع النظر عن ترتّب معصيه عليها (٦) من ظلم الغير، مع أنّ الولاية عن الجائر لا تنفكّ عن المعصيه.

و ربما كان فى بعض الأخبار إشاره إلى كونه من جهه الحرام الخارجى، ففى صحيحه داود بن زربى، قال: «أخبرنى (٧) مولى لعلّى ابن الحسين عليه السلام، قال: كنت بالكوفه فقدم أبو عبد الله عليه السلام الحيره، فأتيته، فقلت له: جعلت فداك لو كلمت داود بن على أو بعض هؤلاء، فأدخل (٨) فى بعض هذه الولايات، فقال: ما كنت لأفعل، فانصرفت إلى منزلى فتفكرت (٩): ما أحسبه أنّه منعنى إلّا مخافه أن

ص: ٧٠

١- (١) تحف العقول: ٣٣١، و الوسائل ١٢: ٥٥، الباب ٢ من أبواب ما يكتسب به.

٢- (٢) فى غير «ش»: أن يضرب الله عليه.

٣- (٣) ما أثبتناه من المصادر الحديثيه، و فى النسخ: سراقاً.

٤- (٤) فى نسخه بدل «ش»: الخلق.

٥- (٥) الوسائل ١٢: ١٤٠، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩.

٦- (٦) فى النسخ: عليه.

٧- (٧) فى «ف»: خبّرنى.

٨- (٨) فى غير «ن» و «ش»: فأدخلت.

٩- (٩) فى «ص» و المصدر زياده: فقلت.

أظلم أو أجور، والله لآتينه و أعطيته (١) الطلاق و العتاق و الايمان المغلظه (٢) أن لا أجورنّ على أحد، و لا أظلمنّ، و لأعدلنّ.

قال: فأتيته، فقلت: جعلت فداك إني فكرت في إبائك عليّ، و ظننت أنّك إنّما منعتني (٣) مخافه أن أظلم أو أجور، و إنّ كلّ امرأه لى طالق، و كلّ مملوك لى حرّ (٤) إنّ ظلمت أحداً، أو جرت على أحد (٥)، و إنّ (٦) لم أعدل. قال: فكيف (٧) قلت؟ فأعدت عليه الأيمان، فنظر (٨) إلى السماء، و قال: تنال هذه (٩) السماء أيسر عليك من ذلك (١٠) « (١١)؛ بناء على أنّ المشار إليه هو العدل، و ترك الظلم، و يحتمل أن يكون هو الترخّص فى الدخول.

ص: ٧١

١- ١) فى «ص» و المصدر: و لأعطيته.

٢- ٢) فى «ف»: الغليظه.

٣- ٣) فى هامش «ص» و المصدر زياده: و كرهت ذلك.

٤- ٤) فى «ش» زياده: و على، و فى الوسائل: و علىّ و علىّ، و فى الكافى: علىّ و علىّ.

٥- ٥) فى المصدر و نسخه بدل «ش»: عليه.

٦- ٦) كذا فى «ف» و المصدر، و فى سائر النسخ: بل إنّ.

٧- ٧) فى المصدر: كيف.

٨- ٨) فى المصدر و نسخه بدل «ش»: فرفع رأسه.

٩- ٩) فى المصدر و نسخه بدل «ش»: تناول، و لم ترد «هذه» فى المصدر.

١٠- ١٠) فى غير «ش» زياده: الخبر.

١١- ١١) الكافى ١٠٧: ٥، الحديث ٩، و عنه الوسائل ١٣٦: ١٢، الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤، مع حذف بعض فقراته.

أحدهما - القيام بمصالح العباد،

بلا- خلاف، على الظاهر المصرح به في المحكى (١) عن بعض، حيث قال: إنَّ تقلد الأمر من قبل الجائر جائز إذا تمكّن معه من إيصال الحقّ لمستحقه، بالإجماع و السنّه الصحيحه، و قوله تعالى: اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ (٢).

و يدلّ عليه- قبل الإجماع-: أنّ الولاية إن كانت محرّمه لذاتها، كان (٣) ارتكابها لأجل المصالح و دفع المفسدات التي هي أهم من مفسده انسلاك الشخص في أعوان الظلمه بحسب الظاهر، و إن كانت لاستلزامها الظلم على الغير، فالمفروض عدم تحقّقه هنا.

و يدلّ عليه: النبويّ الذي رواه الصدوق في حديث المناهي، قال:

«من تولّى عرافه قوم اتى به يوم القيامة و يدها مغلولتان إلى عنقه، فإن قام فيهم بأمر الله تعالى أطلقه الله، و إن كان ظالماً يهوى به في نار جهنم، و بئس المصير» (٤).

و عن عقاب الأعمال: «و من تولّى عرافه قوم و لم يحسن فيهم

ص: ٧٢

١- ١) في «م»: و المحكى.

٢- ٢) فقه القرآن؛ للراوندى ٢: ٢٤، (باب المكاسب المحظوره و المكروهه)، و الآيه من سوره يوسف: ٥٥.

٣- ٣) كذا في النسخ، و في هامش «ش»: جاز-ظ.

٤- ٤) الفقيه ٤: ١٨، ذيل الحديث ٤٩٦٨، و الوسائل ١٢: ١٣٦، الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦، و فيهما: هوى به.

حبس على شفير جهنم بكل (١) يوم ألف سنة، وحشر و يدها مغلولتان (٢) إلى عنقه، فإن كان (٣) قام فيهم بأمر الله أطلقه الله، وإن كان ظالماً هوى به فى نار جهنم سبعين خريفاً» (٤).

و لا يخفى أنّ العزيف-سيما فى ذلك الزمان-لا يكون إلّا من قبل الجائر.

و صحيحه زيد الشحام، المحكيه عن الأمالى، عن أبى عبد الله عليه السلام:

«من تولّى أمراً من أمور الناس فعدل فيهم، وفتح بابه و رفع ستره، و نظر فى أمور الناس، كان حقاً على الله أن يؤمن روعته يوم القيامة و يدخله الجنة» (٥).

و رواه زياد بن أبى سلمه عن موسى بن جعفر (٦) عليه السلام:

«يا زياد لئن أسقط من شاهق (٧) فأقطع (٨) قطعه قطعه أحبّ إليّ من

ص: ٧٣

١-١) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: لكلّ.

٢-٢) كذا فى النسخ، و فى المصدر: و يده مغلوله.

٣-٣) لم ترد «كان» فى «م» و «ش».

٤-٤) عقاب الأعمال: ٢٨٨ (باب مجمع عقوبات الأعمال)، و الوسائل ١٣٧: ١٢، الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٧.

٥-٥) أمالى الصدوق: ٢٠٣، المجلس ٤٣، و عنه الوسائل ١٤٠: ١٢، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٧.

٦-٦) كذا فى «ش»، و فى غيره: عن الصادق.

٧-٧) كذا فى النسخ، و فى الوسائل و نسخه بدل «ش»: حالى، و فى الكافى: جالى.

٨-٨) كذا فى «ن»، «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: فانقطع.

أن أتولى لأحد منهم (١) عملاً أو أطأ بساط رجلٍ منهم، إلا لماذا؟ قلت: لا أدري، جعلت فداك. قال: إلا لتفريج كربته عن مؤمن (٢)، أو فك أسره، أو قضاء دينه» (٣).

و رواه علي بن يقطين: «إنَّ لله تبارك و تعالى مع السلطان أولياء يدفع (٤) بهم عن أوليائه» (٥).

قال الصدوق (٦): «و في خبر آخر: «أولئك عتقاء الله من النار» (٧).

قال: «و قال الصادق عليه السلام: «كفاره عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان» (٨).

و عن المقنع (٩): «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجلٍ يحب آل محمد و هو في ديوان هؤلاء، فيقتل (١٠) تحت رايته، قال: يحشره الله على

ص: ٧٤

١- ١) كذا في «ف» و المصدر و نسخه بدل «ص»، و في سائر النسخ: أتولى لهم.

٢- ٢) كذا في مصححه «ص» و المصدر، و في سائر النسخ: كربته مؤمن.

٣- ٣) الوسائل ١٢: ١٤٠، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩.

٤- ٤) كذا في «ف» و نسخه بدل «م» و المصدر، و في سائر النسخ: من يدفع.

٥- ٥) الوسائل ١٢: ١٣٩، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول، و أنظر الفقيه ٣: ١٧٦، الحديث ٣٦٦٤.

٦- ٦) لم ترد «الصدوق» في غير «ن» و «ش».

٧- ٧) الفقيه ٣: ١٧٦، الحديث ٣٦٦٥، و الوسائل ١٢: ١٣٩، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٨- ٨) المصدران السابقان، الفقيه: الحديث ٣٦٦٦، و الوسائل: الحديث ٣.

٩- ٩) في «ف» زياده: قال.

١٠- ١٠) كذا في «ن» و المصدر، و في سائر النسخ: يقتل.

نتيته» (١)...إلى غير ذلك.

و ظاهرها إباحة الولاية من حيث هي مع المواساة و الإحسان بالإخوان، فيكون نظير الكذب في الإصلاح.

و ربما يظهر من بعضها (٢) الاستحباب، و ربما يظهر من بعضها أن الدخول أولاً غير جائز إلا أن الإحسان إلى الإخوان كفاره له، كمرسلة الصدوق المتقدمه.

و في ذيل روايه زياد بن أبي سلمه المتقدمه: «فإن (٣) وُلِّيت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى إخوانك يكون (٤) واحده (٥) بواحد» (٤).

و الأولى أن يقال: إن الولاية الغير المحترمه:

منها: ما يكون (٧) مرجوحه، و هي ولاية من (٨) تولى لهم لنظام معاشه قاصداً الإحسان في خلال ذلك إلى المؤمنين و دفع الضرر عنهم، ففي روايه أبي بصير: «ما من جبار إلا و معه مؤمن يدفع الله به عن

ص: ٧٥

-
- ١-١) المقنع (الجوامع الفقيهيه): ٣١، و الوسائل ١٣٩: ١٢، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.
 - ٢-٢) كصحيحه زيد الشحام، و روايه علي بن يقطين المتقدمين.
 - ٣-٣) في «ش»: و إن.
 - ٤-٤) كلمه «يكون» مشطوب عليها في «ص»، و لم ترد في المصدر.
 - ٥-٥) في «ص» و المصدر: فواحد.
 - ٦-٦) الوسائل ١٤٠: ١٢، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩.
 - ٧-٧) كذا في النسخ، و هكذا في ما يليه.
 - ٨-٨) كذا في «ش»، و في سائر النسخ: و هو من.

المؤمنين، و هو أقلهم حظًا في الآخرة؛ لصحبه الجبار» (١).

و منها: ما يكون مستحبه، و هي و لايه من (٢) لم يقصد بدخوله إلّا الإحسان إلى المؤمنين، فعن رجال الكشي في ترجمه محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «قال: إنّ لله تعالى في أبواب الظلمه من نور الله به البرهان، و مكن له في البلاد؛ ليدفع (٣) بهم عن أوليائه، و يصلح الله (٤) بهم أمور المسلمين، إليهم (٥) ملجأ المؤمنين من الضر (٦)، و إليهم مرجع ذوى الحاجه (٧) من شيعتنا، بهم يؤمن الله روعه المؤمنين في دار الظلمه (٨)، أولئك المؤمنون حقًا، أولئك أمناء (٩) الله في أرضه، أولئك نور الله في رعيتته يوم القيامه، و يزهر (١٠) نورهم لأهل

ص: ٧٦

-
- ١-١) الوسائل ١٣٤:١٢، الباب ٤٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤.
 - ٢-٢) كذا في «ش»، و في سائر النسخ: و هو من.
 - ٣-٣) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: فيدفع.
 - ٤-٤) من «ش» و المصدر.
 - ٥-٥) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: لأنهم.
 - ٦-٦) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: الضرر.
 - ٧-٧) في «ف»: يرجع ذو الحاجه، و في نسخه بدل «ش» و المصدر: يفرع ذو الحاجه.
 - ٨-٨) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: الظلم.
 - ٩-٩) كذا في «ف» و «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: منار.
 - ١٠-١٠) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: أولئك نور الله في رعيتهم و يزهر.

السموات كما يزهر نور الكواكب الدرّيه (١) لأهل الأرض، أولئك من (٢) نورهم يوم القيامة (٣) تضىء القيامة (٤)، خلقوا و الله للجنه، و خلقت (٥) الجنه لهم فهنيئاً لهم (٦)، ما على أحدكم أن لو شاء لنال هذا كلّه.

قلت: بماذا، جعلت فداك؟ قال: يكون معهم فيسرنا بإدخال السرور على المؤمنين من شيعتنا (٧)، فكن منهم (٨) يا محمد (٩).

و منها: ما يكون واجبه، و هي ما توقّف الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر الواجبان عليه؛ فإنّ ما لا يتم الواجب إلّا به واجب مع القدره.

و ربما يظهر من كلمات جماعه عدم الوجوب فى هذه الصوره أيضاً:

قال فى النهايه: تولّى الأمر من قبل السلطان العادل جائر

ص: ٧٧

١- ١) لم ترد «الدرّيه» فى غير «ش» و المصدر، و فى «ف»: يزهر الكواكب الزهر.

٢- ٢) لم ترد «من» فى «ش».

٣- ٣) كذا فى النسخ، و فى المصدر: نور القيامة.

٤- ٤) فى «ش»: منه القيامة، و فى المصدر: يضىء منهم يوم القيامة.

٥- ٥) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: و خلق.

٦- ٦) عبارته «فهنيئاً لهم» من «ش» و المصدر.

٧- ٧) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: بإدخال السرور على شيعتنا.

٨- ٨) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: معهم.

٩- ٩) لم نقف عليه فى رجال الكشّى، و نسبه إليه فى الجواهر (١٦١: ٢٢) أيضاً، نعم ورد الحديث فى رجال النجاشى: ٣٣١، ذيل

ترجمه محمد بن إسماعيل ابن بزيع (رقم ٨٩٣)، مع اختلاف فى بعض الألفاظ.

مُرْغَب فيه، و ربما بلغ حدَّ الوجوب؛ لما في ذلك من التمكن من الأمر (١) بالمعروف و النهي عن المنكر، و وضع الأشياء مواقعها، و أمّا سلطان الجور، فمتى علم الإنسان أو غلب على ظنه أنه متى تولّى الأمر من قبله، أمكنه (٢) التوصل إلى إقامة الحدود و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و قسمه الأخماس و الصدقات في أربابها و صله الإخوان، و لا يكون [في (٣)] جميع ذلك (٤) مخللاً بواجب، و لا فاعلاً لقبیح، فإنه يستحب (٥) له أن يتعرّض لتولّى الأمر من قبله (٦)، انتهى.

و قال في السرائر: و أمّا السلطان الجائر، فلا يجوز لأحد أن يتولّى شيئاً من الأمور مختاراً من قبله إلّا أن يعلم أو يغلب على ظنه... إلى آخر عبارته النهاية بعينها (٧).

و في الشرائع: و لو أمن من ذلك - أي اعتماد ما يحرم - و قدر على الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر (٨) استحبت (٩).

ص: ٧٨

١- ١) كذا في «ف» و «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: من التمكن بالأمر.

٢- ٢) كذا في «ف» و المصدر و مصححه «م»، و في سائر النسخ: أمكن.

٣- ٣) من المصدر.

٤- ٤) في «ش»: مع ذلك. و كتب في «ص» فوق «جميع»: «مع».

٥- ٥) كذا في المصدر، و في «ف»: المستحب، و في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: استحبت، و في «ش»: ليستحب.

٦- ٦) النهاية: ٣٥٦.

٧- ٧) السرائر ٢٠٢: ٢.

٨- ٨) عبارته «و النهي عن المنكر» من «ش» و المصدر.

٩- ٩) الشرائع ١٢: ٢.

قال فى المسالك-بعد أن اعترف أن مقتضى ذلك وجوبها:-

و لعلّ وجه عدم الوجوب كونه بصورة النائب عن الظالم (١)، و عموم النهى عن الدخول معهم، و تسويد الاسم فى ديوانهم، فإذا لم يبلغ حدّ المنع فلا أقلّ من عدم الوجوب (٢).

و لا- يخفى ما فى ظاهره من الضعف كما اعترف به غير واحد (٣)؛ لأنّ الأمر بالمعروف واجب، فإذا لم يبلغ ما ذكره-من كونه بصورة النائب...إلى آخر ما ذكره-حدّ المنع، فلا مانع من (٤)الوجوب المقدمى للواجب.

و يمكن توجيهه بأنّ نفس الولاية قبيح محرّم؛ لأنّها توجب إعلاء كلمه الباطل و تقويه شوكته، فإذا عارضها قبيح آخر و هو ترك الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و ليس أحدهما أقلّ قبحاً من الآخر، فللمكلّف فعلها؛ تحصيلاً لمصلحه الأمر بالمعروف، و تركها دفعاً لمفسده تسويد الاسم فى ديوانهم الموجب لإعلاء كلمتهم و قوّه شوكتهم.

نعم، يمكن الحكم باستحباب اختيار أحدهما لمصلحه لم تبلغ حدّ الإلزام حتّى يجعل أحدهما أقلّ قبحاً، ليصير واجباً.

و الحاصل: أنّ جواز الفعل و الترك هنا ليس من باب عدم جريان

ص: ٧٩

١- ١) لم ترد «عن الظالم» فى «ف».

٢- ٢) المسالك ١٣٨:٣-١٣٩.

٣- ٣) منهم صاحب المسالك نفسه، حيث قال بعد التوجيه المذكور: «و لا- يخفى ما فى هذا التوجيه»، و السيد المجاهد فى المناهل: ٣١٦.

٤- ٤) فى «ف»: عن.

دليل قبح الولايه، و تخصيص دليله بغير هذه الصوره (١)، بل من باب مزاحمه قبحها بقبح ترك الأمر بالمعروف، فللمكلف ملاحظه كلّ منهما و العمل بمقتضاه، نظير تراحم الحقيين في غير هذا (٢) المقام. هذا ما (٣) أشار إليه الشهيد بقوله: لعموم النهي... إلخ (٤).

و في الكفايه: أنّ الوجوب في ما نحن فيه حسن لو ثبت كون وجوب الأمر بالمعروف مطلقاً غير مشروط بالقدرة، فيجب عليه تحصيلها من باب المقدمه، و ليس بثابت (٥).

و هو ضعيف؛ لأنّ عدم ثبوت اشتراط الوجوب بالقدرة الحائثه العرفيه كافٍ، مع إطلاق أدلّه الأمر بالمعروف السالم عن التقييد بما عدا القدرة العقلية المفروضه في المقام.

نعم، ربما يتوهم انصراف الإطلاقات الوارده (٦) إلى القدرة العرفيه الغير المحققه في المقام، لكنّه تشكيك ابتدائي لا يضرّ بالإطلاقات.

و أضعف منه ما ذكره بعض (٧) - بعد الاعتراض على ما في المسالك

ص: ٨٠

١-١) في «ش» زياده: إلخ.

٢-٢) لم ترد «هذا» في «ف».

٣-٣) في «ف»: كما.

٤-٤) تقدم في الصفحه السابقه بلفظ: «و عموم النهي».

٥-٥) الكفايه: ٨٨.

٦-٦) لم ترد «الوارده» في «ف».

٧-٧) هو صاحب الجواهر.

بقوله: ولا يخفى ما فيه - قال: ويمكن توجيهه (١) عدم الوجوب بتعارض ما دلّ على وجوب الأمر بالمعروف، وما دلّ على حرمة الولاية عن الجائر؛ بناء على حرمتها في ذاتها، والنسبة عموم من وجه، فيجمع بينهما (٢) بالتخيير المقتضى للجواز؛ رفعاً (٣) لقيد المنع من الترك من أدلّه الوجوب، وقيد المنع من (٤) الفعل من أدلّه الحرمة.

وأما الاستحباب فيستفاد حينئذٍ من ظهور الترغيب فيه في (٥) خبر محمد بن إسماعيل (٦) وغيره (٧)، الذي هو أيضاً شاهد للجمع، خصوصاً بعد الاعتضاد بفتوى المشهور، وبذلك يرتفع إشكال عدم معقوليته الجواز بالمعنى الأخص في مقدمه الواجب؛ ضروره ارتفاع (٨) الوجوب للمعارضه؛ إذ عدم (٩) المعقولية مسلّم في ما لم يعارض فيه

ص: ٨١

١- ١) كذا في «ف» و«ش»، وفي سائر النسخ: تقويته، وفي نسخه بدلها: توجيهه.

٢- ٢) في غير «ف» و«ن»: ما بينهما.

٣- ٣) كذا في «ف» و«خ» والمصدر و مصححه «ن»، وفي سائر النسخ: دفعاً.

٤- ٤) في «ف»: عن.

٥- ٥) كذا في «ش» والمصدر، وفي سائر النسخ: فيستفاد من خبر.. الخ.

٦- ٦) المتقدم في الصفحة ٧٦.

٧- ٧) كصحيحه زيد الشحام، المتقدمه في الصفحة ٧٣، وروايه علي بن يقطين، المتقدمه في الصفحة ٧٤.

٨- ٨) في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و«ع»: ضروره أنّ ارتفاع.

٩- ٩) كذا في «ش» و مصححه «ص» و«ن»، وفي سائر النسخ: أو عدم.

مقتضى الوجوب (١)، انتهى.

و فيه: أنّ الحكم فى التعارض بالعموم من وجه هو التوقف و الرجوع إلى الأصول لا- التخيير، كما قرّر فى محله (٢)، و مقتضاها إباحه الولاية؛ للأصل، و وجوب الأمر بالمعروف؛ لاستقلال العقل به كما ثبت فى بابه.

ثمّ على تقدير الحكم بالتخيير، فالتخيير الذى يصار إليه عند تعارض الوجوب و التحريم هو التخيير الظاهرى، و هو الأخذ بأحدهما بالتزام الفعل أو الترك، لا التخيير الواقعى.

ثم المتعارضان بالعموم من وجه، لا- يمكن إلغاء ظاهر كلّ منهما مطلقاً، بل (٣) بالنسبه إلى ماده الاجتماع؛ لوجوب إبقائهما على ظاهرهما فى مادتي الافتراق، فيلزم (٤) استعمال كلّ من الأمر و النهى فى أدله الأمر بالمعروف، و النهى عن الولاية (٥)، فى الإلزام و الإباحه.

ثمّ دليل الاستحباب أخصّ لا محاله من أدله التحريم، فنخصّص به، فلا ينظر بعد ذلك فى أدله (٦) التحريم، بل لا بدّ بعد ذلك

ص: ٨٢

١-١) راجع الجواهر ١٦٤:٢٢.

٢-٢) انظر فرائد الأصول: ٧٥٧ و ٧٦٢.

٣-٣) عبارته «مطلقاً، بل» من «ش» فقط، و لم ترد فى سائر النسخ.

٤-٤) كذا فى «ف»، و فى غيره: فيلزمك.

٥-٥) كذا فى «ف»، «ن» و «ش» و مصححه «ع» و نسخه بدل «خ» و «ص»، و فى سائر النسخ: عن المنكر.

٦-٦) فى «ف»: فلا ينظر إلى أدله.

من ملاحظه النسبه بينه و بين أدله وجوب الأمر بالمعروف.

و من المعلوم المقرّر في غير مقام (١) أنّ دليل استحباب الشيء الذي قد يكون مقدمه لواجب (٢) لا يُعارض (٣) أدله وجوب ذلك الواجب، فلا وجه لجعله شاهداً على الخروج عن مقتضاها؛ لأنّ دليل الاستحباب مسوق لبيان حكم الشيء في نفسه، مع قطع النظر عن الملزّمات (٤) العرضيه، كصيورته مقدمه لواجب أو مأموراً به لمن يجب إطاعته، أو مندوراً و شبهه.

فالأحسن في توجيه كلام من عبّر بالجواز (٥) مع التمكن من الأمر بالمعروف (٦): إرادته الجواز بالمعنى الأعم.

و أمّا من عبّر بالاستحباب (٧)، فظاهره إرادته الاستحباب العيني الذي لا ينافي الوجوب الكفائي، لأجل الأمر بالمعروف الواجب كفايه، نظير قولهم: يستحبّ تولّى القضاء لمن يثق من نفسه (٨)، مع أنّه واجب

ص: ٨٣

-
- ١-١ (١) في «ص»: المقام.
 - ٢-٢ (٢) في «م»، «ع» و «ص»: الواجب.
 - ٣-٣ (٣) كذا في «ن»، و في غيره: لا تعارض.
 - ٤-٤ (٤) كذا في «ش» و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: الملزومات.
 - ٥-٥ (٥) كذا في «ص» و «ش»، و في سائر النسخ: الجواز.
 - ٦-٦ (٦) كالعلامة في القواعد ١: ١٢٢.
 - ٧-٧ (٧) كالمحقق في الشرائع ٢: ١٢.
 - ٨-٨ (٨) قاله المحقق في الشرائع ٤: ٦٨، و العلامة في التحرير ٢: ١٧٩، و القواعد ٢: ٢٠١، و المحقق السبزواري في الكفايه: ٢٦٢، و غيرهم.

كفائى (١)، أو يقال: إنَّ مورد كلامهم ما إذا لم يكن هنا معروف متروك يجب فعلاً- الأمر به، أو منكر مفعول يجب النهى عنه كذلك، بل يعلم بحسب العاده تحقّق مورد الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بعد ذلك، و من المعلوم أنّه لا يجب تحصيل مقدّمتهما قبل تحقّق موردهما، خصوصاً مع عدم العلم بزمان تحقّقه.

و كيف كان، فلا إشكال فى وجوب تحصيل الولاية إذا كان هناك معروف متروك، أو منكر مركوب، يجب فعلاً الأمر بالأوّل، و النهى عن الثانى.

ص: ٨٤

١ - ١) وردت هذه العبارة فى النسخ بصور مختلفه، و ما أثبتناه مطابق لـ «ف» و «مصححه» (م). و وردت العبارة فى «ش» هكذا: و من عبّر بالاستحباب فظايره إرادته الاستحباب العينى الذى لا ينافى الوجوب الكفائى، نظير قولهم: يستحبّ تولّى القضاء لمن يثق من نفسه، مع أنّه واجب كفائى؛ لأجل الأمر بالمعروف الواجب كفايه. و فى «م»، «خ»، «ع» و «ص» كما يلى: و أمّا من عبّر بالاستحباب - نظير قولهم: يستحبّ تولّى القضاء لمن يثق من نفسه، مع أنّه واجب كفائى - إرادته الاستحباب العينى الذى لا - ينافى الوجوب الكفائى، لأجل الأمر بالمعروف الواجب كفايه. و وردت فى «ن» نفس هذه العبارة بزيادة كلمه: «فظايره» قبل كلمه: «أرادته».

(١)

على تركها من الجائر بما يوجب ضرراً بدنياً أو مالياً عليه، أو على من يتعلق به بحيث يعدّ الإضرار به إضراراً به، و يكون تحمّل الضرر عليه شاقاً على النفس كالأب و الولد و من جرى مجراهما.

و هذا ممّا لا إشكال فى تسويغه ارتكاب الولاية المحرّمة فى نفسها؛ لعموم قوله تعالى: **إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً** فى الاستثناء عن عموم **لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ** (٢).

و النبوى: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي مَا أَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٣).

و قولهم عليهم السلام: «التقّيه فى كلّ ضروره» (٤).

و«ما من شىء إلّا و قد أحلّه الله لمن اضطرّ إليه» (٥).

إلى غير ذلك مما لا يحصى كثره من العمومات و ما يختصّ بالمقام (٦).

ص: ٨٥

١-١ فى «ف» و«ن»: بالوعيد.

٢-٢ (٢) آل عمران: ٢٨.

٣-٣ (٣) الوسائل ١١: ٢٩٥، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ١ و ٢.

٤-٤ (٤) الوسائل ١١: ٤٦٨ و ٤٦٩، الباب ٢٥ من أبواب النهى و الأمر، الحديث ١ و ٨.

٥-٥ (٥) الوسائل ٤: ٦٩٠، الباب الأوّل من أبواب القيام، الأحاديث ٦ و ٧.

٦-٦ (٦) راجع الوسائل ١٢: ١٤٥، الباب ٤٨ من أبواب ما يكتسب به.

الأول أنه كما يباح بالإكراه نفس الولاية المحرّمة، كذلك يباح به ما يلزمها من المحرّمات الأخر

و ما يتفق في خلالها، ممّا يصدر الأمر به من السلطان الجائر، ما عدا إراقه الدم إذا لم يمكن التفصّي عنه، و لا- إشكال في ذلك، إنّما الإشكال في أنّ ما يرجع إلى الإضرار بالغير من نهب الأموال و هتك الأعراض، و غير ذلك من العظائم هل يباح (١) كلّ ذلك بالإكراه و لو كان الضرر المتوّعد به على ترك المكره عليه أقلّ بمراتب من الضرر المكره عليه (٢)، كما إذا خاف على عرضه من كلمه خشنه لا تليق به (٣)، فهل يباح بذلك أعراض الناس و أموالهم و لو بلغت ما بلغت كثره و عظمه، أم لا بدّ من ملاحظه الضررين و الترجيح بينهما؟ وجهان:

من إطلاق أدلّه الإكراه، و أنّ الضرورات تبيح المحظورات (٤).

و من أنّ الاستفادة من أدلّه الإكراه تشريعه لدفع الضرر، فلا يجوز (٥) دفع الضرر بالإضرار بالغير و لو كان ضرر الغير أدون، فضلاً عن أن

ص: ٨٦

١- ١) في النسخ: تباح.

٢- ٢) شطب في «ف» على كلمه: «عليه».

٣- ٣) كذا في «ن»، و في سائر النسخ: لا يليق به.

٤- ٤) المتقدمه في الصفحه ٨٥.

٥- ٥) في «ف»: و لا يجوز.

يكون أعظم.

وإن شئت قلت: إنَّ حديث رفع الإِ-كراه و رفع الاضطرار، مسوق للامتنان على جنس الأُمَّه، ولا حسن في الامتنان على بعضهم بترخيصه في الإضرار بالبعض الآخر، فإذا توقّف دفع الضرر عن نفسه على الإضرار (١) بالغير لم يجر و وجب تحمّل الضرر.

هذا، ولكن الأقوى هو الأول؛ لعموم دليل نفي الإكراه لجميع المحرّمات حتّى الإضرار بالغير ما لم يبلغ الدم، و عموم نفي الحرج (٢)؛ فإنّ إلزام الغير تحمّل الضرر و ترك ما اكره عليه حرج.

و قوله عليه السلام: «إنّما جعلت التقيه لتحقن بها (٣) الدماء، فإذا بلغ الدم فلا تقيه» (٤)، حيث إنّه دلّ على أنّ حدّ التقيه بلوغ الدم، فتشعر لما عداه.

و أمّا ما ذكر من استفاده كون نفي الإكراه لدفع الضرر، فهو مسلّم، بمعنى دفع توجّه الضرر و حدوث مقتضيه، لا بمعنى دفع الضرر المتوجّه بعد حصول مقتضيه.

بيان ذلك: أنّه إذا توجّه الضرر إلى شخص بمعنى حصول مقتضيه، فدفعه عنه بالإضرار بغيره غير لازم، بل غير جائز في الجملة، فإذا توجّه ضرر على المكلف بإجباره على مال (٥) و فرض أنّ نهب

ص: ٨٧

١-١) في غير «ش»: بالإضرار.

٢-٢) المستفاد من قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ الْحَج: ٧٨﴾.

٣-٣) في النسخ: به.

٤-٤) الوسائل ٤٨٣: ١١، الباب ٣١ من أبواب الأمر و النهي.

٥-٥) لم ترد «بإجباره على مال» في «ف».

مال الغير دافع له، فلا- يجوز للمجور نهب مال غيره لدفع الجبر (١) عن نفسه، و كذلك إذا أكره على نهب مال غيره، فلا يجب تحمّل الضرر بترك النهب لدفع الضرر المتوجّه إلى الغير.

و توهم أنّه كما يسوغ النهب في الثاني لكونه مكرهاً عليه فيرتفع حرمة، كذلك يسوغ في الأوّل لكونه مضطراً إليه، ألا ترى أنّه لو توقّف دفع الضرر على محرّم آخر غير الإضرار بالغير كالإفطار في شهر رمضان أو ترك الصلاة أو غيرهما، ساغ له ذلك المحرّم، و بعبارة اخرى: الإضرار بالغير من المحرّمات، فكما يرتفع حرمة بالإكراه كذلك ترتفع بالاضطرار؛ لأنّ نسبة الرفع إلى «ما أكرهوا عليه» و «ما اضطروا إليه» على حدّ سواء، مدفوع: بالفرق بين المثاليين في الصغرى بعد اشتراكهما في الكبرى المتقدّمة و هي أنّ الضرر المتوجّه إلى شخص لا- يجب دفعه بالإضرار بغيره بأنّ الضرر في الأوّل متوجّه إلى نفس الشخص، فدفعه عن نفسه بالإضرار بالغير غير جائز، و عموم رفع ما اضطروا إليه لا- يشمل الإضرار بالغير المضطّر إليه؛ لأنّه مسوق للامتنان على الأمّة، فترخيص بعضهم في الإضرار بالآخر لدفع الضرر عن نفسه و صرف الضرر (٢) إلى غيره، منافٍ للامتنان، بل يشبه الترجيح بلا مرجح، فعموم «ما اضطروا إليه» في حديث الرفع مختصّ بغير الإضرار بالغير من المحرّمات.

و أما الثاني: فالضرر فيه أولاً و بالذات متوجّه إلى الغير بحسب

ص: ٨٨

١- ١) في نسخه بدل «ش»: الضرر.

٢- ٢) في غير «ش» زياده: عن نفسه.

إلزام المكره-بالكسر-و إرادته (١) الحتميّه،و المكره-بالفتح-و إن كان مباشراً إلّا أنّه ضعيف لا ينسب إليه توجيه الضرر إلى الغير حتى يقال:إنّه أضرّ بالغير لثلاً يتضرّر نفسه.

نعم،لو تحمّل الضرر و لم يضرّ بالغير فقد صرف الضرر عن الغير إلى نفسه عرفاً،لكن الشارع لم يوجب هذا،و الامتنان بهذا على بعض الأئمة لا قبح فيه،كما أنّه لو أراد ثالث الإضرار بالغير لم يجب على الغير تحمّل الضرر و صرفه عنه إلى نفسه.

هذا كلّه،مع أنّ أدلّه نفى الحرج (٢)كافيه في الفرق بين المقامين؛ فإنّه لا حرج في أن لا يرخص الشارع دفع (٣)الضرر عن أحد بالإضرار بغيره،بخلاف ما لو ألزم الشارع الإضرار على نفسه لدفع الضرر المتوجّه إلى الغير؛فإنّه حرج قطعاً.

ص: ٨٩

١-١) في «ن»،«م»و«ع»:و إرادته.

٢-٢) من الكتاب قوله تعالى: **وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ الْحَج:** ٧٨،و من السنّه ما ورد في الوسائل ١٠:١٤،الباب ٣٩ من أبواب الذبح، الحديث ٤ و ٦،و غير ذلك.

٣-٣) في «ش»:في دفع.

الثانى أن الإكراه يتحقق بالتوعد بالضرر على ترك المكروه عليه،

ضرراً متعلقاً بنفسه أو ماله أو عرضه أو بأهله، ممن يكون ضرره راجعاً إلى تضرره وتآلمه، وأما إذا لم يترتب على ترك المكروه عليه إلّا الضرر على بعض المؤمنين ممن يعدّ أجنياً من المكروه-بالفتح-فالظاهر أنّه لا يعدّ ذلك إكراهاً عرفياً؛ إذ لا خوف له يحمله على فعل ما أمر به.

و بما ذكرنا-من اختصاص الإكراه بصوره خوف لحوق الضرر بالمكروه نفسه، أو بمن يجرى مجراه كالأب و الولد-صرح في الشرائع (١)و التحرير (٢)و الروضه (٣)و غيرها (٤).

نعم، لو خاف على بعض المؤمنين جاز له قبول الولايه المحرّمه، بل غيرها من المحرّمات الإلهيه التي أعظمها التبرّي من أئمه الدين صلوات الله عليهم أجمعين؛ لقيام الدليل على وجوب مراعاة المؤمنين و عدم تعريضهم للضرر، مثل ما فى الاحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام: قال: «و لئن تبرأ (٥) منا ساعه بلسانك و أنت موالٍ لنا بجانك لتبقى على نفسك روحها التي بها (٦)

ص: ٩٠

١-١ الشرائع ١٣:٣.

٢-٢ التحرير ٥١:٢.

٣-٣ الروضه البهيه ١٩:٦.

٤-٤ كنهايه المرام ١١:٢، و الحدائق ١٥٩:٢٥، و الرياض ١٦٩:٢.

٥-٥ فى المصدر: و لئن تبرأت.

٦-٦ كذا فى «ص» و المصدر، و فى سائر النسخ: الذى هو.

قوامها، و مالها الذى بها قيامها (١)، و جاهها الذى به تمسكها (٢)، و تصون من عُرف بذلك من أوليائنا و إخوانك (٣)؛ فإن ذلك أفضل من أن تتعرض للهلاك، و تنقطع به عن عملك فى الدين (٤) و صلاح إخوانك المؤمنين.

و إِيَّاكَ تَمَّ إِيَّاكَ أَنْ تَتْرَكَ التَّقِيَّةَ الَّتِي أَمَرْتَهُ بِهَا، فَإِنَّكَ شَائِطٌ بِدَمِكَ وَ دِمَاءِ إِخْوَانِكَ، مَعْرُضٌ بِنِعْمَتِكَ وَ نِعْمَتِهِمْ (٥) للزوال، مَذَلٌّ لَهُمْ فِي أَيْدِي أَعْدَاءِ دِينِ اللَّهِ، وَ قَدْ أَمَرَكَ اللَّهُ (٦) بِإِعْزَازِهِمْ، فَإِنَّكَ إِنْ خَالَفت وَصِيَّتِي كَانَ ضَرْرُكَ عَلَى إِخْوَانِكَ وَ نَفْسِكَ (٧) أَشَدَّ مِنْ ضَرْرِ النَّاصِبِ لَنَا، الْكَافِرِ بِنَا.. الْحَدِيثُ (٨).

لكن لا يخفى أنه لا يباح بهذا النحو من التقية الإضرار بالغير؛ لعدم شمول أدله الإكراه لهذا؛ لما عرفت من عدم تحققه مع عدم لحوق ضرر بالمؤكّره و لا- بمن يتعلق به، و عدم جريان أدله نفى الحرج؛ إذ لا- حرج على الأمور؛ لأنّ المفروض تساوى من أمر بالإضرار به و من

ص: ٩١

١- ١) كذا فى «ص» و المصدر، و فى سائر النسخ: نظامها.

٢- ٢) فى المصدر: تماسكها.

٣- ٣) فى المصدر و نسخه بدل «ص»: إخواننا.

٤- ٤) فى المصدر: عمل الدين.

٥- ٥) كذا فى «ن» و المصدر، و فى سائر النسخ: نعمتهم.

٦- ٦) لفظه الجلاله من «ص» و المصدر.

٧- ٧) فى «ص» و المصدر: نفسك و إخوانك.

٨- ٨) الاحتجاج ٣٥٥: ١، ضمن حديث طويل، و عنه الوسائل ١١: ٤٧٩، الباب ٢٩ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١١.

يتضرر بترك هذا الأمر، من حيث النسبه إلى المأمور (١)، مثلاً لو أمر الشخص بنهب مال مؤمن، ولا يترتب على مخالفه المأمور به إلّا نهب مال مؤمنٍ آخر، فلا حرج حينئذٍ في تحريم نهب مال الأوّل، بل تسويغه لدفع النهب عن الثاني قبيح، بملاحظه ما علم من الروايه المتقدمه من الغرض في التقيّه، خصوصاً مع كون المال المنهوب للأوّل أعظم بمراتب، فإنّه يشبه بمن فر من المطر إلى الميزاب، بل اللازم في هذا المقام عدم جواز الإضرار بمؤمن و لو لدفع الضرر الأعظم عن (٢) غيره. نعم، إلّا لدفع ضرر النفس في وجهه، مع ضمان ذلك الضرر.

و بما ذكرنا ظهر: أنّ إطلاق جماعه (٣) لتسويغ ما عدا الدم من المحرّمات بترتب ضرر مخالفه المكروه عليه على نفس المكروه و على أهله أو على الأجانب من المؤمنين، لا- يخلو من (٤) بحثٍ، إلّا أن يريدوا الخوف على خصوص نفس بعض المؤمنين، فلا إشكال في تسويغه لما عدا الدم من المحرّمات؛ إذ لا يعادل (٥) نفس المؤمن شيء، فتأمل.

قال في القواعد: و تحرم الولايه من الجائر إلّا مع (٦) التمكن من

ص: ٩٢

١- ١) في «ف»: المأمور به.

٢- ٢) في غير «ف»: من.

٣- ٣) راجع التحرير ١٦٣: ١، و الشرائع ١٢: ٢، و الدروس ١٧٤: ٣، و الرياض ٥١٠: ١.

٤- ٤) في «ف»: عن.

٥- ٥) في النسخ: تعادل.

٦- ٦) في «خ»، «ع»، «ص» و «ش» زياده: عدم.

الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، أو مع الإكراه بالخوف على النفس أو المال أو الأهل، أو على بعض المؤمنين، فيجوز (١) ائتمار (٢) ما يأمره إلّا القتل (٣)، انتهى.

و لو أراد ب«الخوف على بعض المؤمنين» الخوف على أنفسهم دون أموالهم و أعراضهم، لم يخالف ما ذكرنا، و قد شرح العبارة بذلك بعض الأساطين، فقال: إلّا مع الإكراه بالخوف على النفس من تلفٍ أو ضررٍ فى البدن، أو المال المضرّ بالحال من تلف أو حجب، أو العرض من جهة النفس أو الأهل، أو الخوف فيما عدا الوسط على بعض المؤمنين، فيجوز حينئذ ائتمار ما يأمره (٤)، انتهى.

و مراده ب«ما عدا الوسط» الخوف على نفس بعض المؤمنين و أهله.

و كيف كان، فهنا عنوانان: الإكراه، و دفع الضرر المخوف عن نفسه و عن غيره من المؤمنين من دون إكراه.

و الأول يباح به كلّ محرّم (٥).

و الثانى إن كان متعلّقاً بالنفس جاز له كلّ محرّم حتّى الإضرار المالى بالغير، لكنّ الأقوى استقرار (٦) الضمان عليه إذا تحقّق سببه؛ لعدم

ص: ٩٣

١- ١) لم ترد «فيجوز» فى «ف».

٢- ٢) فى «ف» و المصدر: اعتماد.

٣- ٣) القواعد ١٢٢: ١.

٤- ٤) شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٣٦.

٥- ٥) فى «ن» زياده: إلّا القتل.

٦- ٦) لم ترد «استقرار» فى «ف».

الإكراه المانع عن الضمان، أو استقراره. و أما الإضرار بالعرض بالزنا و نحوه، ففيه تأمل، و لا يبعد ترجيح النفس عليه.

و إن كان متعلقاً بالمال، فلا يسوغ معه الإضرار بالغير أصلاً حتى في اليسير من المال، فإذا توقّف دفع السبع عن فرسه بتعريض حمار غيره للاقتراس لم يجز.

و إن كان متعلقاً بالعرض، ففي جواز الإضرار بالمال مع الضمان أو العرض الأخفّ من العرض المدفوع عنه، تأمل.

و أما الإضرار بالنفس، أو العرض الأعظم، فلا يجوز بلا إشكال.

هذا، و قد وقع في كلام بعض تفسير الإكراه بما يعمّ لحوق الضرر.

قال في المسالك: ضابط الإكراه المسوّغ للولاية: الخوف على النفس أو المال أو العرض عليه، أو على بعض المؤمنين (1)، انتهى.

و يمكن أن يريد بالإكراه مطلق المسوّغ للولاية، لكن صار هذا التعبير منه رحمه الله منشأً لتخييل غير واحد (2) أنّ الإكراه المجوّز لجميع المحرّمات هو بهذا المعنى.

ص: ٩٤

١-١) المسالك ١٣٩:٣.

٢-٢) انظر الرياض ٥١٠:١، و المستند ٣٥١:٢، و الجواهر ١٦٨:٢٢ و غيرها.

الثالث [هل يعتبر العجز عن التفصي من المكروه عليه؟]

أنه قد ذكر بعض مشايخنا المعاصرين (١): أنه يظهر من الأصحاب أن (٢) في اعتبار عدم قدره على التفصي من المكروه عليه و عدمه، أقوالاً ثالثها: التفصيل بين الإكراه على نفس الولايه المحرّمه فلا- يعتبر، و بين غيرها من المحرّمات فيعتبر فيه العجز عن التفصي.

و الذى يظهر من ملاحظه كلماتهم فى باب الإكراه: عدم الخلاف فى اعتبار العجز عن التفصي إذا لم يكن حرجاً و لم يتوقّف على ضرر، كما إذا أكره على أخذ المال من مؤمن، فيُظهر أنه أخذ المال و جعله فى بيت المال، مع عدم أخذه واقعاً، أو أخذه جهراً ثم رده إليه سرّاً كما كان يفعل ابن يقطين، و كما إذا أمره بحبس مؤمن فيدخله فى دار واسعته من دون قيد، و يحسن ضيافته و يظهر أنه حبسه و شدّد عليه.

و كذا لا- خلاف فى أنه لا يعتبر العجز عن التفصي إذا كان فيه ضرر كثير، و كأنّ منشأ زعم الخلاف ما ذكره فى المسالك فى شرح عبارته الشرائع مستظهاً منه خلاف ما اعتمد عليه (٣).

ص: ٩٥

١- ١) لعلّ المراد به السيّد المجاهد، لكنه لم يسند الأقوال الثلاثة إلى ظاهر الأصحاب، بل قال بعد طرح المسألة: «فيه أقوال- إلى أن قال:- الثانى: ما استظهره فى المصابيح من كلام بعض الأصحاب من التفرقة بين التولية و فعل المحرّم...» انظر المناهل: ٣١٨، و انظر المصابيح (مخطوط): ٥٣.

٢- ٢) لم ترد «أنّ» فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و«ع».

٣- ٣) راجع المسالك ١٣٩: ٣.

قال فى الشرائع-بعد الحكم بجواز الدخول فى الولاية،دفعاً للضرر اليسير مع الكراهه و الكثير بدونها:-إذا أكرهه الجائر على الولاية جاز له الدخول و العمل بما يأمره (1)مع عدم قدره على التفصلى منه (2)(3)،انتهى.

قال فى المسالك ما ملخصه:إنّ المصنّف قدّس سرّه ذكر فى هذه المسأله شرطين:الإكراه،و العجز عن التفصلى،و هما متغايران،و الثانى أخصّ.

و الظاهر أنّ مشروطهما (4)مختلف،فالأوّل شرط لأصل قبول الولاية، و الثانى شرط للعمل بما يأمره.

ثمّ فرّع عليه:أنّ الولاية إن أخذت مجرّده عن الأمر بالمحرّم فلا- يشترط فى جوازه الإكراه،و أمّا العمل بما يأمره من المحرّمات فمشروط بالإكراه خاصّه (5)،و لا- يشترط فيه الإلجاء إليه (6)بحيث لا- يقدر على خلافه،و قد صرّح به الأصحاب فى كتبهم،فاشترط (7)العجز عن التفصلى غير واضح،إلّا أن يريد به أصل الإكراه-إلى أن قال:-إنّ

ص: ٩٦

١- ١) كذا فى «ش» و المصدر و مصححه «م»، و فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: و اعتماد ما يأمره، و فى «ص»: و ائتمار ما يأمره.

٢- ٢) فى «ش» زياده ما يلى: إلّا فى الدماء المحرّمه؛ فإنّه لا تقيّه فيها.

٣- ٣) الشرائع ١٢: ٢.

٤- ٤) فى «ع» و «ص» و ظاهر «م»: مشروطهما.

٥- ٥) فى «ف» و مصححه «م» و نسخه بدل «ع»: بإكراه صاحبه.

٦- ٦) فى «ف»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: فيه.

٧- ٧) فى «ف»، «م»، «ع» و «ص»: و اشتراط.

الإكراه مسوّغ لامتنال ما يؤمر به و إن قدر على المخالفه مع خوف الضرر (١)، انتهى موضع الحاجه من كلامه.

أقول: لا يخفى على المتأمل أنّ المحقق رحمه الله لم يعتبر شرطاً زائداً على الإكراه، إلّا أنّ الجائر إذا أمر الوالى بأعمال محرّمه فى ولايته - كما هو الغالب - و أمكن فى بعضها المخالفه واقعاً و دعوى الامتنال ظاهراً كما مثّلنا لك سابقاً (٢)، قيد امتثال ما يؤمر به بصوره العجز عن التفصّى.

و كيف كان، فعبارته الشرائع واقعته على طبق المتعارف من توليه الولاة و أمرهم فى ولايتهم بأوامر كثيره يمكنهم التفصّى عن بعضها، و ليس المراد بالتفصّى المخالفه مع تحمّل الضرر، كما لا يخفى.

و ممّا ذكرنا يظهر فساد ما ذكره (٣) من نسبة الخلاف (٤) المتقدم إلى الأصحاب من أنه على القول باعتبار العجز عن التفصّى لو توقف المخالفه على بذل مال كثير لزم على هذا القول، ثم قال: و هو أحوط، بل و أقرب (٥).

ص: ٩٧

١-١) راجع المسالك ١٣٩:٣-١٤٠.

٢-٢) فى الصفحه ٩٥.

٣-٣) أى صاحب المناهل فى أوّل هذا التنبيه، فإنّه و إن لم يصرّح بوجود الخلاف، لكن مجرد ذكر أقوال ثلاثه فى المسأله دالّ عليه.

٤-٤) فى «ش»: من نسب عدم الخلاف.

٥-٥) المناهل: ٣١٨.

الرابع أن قبول الولايه مع الضرر المالى الذى لا يضرّ بالحال رخصه، لا عزيمه،

فيجوز تحمّل الضرر المذكور؛ لأنّ الناس مسلّطون على أموالهم، بل ربما يستحبّ تحمّل ذلك الضرر للفرار عن تقويه شوكتهم.

الخامس لا يباح بالإكراه قتل المؤمن و لو نوّعد على تركه بالقتل إجماعاً،

على الظاهر المصرّح به فى بعض الكتب (١)، وإن كان مقتضى عموم نفي الإكراه و الحرج الجواز، إلما أنّه قد صحّ عن (٢) الصادقين صلوات الله عليهما أنّه:

«إنّما شرّعت التقيّه ليحقن بها الدم، فإذا بلغت الدم فلا تقيّه» (٣).

و مقتضى العموم أنّه (٤) لا فرق بين أفراد المؤمنين من حيث الصغر و الكبر، و الذكوره و الأنوثه، و العلم و الجهل، و الحرّ و العبد و غير ذلك.

و لو كان المؤمن مستحقاً للقتل لحدّ ففى العموم و جهان: من إطلاق قولهم: «لا تقيّه فى الدماء»، و من أنّ الاستفادة من قوله عليه السلام:

«ليحقن بها الدم (٥) فإذا بلغ الدم فلا تقيّه» أنّ المراد الدم المحقون دون

ص: ٩٨

١-١ (١) صرّح به فى: الرياض ٥١٠:١، و الجواهر ١٦٩:٢٢.

٢-٢ (٢) كذا فى «ف»، و فى سائر النسخ: من.

٣-٣ (٣) الوسائل ٤٨٣:١١، الباب ٣١ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١ و ٢.

٤-٤ (٤) فى غير «ش»: أن.

٥-٥ (٥) فى غير «ش»: به الدماء.

المأمور بإهراقه، و ظاهر المشهور الأول.

و أما المستحق للقتل قصاصاً فهو محقون الدم بالنسبه إلى غير وليّ الدم.

و ممّا ذكرنا يظهر سكوت الروائتين عن حكم دماء أهل الخلاف؛ لأنّ التقية إنما شرّعت لحقن دماء الشيعة، فحدّها بلوغ دمهم، لا دم غيرهم.

و بعبارة اخرى: محصّل (١) الرواية لزوم نقض الغرض من تشريع التقية في إهراق الدماء؛ لأنها شرّعت لحقنها فلا يشرّع لأجلها إهراقها.

و من المعلوم أنّه إذا أكره المؤمن على قتل مخالف فلا يلزم من شرعيته التقية في قتله إهراق ما شرّع التقية لحقنه.

هذا كلّه في غير الناصب، و أمّا الناصب فليس محقون الدم، و إنّما منع منه حدوث الفتنة، فلا إشكال في مشروعيتها قتله للتقية.

و ممّا ذكرنا يعلم حكم دم الذمّي و شرعيته التقية في إهراقه.

و بالجمله، فكّل دم غير محترم (٢) بالذات عند الشارع خارج عن مورد الروائتين، فحكم إهراقه حكم سائر المحرّمات التي شرّعت التقية فيها.

بقي الكلام في أنّ الدم يشمل (٣) الجرح و قطع الأعضاء، أو يختص

ص: ٩٩

١- ١) كذا في «ف»، «خ»، «ص»، «ش» و نسخه بدل «ع» و «ن» و مصححه «م»، و في «ن»، «م» و «ع» و نسخه بدل «خ»: محل.

٢- ٢) في «ن»، «خ» و «ع» و ظاهر «ف»: محرّم.

٣- ٣) في «ف»: يشتمل.

بالقتل؟ وجهان:

من إطلاق الدم، وهو المحكى عن الشيخ (١).

و من عمومات التقيّه و نفى الحرج و الإكراه، و ظهور الدم المتّصف بالحقن في الدم المبقى للروح، و هو المحكى (٢) عن الروضه (٣) و المصايح (٤) و الرياض (٥)، و لا يخلو عن قوّه.

ص: ١٠٠

-
- ١-١) حكاة الشهيد الثاني في المسالك ١٤١:٣، فقال: «و به صرّح الشيخ رحمه الله في الكلام»، انظر كتاب الاقتصاد: ٢٤٠.
 - ٢-٢) حكاة السيد المجاهد في المناهل: ٣١٧.
 - ٣-٣) الروضه البهيه ٢:٤٢٠.
 - ٤-٤) المصايح (مخطوط): ٥٢.
 - ٥-٥) الرياض ١:٥١٠.

خاتمه فى ما ينبغى للوالى العمل به فى نفسه و فى رعيتيه

روى شيخنا الشهيد الثانى رحمه الله فى رسالته المسماة بكشف الريبه عن أحكام الغيبه، بإسناده عن شيخ الطائفه، عن مفيدها (١)، عن جعفر ابن محمد (٢) بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه محمد بن عيسى (٣) الأشعري، عن عبد الله بن سليمان النوفلى، قال:

كنت عند أبى عبد الله عليه السلام فإذا بمولى لعبد الله النجاشى قد (٤) ورد عليه فسلم (٥) وأوصل إليه كتاباً، ففحصه وقرأه، فإذا أول سطر فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم، أطال الله تعالى (٦) بقاء سيدى، وجعلنى

ص: ١٠١

-
- ١- ١) كذا فى «ف» و مصححه «ن»، و فى «ش»: المفيد، و فى سائر النسخ: مفيد.
 - ٢- ٢) عبارته «جعفر بن محمد» من «ش» و المصدر.
 - ٣- ٣) عبارته «عن أبيه محمد بن عيسى» من «ش» و المصدر و مصححه «ص».
 - ٤- ٤) كلمه «قد» من «ش» و المصدر و مصححه «ص».
 - ٥- ٥) فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: و سلم.
 - ٦- ٦) كلمه «تعالى» من «ص» و المصدر.

من كل سوء فداء، ولا أرانى فيه مكروهاً، فإنه وليّ ذلك والقادر عليه.

اعلم سيدي و مولاي (١)، أنى بُليت بولايه الأهواز، فإن رأى سيدي و مولاي أن يحدّ لى حدّا، ويمثّل (٢) لى مثلاً لأستدلّ (٣) به على ما يقربنى إلى الله عزّ و جلّ و إلى رسوله صلى الله عليه و آله و سلم، و يلخص (٤) فى كتابه ما يرى لى العمل به، و فى ما أبدله (٥)، و أين أضع زكاتى، و فى من أصرّفها (٦)، و بمن آنس، و إلى من أستريح، و بمن أثق و آمن و ألجأ إليه فى سرّى، فعسى أن يخلصنى الله تعالى بهدايتك و ولايتك (٧)، فإنّك حجّه الله على خلقه و أمينه فى بلاده، لا (٨) زالت نعمته عليك.

قال عبد الله بن سليمان، فأجابه أبو عبد الله عليه السلام:

بسم الله الرحمن الرحيم

(٩)

،حاطك (١٠) الله بصنعه، و لطف بك بمنه، و كلاك برعايته، فإنه وليّ ذلك.

ص: ١٠٢

١-١ (١) كلمه «و مولاي» من «ش» و المصدر.

٢-٢ (٢) فى «خ» و «ص» و الوسائل: أو يمثّل.

٣-٣ (٣) كذا فى «ش» و هامش «ص» و المصدر، و فى سائر النسخ: استدل.

٤-٤ (٤) فى «خ» و «ش» زياده: لى.

٥-٥ (٥) فى نسخه بدل «ش»: أبتذله، و فى المصدر: ابتذله و ابتذله.

٦-٦ (٦) كذا فى «ص» و «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: أصرّف.

٧-٧ (٧) فى المصدر: بهدايتك و دلالتك و ولايتك.

٨-٨ (٨) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: و لا.

٩-٩ (٩) التسميه من «ش» و المصدر و هامش «ن»، «خ» و «ص» فى الهامش.

١٠-١٠ (١٠) فى نسخه بدل «ص»: صالحك.

أما بعد، فقد جاءني (١) رسولك بكتابك، فقرأته و فهمت جميع ما ذكرته و سألت عنه، و ذكرت أنك بليت بولايه الأهواز، فسرني (٢) ذلك و ساءني، و سأخبرك بما ساءني من ذلك و ما سرني إن شاء الله تعالى.

فأما (٣) سروري بولايتك (٤)، فقلت: عسى أن يغيث الله بك ملهوفاً خائفاً (٥) من أولياء آل محمد صلى الله عليه و آله و سلم، و يعزبك ذليلهم، و يكسو بك عاريهم، و يقوى بك ضعيفهم، و يطفى بك نار المخالفين عنهم.

و أقميا الذي ساءني من ذلك، فإن أدنى ما أخاف عليك أن تعثر بولتي لنا فلا تشم رائحه (٦) حظيره القدس، فإنني ملخص لك جميع ما سألت عنه، فإن (٧) أنت عملت به و لم تجاوزه، رجوت أن تسلم إن شاء الله تعالى.

أخبرني يا عبد الله أبي، عن آبائه، عن علي عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، أنه قال: «من استشاره أخوه المؤمن (٨)

ص: ١٠٣

١-١) في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: جاء إلى.

٢-٢) في «ش»: و سرني.

٣-٣) في «ش»: و أمّا.

٤-٤) لم ترد «بولايتك» في «ف»، «خ»، «م» و «ع».

٥-٥) لم ترد «خائفاً» في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع».

٦-٦) لم ترد «رائحه» في «ف»، «ن»، «م» و «ع».

٧-٧) في «ص» و المصدر: إن.

٨-٨) في نسخه بدل «ن»، «خ»، «م» و «ع»: المسلم، و في «ش»: المؤمن المسلم.

فلم يمحصه النصيحة، سلب (١) الله لثبه (٢)».

واعلم، أئى سأشير عليك برأى (٣) إن أنت عملت به تخلّصت ممّا أنت تخافه (٤)، واعلم أنّ خلاصك، و نجاتك فى حقن الدماء، وكفّ الأذى عن أولياء الله، و الرفق بالرعيه، و التأتى و حسن المعاشره، مع لين فى غير ضعف، و شدّه فى غير عنف، و مداراه صاحبك و من يرد عليك من رسله.

و ارفق برعيتك (٥) بأن توقفهم على ما وافق الحقّ و العدل إن شاء الله تعالى، و إيّاك و السعاه و أهل النمائم، فلا يلزقن (٦) بك منهم أحد، و لا يراك (٧) الله يوماً و ليله و أنت تقبل منهم صرفاً و لا عدلاً فيسخط الله عليك و يهتك سترك، و احذر مكر خوزى (٨) الأهواز، فإنّ أبى أخبرنى (٩) عن آباءه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال (١٠): «إنّ الإيمان

ص: ١٠٤

-
- ١-١ فى «ص» و المصدر و نسخه بدل «ش»: سلبه.
 - ٢-٢ فى «ش» و مصححتى «م» و «ع»: لثبه عنه، و فى «خ»: عنه لثبه.
 - ٣-٣ كذا فى الوسائل، و فى «ف»، «خ»، «م» و «ع»: رأى، و فى «ن» و «ش» و المصدر: برأى.
 - ٤-٤ فى المصدر: متخوفه، و فى «ف»: تخوفه.
 - ٥-٥ فى «خ» و المصدر، و نسخه بدل «ص» و «ش»: و ارتق فتق رعيتك.
 - ٦-٦ فى المصدر و نسخه بدل «ش»: يلتزقن.
 - ٧-٧ فى «ف»: و لا رآك، و فى «م» و «ع»: و لا أراك.
 - ٨-٨ فى «ف»: خوزى، و فى المصدر: خوز.
 - ٩-٩ فى غير «ش» زياده: عن أبيه.
 - ١٠-١٠ فى «ص» و المصدر: أنّه قال.

لا يثبت (١) في قلب يهودى ولا خوزى أبداً.

و أما (٢) من تأنس به و تستريح إليه و تلجئ أمورك إليه، فذلك الرجل الممتحن المستبصر الأمين الموافق لك على دينك. و ميز أعوانك، و جرب الفريقين؛ فإن رأيت هنالك رسداً فشانك و إياه.

و إياك أن تعطى درهماً أو تخلع (٣) ثوباً أو تحمل على دأبه فى غير ذات الله، لشاعر أو مضحك أو ممتزح (٤)، إلا أعطيت مثله فى ذات الله.

و لتكن (٥) جوائزك و عطاياك و خلعتك للقواد و الرسل و الأحفاد و أصحاب الرسائل و أصحاب الشرط و الأحماس، و ما أردت أن تصرف فى وجوه البرّ و النجاح و الصدقه و الفطره (٦) و الحج و الشرب (٧) و الكسوه التى تصلّى فيها و تصل بها، و الهديه التى تهديها إلى الله عزّ و جلّ و إلى رسوله (٨) من أطيب كسبك.

ص: ١٠٥

١-١) فى «ف»، «ن» و نسخه بدل «خ»: لا يثبت.

٢-٢) فى «ص» و المصدر: فأما.

٣-٣) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: و تخلع.

٤-٤) كذا فى «ف»، «ص» و المصدر و مصححه «خ»، و فى سائر النسخ: ممزح.

٥-٥) كذا فى «ص» و المصدر، و فى سائر النسخ: و ليكن.

٦-٦) لم ترد «و الفطره» فى «ف»، «خ»، «م»، «ع» و «ص». و كتب فى «ص» فوق «الصدقه»: و العتق و الفتوه. و وردت العبارة فى المصدر هكذا: «... و النجاح و الفتوه و الصدقه و الحج».

٧-٧) فى «ص» و المصدر و مصححه «ن»: و المشرب.

٨-٨) كذا فى «ص» و المصدر، و فى سائر النسخ: و رسوله.

وَأَنْظِرْ (١) يَا عَبْدَ اللَّهِ أَنْ لَا تَكْتَزِ ذَهَبًا وَلَا فَضَّةً فَتَكُونَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ: الَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٢) وَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ مِنْ حَلْوٍ أَوْ فَضْلِ طَعَامٍ (٣) تَصْرِفُهُ فِي بَطُونِ خَالِيهِ تَسْكُنُ بِهَا غَضَبَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

و اعلم، أتى سمعت أبي يحدث عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (٤) قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ: مَا آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ بَاتِ شَبَعَانًا وَجَارِهِ جَائِعًا، فَقَلْنَا: هَلَكْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: مَنْ فَضِلَ طَعَامَكُمْ، وَ مِنْ فَضْلِ تَمْرِكُمْ وَ رِزْقِكُمْ وَ خَلْقِكُمْ وَ خِرْقِكُمْ تَطْفِئُونَ بِهَا غَضَبَ الرَّبِّ تَعَالَى.

و سَأْنَبُكَ بِهَوَانَ (٥) الدُّنْيَا وَ هَوَانَ شَرَفِهَا عَلَيَّ مِنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ وَ التَّابِعِينَ، فَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي (٦)، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، قَالَ:

«لَمَّا تَجَهَّزَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْكُوفَةِ (٧) أَتَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَأَشَّدَهُ اللَّهُ وَ الرَّحِمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَقْتُولُ بِالطُّفِّ، فَقَالَ: أَنَا أَعْرِفُ (٨) بِمَصْرَعِي مِنْكَ،

ص: ١٠٦

١- ١) في المصدر و مصححه «ص»: يا عبد الله اجهد.

٢- ٢) التوبة: ٣٤.

٣- ٣) في «ص»: و لا فضل طعام.

٤- ٤) في المصدر و نسخه بدل «ش»: أنه سمع النبي صلى الله عليه و آله و سلم، بدل: أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

٥- ٥) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: على هوان.

٦- ٦) لم ترد «أبي» في المصدر.

٧- ٧) عبارته «إلى الكوفة» من «ص»، «ش» و المصدر.

٨- ٨) عبارته «أنا أعرف» من «ش» و المصدر.

و ما وَكَيْدِي من الدنيا إلَّا فراقها، أ لا أخبرك يا بن عباس بحديث أمير المؤمنين عليه السلام و الدنيا؟ فقال له (١): بلى لعمري إنني أحب أن تحدّثني بأمرها.

فقال أبي: قال علي بن الحسين عليه السلام: سمعت أبا عبد الله الحسين عليه السلام يقول: حدثني أمير المؤمنين عليه السلام، قال: إنني كنت بفدك (٢) في بعض حيطانها و قد صارت لفاطمه عليها السلام، فإذا أنا بامرأه قد قَحَمَتْ عَلَيَّ و في يدي مسحاه و أنا أعمل بها، فلما نظرت إليها طار قلبي مما تداخلني من جمالها، فشَبَّهْتُها ببنيه (٣) بنت عامر الجمحي (٤) و كانت من أجمل نساء قريش.

فقال: يا بن أبي طالب، هل لك أن تتزوج بي فأغنيك (٥) عن هذه المسحاه، و أدلك على خزائن الأرض فيكون لك [الملك (٦)] ما بقيت و لعقبك من بعدك؟ فقال لها: من أنتِ حتى أخطبك من أهلك؟ فقالت: أنا الدنيا.

ص: ١٠٧

-
- ١-١ (١) كلمه «له» من «ش» و المصدر.
 - ٢-٢ (٢) في «ش»: إنني بفدك.
 - ٣-٣ (٣) كذا في المصدر، و اختلفت النسخ في ضبط الكلمه من حيث تقديم بعض الحروف و تأخيرها.
 - ٤-٤ (٤) كذا في «ف» و المصدر، و اختلفت سائر النسخ في ضبط الكلمه كسابققتها.
 - ٥-٥ (٥) في «ن»، «خ»، «م» و «ع»: فأغنيتك.
 - ٦-٦ (٦) من المصدر.

قال: [قلت (١)] لها: فارجعي و اطلبي زوجاً غيري فلست من شأنى (٢)، فأقبلت على مسحاتى و أنشأت أقول:

لقد خاب من غرته دنيا دئيه

و ما هى أن غرت قروناً بنائل (٣)

أتتنا على زى العزيز بثينه (٤)

و زينتها فى مثل تلك الشمائل

فقلت لها: غرى سوى فإنى

عزوف عن (٥) الدنيا و لست بجاهل

و ما أنا و الدنيا فإن محمداً

أحلّ صريعاً بين تلك الجنادل

و هيهات امنى بالكنوز و ودّها (٦)

و أموال قارون و ملك القبائل

أليس جميعاً للفناء مصيرنا (٧)

و يطلب من خزّانها بالطوائى؟

فغرى سوى إننى غير راغبٍ

بما فيك من ملك و عزّ (٨) و نائل

فقد قنعت نفسى بما قد رزقته

فشأنك يا دنيا و أهل الغوائل

فإنى أخاف الله يوم لقائه

و أخشى عذاباً دائماً غير زائل

فخرج من الدنيا و ليس فى عنقه تبعه (٩) لأحد، حتى لقي الله

- ١-١) من المصدر.
- ٢-٢) عبارته «فلست من شأني» من «ش» و المصدر.
- ٣-٣) في المصدر و نسخه بدل «ش» و «م»: بطائل.
- ٤-٤) اختلفت النسخ في ضبط الكلمه هنا أيضاً كما تقدم.
- ٥-٥) في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ش»: من.
- ٦-٦) في المصدر: وهبها أتننا بالكنوز و درّها، و كذا في مصححه «ص» إلا أنّ فيها: أتتنى.
- ٧-٧) في مصححه «ص»: مصيرها.
- ٨-٨) كذا في «ف» و المصدر، و في سائر النسخ: من عزّ و ملك.
- ٩-٩) في «ف»، «خ»، «م» و «ع»: بيعه.

تعالى محموداً غير ملوم ولا مذموم، ثم اقتدت به الأئمة من بعده بما قد بلغكم، لم يتلّطخوا بشيء من بوائقها».

وقد وجهت إليك بمكارم الدنيا والآخرة عن (1) الصادق (2) المصدّق رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، فإن أنت عملت بما نصحت لك في كتابي هذا، ثم كانت عليك من الذنوب و (3) الخطايا كمثل أوزان الجبال و أمواج البحار، رجوت الله أن يتجافى (4) عنك جلّ وعزّ بقدرته.

يا عبد الله، إياك (5) أن تخيف مؤمناً؛ فإنّ أبي (6) حدثني عن أبيه، عن جدّه (7) علي بن أبي طالب عليه و عليهم السلام، أنّه كان يقول: «من نظر إلى مؤمن نظره ليخيفه بها، أخافه الله يوم لا - ظلّ إلّا ظلّه، و حشره على (8) صورته الذرّ لحمه و جسده و جميع أعضائه، حتى يورده مورده».

و حدّثني أبي (9)، عن آبائه، عن علي عليه السلام، عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم، قال: «من أغاث لهفاناً من المؤمنين (10) أغاثه الله يوم لا ظلّ إلّا ظلّه،

ص: ١٠٩

- ١- ١) كذا في مصححتي «ن» و «خ»، و في سائر النسخ و المصدر: و عن.
- ٢- ٢) لم ترد «الصادق» في «ف».
- ٣- ٣) عبارته «الذنوب و» من «ص»، «ش» و المصدر.
- ٤- ٤) في نسخه بدل «م»: يتجاوز، و في نسخه بدل «ش»: يتحامي.
- ٥- ٥) كذا في «ص»، «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: و إياك.
- ٦- ٦) في «ص» و المصدر: فإنّ أبي، محمد بن علي.
- ٧- ٧) في غير «ش» زياده: عن.
- ٨- ٨) في «ش» و المصدر: في.
- ٩- ٩) في غير «ش» زياده: عن أبيه.
- ١٠- ١٠) عبارته «من المؤمنين» من «ص» و «ش» و المصدر.

و آمنه من الفزع الأكبر، و آمنه من سوء المنقلب.

و من قضى لأخيه المؤمن حاجه قضى الله له حوائج كثيره، إحداهما (1) الجنة.

و من كسا أخاه المؤمن (2) جبهه (3) عن (4) عرى، كساه الله من سندس الجنة و استبرقها و حريرها، و لم يزل يخوض فى رضوان الله ما دام على المكسو منها سلكاً.

و من أطعم أخاه من جوع، أطعمه الله من طيبات الجنة، و من سقاه من ظمأ، سقاه الله من الرحيق المختوم.

و من أخدم أخاه، أخدمه الله من الولدان المخلدين، و أسكنه مع أوليائه الطاهرين.

و من حمل أخاه المؤمن على راحله (5)، حملة الله على ناقه من نوق الجنة، و باهى به الملائكة المقربين يوم القيامة.

و من زوج أخاه [المؤمن (6)] امرأة يأنس بها و تشد (7) عضده

ص: ١١٠

١-١ فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: أحدها.

٢-٢ كلمه «المؤمن» من «ش» و المصدر و مصححه «ص».

٣-٣ لم ترد «جبهه» فى المصدر، و كتب فوقها فى «ن»، «خ» و «ع»: خ ل.

٤-٤ فى «ف» و «ن» و هامش «ص»: من.

٥-٥ فى نسخه بدل «ش»: رحله.

٦-٦ من المصدر.

٧-٧ فى «ف»، «خ»، «م»، «ع» و «ش»: و يشد.

و يستريح إليها، زوجه الله من الحور العين و آنسه بمن أحبه (١) من الصديقين من أهل بيت نبيه صلى الله عليه و آله و سلم و إخوانه، و آنسهم به.

و من أعان أخاه المؤمن (٢) على سلطان جائر، أعانه الله على إجازة (٣) الصراط عند (٤) زله الأقدام.

و من زار أخاه المؤمن في منزله لا لحاجه منه إليه، كتب (٥) من زوار الله، و كان حقيقاً على الله أن يكرم زائره.

يا عبد الله، و حدثني أبي، عن آبائه، عن علي عليه السلام، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول لأصحابه يوماً: «معاشر الناس إنّه ليس بمؤمن من آمن بلسانه و لم يؤمن بقلبه، فلا تتبعوا عثرات المؤمنين، فإنّه من تتبع (٦) عثره مؤمن يتبع (٧) الله عثرته (٨) يوم القيامة، و فضحه في جوف بيته».

و حدثني أبي، عن آبائه، عن علي عليه السلام أنه (٩) قال: «أخذ الله

ص: ١١١

١-١) في «ف» و المصدر: أحب.

٢-٢) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: المسلم.

٣-٣) في «ف»: إجاهه.

٤-٤) كذا في «ش» و المصدر و مصححه «ص»، و في سائر النسخ: يوم.

٥-٥) كذا في «ش» و المصدر و مصححه «ص»، و في سائر النسخ: كتبه.

٦-٦) في «ص»: يتبع، و في المصدر: اتبع.

٧-٧) في «ف» و «م»: تتبع، و في «ص» و المصدر و نسخه بدل «ش»: اتبع.

٨-٨) في «ص» و المصدر: عثراته.

٩-٩) أنه من «ص» و المصدر.

مِثاق المؤمن علي (١) أن لا- يصدّق في مقالته، ولا ينتصف من عدوّه، و علي أن لا يشفى غيظه إلّا بفضيحه نفسه؛ لأنّ المؤمن (٢) ملجّم؛ و ذلك لغايه قصيره و راحه طويله، أخذ (٣) الله ميثاق المؤمن على أشياء أيسرها عليه (٤) مؤمن مثله يقول بمقاله (٥) يبغيه و يحسده، و شيطان (٦) يغويه و يمقته، و سلطان (٧) يقفو أثره و يتبع عثراته، و كافر بالذى هو مؤمن به يرى سفك دمه ديناً، و إباحه حريمه غنماً، فما بقاء المؤمن بعد هذا؟».

يا عبد الله، و حدثنى أبى، عن آبائه عن علي عليه السلام (٨) عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم، قال: «نزل جبرئيل عليه السلام، فقال: يا محمّد إنّ الله يقرؤك (٩) السلام و يقول: اشتقت (١٠) للمؤمن اسماً من أسمائى، سمّيته مؤمناً، فالمؤمن منى و أنا منه، من استهان بمؤمن (١١) فقد استقبلنى

ص: ١١٢

- ١- ١) علي «ف» و «ش».
- ٢- ٢) في «ص» و المصدر و نسخه بدل «ش»: لأنّ كلّ مؤمن.
- ٣- ٣) في «ف» و «ص»: و أخذ.
- ٤- ٤) كلمه «عليه» من المصدر و مصححه «ص».
- ٥- ٥) في المصدر و مصححه «ص»: بمقالته.
- ٦- ٦) في «ص» و المصدر و مصححه «خ» و نسخه بدل «ش»: و الشيطان.
- ٧- ٧) كذا في «ش» و «ن»، و فى سائر النسخ و المصدر: و السلطان.
- ٨- ٨) عباره «عن علي عليه السلام» من «ش» و المصدر و نسخه بدل «ص».
- ٩- ٩) في المصدر و نسخه بدل «ش»: يقرأ عليك.
- ١٠- ١٠) كذا في «خ»، «ص»، «ش» و المصدر، و اختلفت سائر النسخ فيها.
- ١١- ١١) في نسخه بدل «ش»: مؤمناً.

يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي عليه السلام عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا (١): «يا علي، لا تناظر رجلاً حتى تنظر في سريرته، فإن كانت سريرته حسنة فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يكن ليخذل ولئيه، وإن كانت (٢) سريرته رديَّة فقد يكفيه مساويه، فلو جهدت أن تعمل به أكثر ممَّا (٣) عمل به من معاصي الله عزَّ وجلَّ ما قدرت عليه».

يا عبد الله، وحدثني أبي (٤)، عن آبائه، عن علي (٥) عليهم السلام، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «أدنى الكفر أن يسمع الرجل من (٦) أخيه الكلمة فيحفظها عليه يريد أن يفضحه بها، أولئك لا خلاق لهم».

يا عبد الله، وحدثني أبي (٧)، عن آبائه، عن علي عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «من قال في مؤمن ما رأت عيناه وسمعت أذناه ما يشينه و يهدم مروته فهو من الذين قال الله عزَّ وجلَّ: إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٨)».

ص: ١١٣

١-١ من «ش» و المصدر و مصححه «ص».

٢-٢ كذا في «ف»، «ش» و المصدر و مصححه «ص»، و في سائر النسخ: كان.

٣-٣ في «ف»، «ن»، «م»، «ع» و «ش»: ما.

٤-٤ في غير «ص» و «ش» زياده: عن أبيه.

٥-٥ لم ترد «عن علي» في «ص».

٦-٦ في «ص» و المصدر: عن.

٧-٧ في غير «ش» زياده: عن أبيه.

٨-٨ (٨) النور: ١٩.

يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي عليه السلام، أنه قال:

«من روى عن (١) أخيه المؤمن روايه يريد بها هدم مروّته و شينه (٢)، أو ثقه (٣) الله بخطيئته يوم القيامة حتى يأتي بالمخرج (٤) مما قال، و لن يأتي بالمخرج منه أبداً.

و من أدخل على أخيه المؤمن سروراً فقد أدخل على أهل بيت نبيه صَلَّى الله عليه و آله و سلم (٥) سروراً، و من أدخل على أهل بيت نبيه صَلَّى الله عليه و آله و سلم سروراً فقد أدخل على رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم سروراً فقد سرّ الله، و من سرّ الله فحقيق على الله أن يدخله جنته».

ثم إنني (٦) أوصيك بتقوى الله، و إثارة طاعته، و الاعتصام بحبله؛ فإنه من اعتصم بحبل الله فقد هدى إلى صراط مستقيم.

فاتق الله و لا تؤثر أحداً على رضاه و هواه (٧)؛ فإنه وصيه الله عزّ و جلّ إلى خلقه لا يقبل منهم غيرها، و لا يعظم سواها.

ص: ١١٤

١-١) في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: علي.

٢-٢) في «ص» و المصدر و نسخه بدل «ش»: ثلبه.

٣-٣) في «خ»، «ص» و المصدر و نسخه بدل «ش»: أوبقه.

٤-٤) في «ص» و الوسائل و مصححه «ش»: بمخرج.

٥-٥) في المصدر و نسخه بدل «ش»: أهل البيت عليهم السلام.

٦-٦) من «ص»، «ش» و المصدر.

٧-٧) من «ف»، «ص»، «ش» و المصدر.

و اعلم، أنّ الخلق (١) لم يوكّلوا بشيءٍ أعظم من تقوى الله (٢)؛ فإنّه وصيّتنا أهل البيت، فإن استطعت أن لا تنال من الدنيا شيئاً يسأل الله عنه (٣) غداً فافعل.

قال عبد الله بن سليمان: فلما وصل كتاب الصادق عليه السلام إلى النجاشي نظر فيه، فقال: صدق و الله الذي لا إله إلا هو مولاي، فما عمل أحد بما في هذا الكتاب إلا نجا. قال: فلم يزل عبد الله يعمل به أيام حياته (٤) (٥).

ص: ١١٥

١-١) في المصدر و نسخه بدل «ش»: الخلائق.

٢-٢) في المصدر و نسخه بدل «ش»: التقوى.

٣-٣) في المصدر: تُسأل عنه.

٤-٤) في غير «ش»: زياده: الخبر.

٥-٥) كشف الرية: ١٢٢-١٣١، و رواه في الوسائل ١٥٠:١٢، الباب ٤٩ من أبواب ما يكتسب به.

حرام بالأدله الأربعة؛ لأنه هَمْزٌ وَ لَمْزٌ وَ أَكُلُ اللحم وَ تعييراً وَ إِذاعُهُ سرّاً، وَ كَلَّ ذلكَ كبيره موبقه، فيدلّ (١) عليه فحوى جميع ما تقدم فى الغيبه (٢)، بل البهتان أيضاً (٣)؛ بناء على تفسير الهجاء بخلاف المدح كما عن الصحاح (٤)، فيعمّ ما فيه من المعاييب وَ ما ليس فيه، كما عن القاموس (٥) وَ النهايه (٦) وَ المصباح (٧)، لكن مع تخصيصه فيها بالشعر.

وَ أما تخصيصه بذكر ما فيه بالشعر كما هو ظاهر جامع المقاصد (٨)،

ص: ١١٧

١-١ (١) فى «ص»: وَ يدلّ.

٢-٢ (٢) راجع المكاسب ٣١٥-١-٣١٨.

٣-٣ (٣) راجع المكاسب ٣٢٥:١.

٤-٤ (٤) صحاح اللغه ٢٥٣٣:٦، ماده: «هجا».

٥-٥ (٥) القاموس المحيط ٤٠٢:٤، ماده: «هجا».

٦-٦ (٦) النهايه؛ لابن الأثير ٢٤٨:٥، ماده: «هجا».

٧-٧ (٧) المصباح المنير: ٦٣٥، ماده: «هجا».

٨-٨ (٨) جامع المقاصد ٢٦:٤.

فلا يخلو عن تأمل، ولا فرق في المؤمن بين الفاسق وغيره.

و أما الخبر: «مَحْصُوا ذُنُوبَكُمْ بِذِكْرِ الْفَاسِقِينَ» (١) فالمراد به الخارجون عن الإيمان أو المتجاهرون بالفسق.

و احترز بالمؤمن عن المخالف؛ فإنه يجوز هجوه لعدم احترامه، و كذا يجوز هجاء الفاسق (٢) المبدع؛ لئلا يؤخذ ببدعه (٣)، لكن بشرط الاقتصار على المعاييب الموجودة فيه، فلا يجوز بهته بما ليس فيه؛ لعموم حرمة الكذب، و ما تقدم من الخبر في الغيبه من قوله عليه السلام في حق المبتدعه: «باهتوهم كيلا (٤) يطمعوا في إضلالكم» (٥) محمول على اتهامهم و سوء الظن بهم بما يحرم اتهام المؤمن به، بأن يقال: لعله زان، أو سارق (٦). و كذا إذا زاده (٧) ذكر ما ليس فيه من باب المبالغه.

و يحتمل إبقاؤه على ظاهره بتجوز الكذب عليهم لأجل المصلحه؛

ص: ١١٨

١- ١) لم نقف عليه في المصادر الحديثيه، لكن حكاه السيد العاملي في مفتاح الكرامه (٤:٦٤) عن حواشي الشهيد على القواعد، و فيه: «مَحْصُوا ذُنُوبَكُمْ بَغِيْبِهِ الْفَاسِقِينَ».

٢- ٢) لم ترد «الفاسق» في «ف».

٣- ٣) في نسخه بدل «ش»: ببدعته.

٤- ٤) كذا في «ف» و المصدر، و في سائر النسخ: لكيلا.

٥- ٥) الوسائل ١١:٥٠٨، الباب ٣٩ من أبواب الأمر و النهي و ما يناسبهما، الحديث الأول. و قد تقدم في المكاسب ١:٣٥٣.

٦- ٦) في «ف»: و سارق.

٧- ٧) في «ف»: و كذا إرادته، و في «ص»: و كذا إذا زاد.

فإنّ مصلحه تنفير (١) الخلق عنهم أقوى من مفسده الكذب.

و في روايه أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قلت له: إنّ بعض أصحابنا يفترون و يقذفون من خالفهم، فقال: الكفُّ عنهم أجمل.

ثم قال لي: و الله يا أبا حمزه إنّ الناس كلّهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا. ثم قال: نحن أصحاب الخمس، و قد حرّمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا» (٢).

و في صدرها دلالة على جواز الافتراء و هو القذف على كراهه، ثم أشار عليه السلام إلى أولويه قصد الصدق بإرادته الزنا من حيث استحلال حقوق الأئمة عليهم السلام.

ص: ١١٩

١- ١) في «خ»، «م»، «ع» و «ص»: تنفّر.

٢- ٢) الوسائل ١١: ٣٣١، الباب ٧٣ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣.

-بالضمّ- وهو الفحش من القول و ما استقبح التصريح به منه، ففي صحيحه أبي عبيده: «البذاء من الجفاء، والجفاء في النار» (١).

و في النبوى: «إنّ الله حرّم الجنّة على كلّ فحّاش بذيء قليل الحياء، لا يبالي بما قال و لا ما قيل فيه» (٢).

و في روايه سماعه: «إيتاك أن تكون فحّاشاً» (٣).

و في النبوى: «إنّ من أشرّ (٤) عباد الله من يكره مجالسته لفحشه» (٥).

و في روايه: «من علامات شرك الشيطان الذي لا شك (٦) فيه:

ص: ١٢١

-
- ١-١) الوسائل ١١:٣٣٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣.
 - ٢-٢) الوسائل ١١:٣٢٩، الباب ٧٢ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٢.
 - ٣-٣) الوسائل ١١:٣٢٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٧.
 - ٤-٤) كذا في «ف»، «م» و المصدر، و في سائر النسخ: شرّ.
 - ٥-٥) الوسائل ١١:٣٢٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٨.
 - ٦-٦) في المصدر و نسخه بدل «ش»: لا يشك.

أن يكون فحاشاً لا يبالي بما قال ولا ما قيل فيه» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار (٢).

هذا آخر ما تيسر تحريره من المكاسب المحرّمة.

ص: ١٢٢

١-١) الوسائل ٣٢٧:١١، الباب ٧١ من أبواب جهاد النفس، الحديث الأول.

٢-٢) الوسائل ٣٢٧:١١، الباب ٧١ من أبواب جهاد النفس، الأحاديث ٣ و ٤ وغيرهما.

[حرمة التكسب بالواجبات]

إشاره

ما يجب على الإنسان فعله عيناً أو كفايه تعبّداً أو توصّياً لا على المشهور كما فى المسالك (٢)، بل عن مجمع البرهان: كأنّ دليله الإجماع (٣).

و الظاهر أنّ نسبته إلى الشهرة فى المسالك، فى مقابل قول السيد (٤) المخالف فى وجوب تجهيز الميت على غير الوليّ، لا- فى حرمة أخذ الأجره على تقدير الوجوب عليه.

و فى جامع المقاصد: الإجماع على عدم جواز أخذ الأجره على تعليم صيغه النكاح، أو إلقائها على المتعاقدين (٥)، انتهى.

ص: ١٢٥

١- ١) كذا فى «ص»، و فى سائر النسخ: الخامس.

٢- ٢) المسالك ٣: ١٣٠.

٣- ٣) مجمع الفائدة ٨: ٨٩.

٤- ٤) لم نقف عليه فى ما بأيدينا من كتب السيد و رسائله، نعم حكاة عنه الشهيد فى الدروس ٣: ١٧٢.

٥- ٥) جامع المقاصد ٤: ٣٧، و لم يذكر إلّا إلقاء الصيغه على المتعاقدين.

و كأنّ لمثل هذا و نحوه (١) ذكر في الرياض: أنّ على هذا الحكم الإجماع في كلام جماعه، و هو الحجّه (٢)، انتهى.

و اعلم أنّ موضوع هذه المسأله: ما إذا كان للواجب (٣) على العامل منفعه تعود إلى من يبذل بإزائه المال، كما لو كان كفايئاً و أراد سقوطه منه فاستأجر غيره، أو كان عينياً على العامل و رجع نفع (٤) منه إلى باذل المال، كالقضاء للمدعى إذا وجب عيناً.

و بعبارة اخرى: مورد الكلام ما لو فرض مستحباً لجاز الاستئجار عليه؛ لأنّ الكلام في كون مجرد الوجوب على الشخص مانعاً عن أخذه (٥) الأجره عليه، فمثل فعل الشخص صلاه الظهر عن نفسه لا يجوز أخذ الأجره عليه، لا لوجوبها، بل لعدم وصول عوض المال إلى باذله؛ فإنّ النافله أيضاً كذلك.

و من هنا يعلم فساد الاستدلال على هذا المطلب بمنافاه ذلك للإخلاص في العمل (٦)؛ لانتقاضه طرداً و عكساً بالمندوب و الواجب التوصلى.

و قد يُردّ ذلك (٧) بأنّ تضاعف الوجوب بسبب الإجاره يؤكّد

ص: ١٢٦

١-١) في «م»: أو نحوه.

٢-٢) الرياض ٥٠٥: ١.

٣-٣) كذا في «ف» و «ن»، و في سائر النسخ: الواجب.

٤-٤) كذا في «ف»، و في سائر النسخ: نفعه.

٥-٥) كذا في «ف»، و في سائر النسخ: أخذ.

٦-٦) استدللّ عليه السيد الطباطبائي في الرياض ٥٠٥: ١.

٧-٧) ردّه السيد العاملي في مفتاح الكرامه ٩٢: ٤.

و فيه-مضافاً إلى اقتضاء ذلك، الفرق بين الإجاره و الجعاله، حيث إنّ الجعاله لا توجب العمل على العامل- (١) أنه إن أُريد أنّ تضاعف الوجوب يؤكد اشتراط الإخلاص، فلا- ريب أنّ الوجوب الحاصل بالإجاره توصّلي لا يشترط في حصول ما وجب به قصد القربه، مع أنّ غرض المستدلّ منافاه قصد أخذ المال لتحقيق الإخلاص في العمل، لا لاعتباره في وجوبه.

و إن أُريد أنه يؤكد تحقّق الإخلاص من العامل، فهو مخالف للواقع قطعاً؛ لأنّ ما لا يترتب عليه أجر دنيوى أخلص ممّا يترتب عليه ذلك بحكم الوجدان.

هذا، مع أنّ الوجوب الناشئ من الإجاره إنّما يتعلّق بالوفاء بعقد الإجاره، و مقتضى الإخلاص المعتبر في ترتّب الثواب على موافقه هذا الأمر و لو لم (٢) يعتبر في سقوطه هو إتيان الفعل من حيث استحقاق المستأجر له (٣) بإزاء ماله، فهذا المعنى ينافى وجوب إتيان العباده لأجل استحقاقه تعالى إياه؛ و لذا لو لم يكن هذا العقد واجب الوفاء- كما في الجعاله- لم يمكن قصد الإخلاص مع قصد استحقاق العوض، فلا إخلاص هنا حتى يؤكّده وجوب الوفاء بعد الإيجاب بالإجاره، فالمانع حقيقه هو عدم القدره على إيجاد الفعل الصحيح بإزاء العوض،

ص: ١٢٧

١- ١) لم يرد قوله «مضافاً إلى العامل» في «ف».

٢- ٢) في «ف»: و إن لم.

٣- ٣) في «م»: المستأجر به، و في الهامش: المستأجر له.

سواء كانت المعاوضه لازمه أم جائزه.

[القربه فى العبادات المستأجره]

و أما تأتى القربه فى العبادات المستأجره، فلأنّ الإجاره إنّما تقع على الفعل المأتى به تقرباً إلى الله، نيابه عن فلان.

توضيحه: أنّ الشخص يجعل نفسه نائباً عن فلان فى العمل متقرباً إلى الله، فالمنوب عنه يتقرب إلى الله تعالى بعمل نائبه و تقربه، و هذا الجعل فى نفسه مستحب؛ لأنه إحسان إلى المنوب عنه و إيصال نفع إليه، و قد يستأجر الشخص عليه فيصير واجباً بالإجاره و جوباً توصلياً لا يعتبر فيه التقرب.

فالأجير إنّما يجعل نفسه-لأجل استحقاق الأجره- نائباً عن الغير فى إتيان العمل الفلانى تقرباً إلى الله، فالأجره فى مقابل نيابه فى العمل المتقرب به إلى الله التى مرجع نفعها إلى المنوب عنه، و هذا بخلاف ما نحن فيه؛ لأنّ الأجره هنا فى مقابل العمل تقرباً إلى الله لأنّ العمل بهذا الوجه لا يرجع نفعه إلّا إلى العامل؛ لأنّ المفروض أنّه يمثّل ما وجب على نفسه، بل فى مقابل نفس العمل، فهو يستحقّ نفس العمل، و المفروض أنّ الإخلاص إتيان العمل لخصوص أمر الله تعالى (1)، و التقرب يقع للعامل دون الباذل، و وقوعه للعامل يتوقّف على أن لا يقصد بالعباده سوى امتثال أمر الله تعالى.

فإن قلت: يمكن للأجير أن يأتى بالفعل مخلصاً لله تعالى، بحيث لا يكون للإجاره دخل فى إتيانه فيستحقّ الأجره، فالإجاره غير مانعه

ص: ١٢٨

١- ١) شطب فى «ف» على عبارته «لأنّ العمل - إلى - تعالى»، و كتب عليها فى «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ش»: نسخه.

عن (١) قصد الإخلاص.

قلت: الكلام في أنّ مورد الإجاره لا بدّ أن (٢) يكون عملاً قابلاً لأن يوفى به بعقد (٣) الإجاره، و يؤتى به لأجل استحقاق المستأجر إياه و من باب تسليم مال الغير إليه، و ما كان من قبيل العباده غير قابل لذلك.

فإن قلت: يمكن أن يكون غايه الفعل التقرب، و المقصود من إتيان هذا الفعل المتقرب به استحقاق الأجره، كما يؤتى بالفعل تقرباً إلى الله و يقصد منه حصول المطالب الدنيويه، كأداء الدين و سعه الرزق و غيرهما من الحاجات الدنيويه.

قلت: فرق بين الغرض الدنيوى المطلوب من الخالق الذى يتقرب إليه بالعمل، و بين الغرض الحاصل من غيره و هو استحقاق الأجره؛ فإنّ طلب الحاجه (٤) من الله تعالى سبحانه و لو كانت دنيويه محبوب عند الله، فلا يقدح فى العباده، بل ربما يؤكدها (٥).

و كيف كان، فذلك الاستدلال حسن فى بعض موارد المسأله و هو الواجب التعبدى فى الجملة، إلّا أنّ مقتضاه جواز أخذ الأجره فى

ص: ١٢٩

١-١ (١) كذا فى «ف»، و فى غيرها: من.

٢-٢ (٢) فى «ص»: و أن.

٣-٣ (٣) فى «ص»: عقد.

٤-٤ (٤) كتب فى «ش» على عبارته: «فإنّ طلب الحاجه»: نسخه.

٥-٥ (٥) لم ترد عبارته «فإنّ طلب الحاجه إلى يؤكدها» فى «ف»، و كتب عليها فى «ن»، «خ»، «م» و «ع»: نسخه.

التوصّليات، و عدم جوازه فى المندوبات التعبدية، فليس مطرداً و لا منعكساً.

نعم، قد استدلل على المطلب بعض الأساطين فى شرحه على القواعد بوجه، أقواها: أنّ التنافى بين صفة الوجوب و التملك ذاتى؛ لأنّ المملوك و المستحق (1) لا يملك و لا يستحقّ ثانياً (2).

توضيحه: أنّ الذى يقابل المال لا بدّ أن يكون كنفس المال ممّا يملكه المؤجر حتى يملكه المستأجر (3) فى مقابل تملكه المال إيّاه، فإذا فرض العمل واجباً لله ليس للمكلف تركه، فيصير نظير العمل المملوك للغير، ألا ترى أنّه إذا آجر نفسه لدفن الميت لشخص لم يجز له أن يؤجر نفسه ثانياً من شخص آخر لذلك العمل، و ليس إلّا لأنّ الفعل صار مستحقاً للأوّل و مملوكاً له، فلا معنى لتملكه ثانياً للآخر مع فرض بقائه على ملك الأوّل، و هذا المعنى موجود فيما أوجبه الله تعالى، خصوصاً فيما يرجع إلى حقوق الغير، حيث إنّ حاصل الإيجاب هنا جعل الغير مستحقاً لذلك العمل من هذا العامل، كأحكام تجهيز الميت التى جعل الشارع الميت مستحقاً لها على الحى، فلا يستحقّها غيره ثانياً.

هذا، و لكنّ الإنصاف أنّ هذا الوجه أيضاً لا يخلو عن الخدشه؛ لإمكان منع المنافاه بين الوجوب الذى هو طلب الشارع الفعل، و بين

ص: ١٣٠

١- ١) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: المملوك المستحق.

٢- ٢) شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٢٧.

٣- ٣) فى «ف»: للمستأجر.

استحقاق المستأجر له، وليس استحقاق الشارع للفعل و تملكه المنتزِع من طلبه من قبيل استحقاق الآدمي و تملكه الذي ينافي تملك الغير و استحقاقه.

ثم إنَّ هذا الدليل باعتراف المستدل يختص بالواجب العيني، و أمَّا الكفائي، فاستدلَّ (١) على عدم جواز أخذ الأجره عليه: بأنَّ الفعل متعين له (٢) فلا يدخل في ملك آخر، و بعدم (٣) نفع المستأجر فيما يملكه أو يستحقه غيره؛ لأنَّه بمنزله قولك: استأجرتك لتملك منفعتك المملوكة لك أو لغيرك.

و فيه: منع وقوع الفعل له بعد إجاره نفسه للعمل للغير؛ فإنَّ آثار الفعل حينئذٍ ترجع إلى الغير، فإذا وجب إنقاذ غريق كفايه أو إزاله النجاسه عن المسجد، فاستأجر واحد (٤) غيره، فثواب الإنقاذ و الإزاله يقع للمستأجر دون الأجير المباشر لهما.

نعم، يسقط الفعل عنه؛ لقيام المستأجر به و لو بالاستنابه، و من هذا القبيل الاستئجار للجهاد مع وجوبه كفايه على الأجير و المستأجر.

و بالجملة، فلم أجد دليلاً على هذا المطلب و اياً بجميع أفراده عدا الإجماع الذي لم يصرح به إلَّا المحقق الثاني (٥)، لكنَّه موهون بوجود

ص: ١٣١

١- ١) المستدلُّ هو كاشف الغطاء في شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٢٧.

٢- ٢) في «ف»: «بأنَّ الفعل يتعين له»، و في «ن»: «بأنَّه بالفعل يتعين له»، و في المصدر: «فلأنَّه بفعله يتعين له».

٣- ٣) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: و لعدم.

٤- ٤) في «ف»، «خ»، «م» و «ع»: واحداً.

٥- ٥) جامع المقاصد ٣٦: ٤-٣٧.

القول بخلافه من أعيان الأصحاب من القدماء و المتأخرين، على ما يشهد به الحكاياه و الوجدان.

أما الحكاياه، فقد نقل المحقق و العلامة رحمهما الله و غيرهما القول بجواز أخذ الأجره على القضاء عن بعض.

فقد قال فى الشرائع: أما لو أخذ الجعل من المتحاكمين، ففيه خلاف (١)، و كذلك العلامة رحمه الله فى المختلف (٢).

و قد حكى العلامة الطباطبائى فى مصابيح (٣) عن فخر الدين و جماعه (٤) التفصيل بين العبادات و غيرها (٥).

و يكفى فى ذلك ملاحظه الأقوال التى ذكرها فى المسالك فى باب المتاجر (٦)، و أما ما وجدناه، فهو أن ظاهر المقنعه (٧)، بل النهايه (٨) و محكى القاضى (٩) جواز الأجر على القضاء مطلقاً و إن أول بعض (١٠).

ص: ١٣٢

١-١) الشرائع ٤:٦٩.

٢-٢) المختلف ٥:١٧.

٣-٣) المصابيح (مخطوط): ٥٩.

٤-٤) لم ترد «و جماعه» فى «ف».

٥-٥) لم نعثر على هذا التفصيل فى الإيضاح، نعم سيأتى عنه التفصيل فى الكفائى بين العبادى و التوصلى.

٦-٦) المسالك ٣:١٣٢.

٧-٧) المقنعه: ٥٨٨.

٨-٨) النهايه: ٣٦٧.

٩-٩) انظر المهذب ١:٣٤٦، و حكاه عنه النراقى فى المستند ٢:٣٥٠.

١٠-١٠) راجع مفتاح الكرامه ٤:٩٦.

و قد اختار جماعه (١) جواز أخذ الأجر عليه إذا لم يكن متعیناً، أو تعین و كان القاضى محتاجاً.

و قد صرح فخر الدين فى الإيضاح بالتفصيل بين الكفائيه التوصلية و غيرها، فجوز أخذ الأجره فى الأول، قال فى شرح عبارته والده فى القواعد فى الاستتجار على تعليم الفقه ما لفظه: الحق عندى أن كل واجب على شخص معين لا يجوز للمكلف أخذ الأجره عليه.

و الذى وجب كفايه، فإن كان مما لو أوقعه بغير نيته لم يصح و لم يزل الوجوب، فلا يجوز أخذ الأجره عليه؛ لأنه عباده محضه، و قال الله تعالى: **وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (٢)**، حصّر غرض الأمر فى انحصار غايه الفعل فى الإخلاص، و ما يفعل بالعرض لا يكون كذلك، و غير ذلك يجوز أخذ الأجره عليه إلا ما نصّ الشارع على تحريمه كالدفن (٣)، انتهى.

نعم، ردّه فى محكى جامع المقاصد بمخالفه (٤) هذا التفصيل لنصّ (٥)

ص: ١٣٣

١- ١) منهم: العلامة فى المختلف ٥: ١٨ و غيره، و المحقق فى الشرائع ٤: ٦٩، و راجع مفتاح الكرامه ٤: ٩٨.

٢- ٢) البيه: ٥.

٣- ٣) إيضاح الفوائد ٢: ٢٦٤.

٤- ٤) فى «ع» و «ص»: لمخالفه.

٥- ٥) فى «ف»: نصّ.

أقول: لا يخفى أنّ الفخر أعرف بنصّ الأصحاب من المحقق الثاني، فهذا والده قد صرّح في المختلف بجواز أخذ الأجر (٢) على القضاء إذا لم يتعيّن (٣)، وقبله المحقق في الشرائع (٤)، غير أنّه قيّد صورته عدم التعيين بالحاجه، ولأجل ذلك اختار العلامة الطباطبائي في مصابيح (٥) ما اختاره فخر الدين من التفصيل، ومع هذا فمن أين الوثوق على إجماع لم يصرّح به إلّا المحقق الثاني (٦)، مع ما طعن به الشهيد الثاني على إجماعاته بالخصوص في رسالته في صلاة الجمعة (٧)؟! فالذئ (٨) ينساق إليه النظر: أنّ مقتضى القاعده في كلّ عمل له منفعه محلّله مقصوده، جواز أخذ الأجره و جعل عليه و إن كان داخلاً في العنوان الذي أوجبه الله على المكلف، ثمّ إن صلح ذلك الفعل المقابل بالأجره لامثال الإيجاب المذكور أو إسقاطه به أو عنده، سقط الوجوب مع استحقاق الأجره، و إن لم يصلح استحقاق الأجره و بقى

ص: ١٣٤

- ١-١) جامع المقاصد ٧:١٨٢، و حكاه عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامه ٤:٩٣.
- ٢-٢) كذا في «ف»، و في غيرها: الأجره.
- ٣-٣) المختلف ٥:١٨.
- ٤-٤) انظر الشرائع ٤:٦٩.
- ٥-٥) المصابيح (مخطوط): ٥٩-٦٠.
- ٦-٦) جامع المقاصد ٤:٣٦-٣٧.
- ٧-٧) رساله في صلاة الجمعة، (المطبوعه ضمن رسائل الشهيد): ٩٢.
- ٨-٨) كذا في «ف» و «ش»، و في سائر النسخ: و الذئ.

الواجب في ذمته لو بقي وقته، وإلا عوقب على تركه.

و أما مانعيه مجرد الوجوب عن (١) صحه المعاوضه على الفعل، فلم تثبت على الإطلاق، بل اللازم التفصيل:

فإن كان العمل واجباً عينياً تعينياً (٢) لم يجز أخذ الأجره؛ لأن أخذ (٣) الأجره عليه مع كونه واجباً مقهوراً من قبل الشارع على فعله، أكل للمال بالباطل؛ لأن عمله هذا لا يكون محترماً؛ لأن استيفاءه منه لا يتوقف على طيب نفسه؛ لأنه يقهر عليه مع عدم طيب النفس و الامتناع.

و مما يشهد بما ذكرناه: أنه لو فرض أن المولى أمر بعض عبده بفعل لغرض، و كان مما يرجع نفعه أو بعض نفعه إلى غيره، فأخذ العبد العوض من ذلك الغير على ذلك العمل عدّ أكلاً للمال مجاناً بلا عوض.

ثم إنه لا ينافي ما ذكرناه حكم الشارع بجواز أخذ الأجره على العمل بعد إيقاعه، كما أجاز للوصى أخذ أجره المثل أو مقدار الكفايه؛ لأن هذا حكم شرعي، لا من باب المعاوضه.

ثم لا فرق فيما ذكرناه بين التعدي من الواجب و التوضي، مضافاً في التعدي إلى ما تقدّم من منافاه أخذ الأجره على العمل للإخلاص، كما تبيننا عليه سابقاً، و تقدّم عن الفخر رحمه الله (٤) و قرره عليه بعض من

ص: ١٣٥

١-١ (١) كذا في «ف»، و في سائر النسخ: من.

٢-٢ (٢) في «ن»، «م»، «ع»، «ص» و نسخه بدل «ش»: تعينياً.

٣-٣ (٣) في «ف»: أكل.

٤-٤ (٤) تقدّم في الصفحه ١٣٣.

و منه يظهر عدم جواز أخذ الأجره على المندوب إذا كان عباده يعتبر فيها التقرب.

و أما الواجب التخييري، فإن كان توصلياً فلا أجد مانعاً عن جواز أخذ الأجره على أحد فرديه بالخصوص بعد فرض كونه مشتملاً على نفع محلل للمستأجر، و المفروض أنه محترم لا يقهر المكلف عليه، فجاز أخذ الأجره بإزائه.

فإذا تعين دفن الميت على شخص، و تردد الأمر بين حفر أحد موضعين، فاختار الولي أحدهما بالخصوص لصلايته أو لغرض آخر، فاستأجر ذلك لحفر ذلك الموضع بالخصوص، لم يمنع من ذلك كون مطلق الحفر واجباً عليه، مقدّمه للدفن.

و إن كان تعديدياً، فإن قلنا بكفايه الإخلاص بالقدر المشترك و إن كان إيجاد خصوص بعض الأفراد لداعٍ غير الإخلاص، فهو كالتوصل.

و إن قلنا بأن اتحاد وجود القدر المشترك مع الخصوصية مانع عن التفكيك بينهما في القصد، كان حكمه كالتعيني.

و أما الكفائي، فإن كان توصلياً أمكن أخذ الأجره على إتيانه لأجل باذل الأجره، فهو العامل في الحقيقة، و إن كان تعديدياً لم يجز الامتثال به و أخذ الأجره عليه.

نعم، يجوز النيابة إن كان ممياً يقبل النيابة، لكنّه يخرج عن محلّ الكلام؛ لأنّ محلّ الكلام أخذ الأجره على ما هو واجب على الأجير،

لا على النيايه فيما هو واجب على المستأجر، فافهم.

ثم إنّه قد يفهم من أدلّه وجوب الشىء كفايه كونه حقاً لمخلوق يستحقّه على المكلفين، فكلّ من أقدم عليه فقد أدى حقّ ذلك المخلوق، فلا- يجوز له أخذ الأجره منه و لا- من غيره ممّن وجب عليه أيضاً كفايه، و لعلّ من هذا القبيل تجهيز الميّت و إنقاذ الغريق، بل و معالجه الطبيب لدفع الهلاك.

[الإشكال على أخذ الأجره على الصناعات التى يتوقف عليها النظام]

إشاره

ثمّ إنّ هنا إشكالاً مشهوراً، و هو أنّ الصناعات التى يتوقف النظام عليها تجب كفايه؛ لوجوب إقامه النظام، بل قد يتعيّن بعضها على بعض المكلفين عند انحصار المكلف القادر فيه، مع أنّ جواز أخذ الأجره عليها ممّا لا كلام لهم فيه، و كذا يلزم أن يحرم على الطبيب أخذ الأجره على الطبايه؛ لوجوبها عليه كفايه، أو عيناً كالفقاهاه.

و قد تُفصّل منه

و قد تُفصّل منه (١) بوجوه

(٢)

:

أحدها- الالتزام بخروج ذلك

بالإجماع و السيره القطعيّين.

الثانى- الالتزام بجواز

الثانى-الالتزام بجواز (٣) أخذ الأجره على الواجبات إذا لم تكن تعبديه،

و قد حكاها فى المصاييح عن جماعة (٤)، و هو ظاهر كلّ من جوّز أخذ الأجره على القضاء بقول مطلق يشمل (٥) صورته تعينه عليه،

- ١-١) في «ف»: عنها، و في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: منها.
- ٢-٢) انظر مجمع الفوائد ٨٩:٨.
- ٣-٣) في «ف»: التزام جواز.
- ٤-٤) المصابيح (مخطوط): ٥٩.
- ٥-٥) في «ف»: ليشمل.

كما تقدم حكايته في الشرائع و المختلف عن بعض (١).

و فيه: ما تقدم سابقاً (٢) من أن الأقوى عدم جواز أخذ الأجره عليه.

الثالث- ما عن المحقق الثاني من اختصاص جواز الأخذ بصوره قيام من به الكفايه،

فلا يكون حينئذٍ واجباً (٣).

و فيه: أن ظاهر العمل و الفتوى جواز الأخذ و لو مع بقاء الوجوب الكفائي، بل و مع (٤) وجوبه عيناً للانحصار.

الرابع- ما في مفتاح الكرامه من أن المنع مختص بالواجبات الكفائيه المقصوده لذاتها،

كأحكام الموتى و تعليم الفقه، دون ما يجب لغيره كالصنائع (٥).

و فيه: أن هذا التخصيص إن كان لاختصاص معاهد إجماعاتهم أو عنوانات كلامهم، فهو خلاف الموجود منها، و إن كان للدليل (٦) يقتضى الفرق فلا بد من بيانه.

الخامس- أن المنع عن أخذ الأجره على الصناعات الواجبه لإقامه النظام يوجب اختلال النظام؛

لوقوع أكثر الناس فى المعصيه

ص: ١٣٨

١-١) تقدم فى الصفحه ١٣٢.

٢-٢) فى الصفحه ١٣٥.

٣-٣) جامع المقاصد ١٨٢:٧.

٤-٤) فى «ش»: بل مع.

٥-٥) مفتاح الكرامه ٨٥:٤ و ٩٢.

٦-٦) كذا فى «ف» و «ن»، و فى سائر النسخ: الدليل.

بتركها أو ترك الشاقّ منها و الالتزام بالأسهل؛ فإنّهم لا يرغبون في الصناعات الشاقّة أو الدقيقه إلّا طمعاً في الأجره و زيادتها على ما يبذل لغيرها من الصناعات، فتسويغ أخذ الأجره عليها لطف في التكليف بإقامه النظام.

و فيه: أنّ المشاهيد بالوجدان أنّ اختيار الناس للصناعات الشاقّة و تحمّلها ناشٍ عن الدواعي الأخر غير زياده الأجره، مثل عدم قابليته لغير ما يختار، أو عدم ميله إليه، أو عدم كونه شاقّاً عليه؛ لكونه ممّن نشأ في تحمّل المشقّه، ألا ترى أنّ أغلب الصناعات الشاقّة من الكفائيات كالفلأحه و الحرث و الحصاد و شبه ذلك لا تزيد أجرتها على الأعمال السهله؟

السادس- أنّ الوجوب في هذه الأمور مشروط بالعرض.

قال بعض الأساطين-بعد ذكر ما يدلّ على المنع عن أخذ الأجره على الواجب:-أما ما كان واجباً مشروطاً فليس بواجب قبل حصول الشرط، فتعلّق الإجاره به قبله لا مانع منه و لو كانت هي الشرط في وجوبه، فكّل ما وجب كفايه من حرفٍ و صناعاتٍ لم تجب إلّا بشرط العرض بإجاره أو جعله أو نحوهما، فلا فرق بين وجوبها العيني؛ للانحصار، و وجوبها الكفائي؛ لتأخّر (١) الوجوب عنها و عدمه قبلها، كما أنّ بذل الطعام و الشراب للمضطرّ إن بقي على الكفايه أو تعيّن يستحقّ (٢) فيه أخذ العرض على الأصحّ؛ لأنّ وجوبه مشروط، بخلاف

ص: ١٣٩

١-١) في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: لتأخير.

٢-٢) في «ف»: فيستحقّ.

ما وجب مطلقاً بالأصالة كالنفقات، أو بالعارض كالمنذور و نحوه (١)، انتهى كلامه رفع مقامه.

وفيه: أنّ وجوب الصناعات ليس مشروطاً ببذل العوض؛ لأنه لإقامه النظام التي هي من الواجبات المطلقة؛ فإنّ الطبابه و الفصد و الحجامه و غيرها-مما يتوقف عليه بقاء الحياه فى بعض الأوقات- واجبه، بُذل له العوض أم لم يبذل.

السابع- أنّ وجوب الصناعات المذكوره لم يثبت من حيث ذاتها،

و إنّما ثبت من حيث الأمر بإقامه النظام، و إقامه النظام غير متوقفه على العمل تبرّعاً، بل تحصل به و بالعمل بالأجره، فالذى يجب على الطبيب لأجل إحياء النفس و إقامه النظام هو بذل نفسه للعمل، لا- بشرط التبرّع به، بل له أن يتبرّع به، و له (٢) أن يطلب الأجره، و حيثئذٍ فإن بذل المريض الأجره وجب عليه العلاج، و إن لم يبذل الأجره -و المفروض أداء ترك العلاج إلى الهلاك- أجبره الحاكم حسبه على بذل الأجره للطبيب، و إن كان المريض مغمى عليه دفع عنه وليه، و إلّا جاز للطبيب العمل بقصد الأجره فيستحقّ الأجره فى ماله، و إن لم يكن له مال ففي ذمّته، فيؤدّى فى حياته أو بعد مماته من الزكاه أو غيرها.

و بالجملة، فما كان من الواجبات الكفائيه ثبت من دليله وجوب نفس ذلك العنوان، فلا- يجوز أخذ الأجره عليه؛ بناء على المشهور، و أمّا ما أمر به من باب إقامه النظام، فأقامه النظام تحصل ببذل النفس

ص: ١٤٠

١-١) شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٢٧.

٢-٢) لم ترد «له» فى «ف».

للعمل به في الجملة، و أمّا العمل تبرّعاً فلا، و حينئذٍ فيجوز طلب الأجره من المعمول له إذا كان أهلاً للطلب منه، و قصدتها إذا لم يكن ممن يطلب منه، كالغائب الذي يُعمَل في ماله عمل لدفع الهلاك عنه، و كالمريض المغمى عليه.

و فيه: أنه إذا فرض وجوب إحياء النفس و وجوب (١) العلاج؛ لكونه (٢) مقدمه له، فأخذ الأجره عليه غير جائز.

فالتحقيق على ما ذكرنا سابقاً (٣): أن الواجب إذا كان عينياً تعينياً (٤) لم يجز أخذ الأجره عليه و لو كان من الصناعات، فلا يجوز للطبيب أخذ الأجره على بيان الدواء أو تشخيص الداء (٥)، و أمّا أخذ الوصى الأجره على تولّى أموال الطفل الموصى عليه، الشامل بإطلاقه لصوره تعين العمل عليه، فهو من جهه الإجماع و النصوص المستفيضه على أن له أن يأخذ شيئاً (٦)، و إنما وقع الخلاف في تعيينه، فذهب جماعة

ص: ١٤١

١- ١) في «ش» و مصححه «ن»: و وجب.

٢- ٢) كذا في «ش» و مصححه «ن»، و في «ف»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: كونه، و لكن شطب عليها في «ص».

٣- ٣) في الصفحة ١٣٥.

٤- ٤) في نسخه بدل «ص»: تعينياً.

٥- ٥) في «خ»، «م»، «ع» و «ص»: أو بعد تشخيص الداء، لكن شطب في «ص» على «أو»، و في «خ» كتب فوق «أو بعد تشخيص الداء»: خ ل.

٦- ٦) راجع الوسائل ١٨٤: ١٢، الباب ٧٢ من أبواب ما يكتسب به و غيره من الأبواب.

إلى أن له أجره المثل (١)؛ حملاً للأخبار على ذلك؛ ولأنه إذا فرض احترام عمله بالنص والإجماع فلا بد من كون العوض أجره المثل.

و بالجمله، فملاحظه النصوص و الفتاوى فى تلك المسأله ترشد إلى خروجها عمّا نحن فيه.

و أما بادل المال للمضطر

فهو إنما يرجع بعوض المبدول، لا بأجره البذل، فلا يرد نقضاً فى المسأله.

و أما رجوع الأم المرضعه بعوض إرضاع اللب مع وجوبه عليها

-بناء على توقّف حياه الولد عليه-فهو إما من قبيل بذل المال للمضطر، وإما من قبيل رجوع الوصى بأجره المثل من جهه عموم آيه (٢): فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ (٣)، فافهم.

و إن كان كفايئاً جاز الاستئجار عليه، فيسقط الواجب بفعل المستأجر عليه، عنه و عن غيره و إن لم يحصل الامتثال.

و من هذا الباب أخذ الطبيب الأجره على حضوره عند المريض إذا تعين عليه علاجه؛

فإنّ العلاج و إن كان معيناً عليه، إلّا أنّ الجمع بينه و بين المريض مقدّمه للعلاج واجب كفايئى بينه و بين أولياء المريض، فحضوره أداء للواجب الكفايئى كإحضار الأولياء، إلّا أنّه لا بأس بأخذ الأجره عليه.

ص: ١٤٢

١ - ١) كالشيخ فى النهايه: ٣٦٢، و المحقق فى الشرائع ٢: ٢٥٨، و العلّامه فى القواعد ١: ٣٥٥، و الشهيد فى الدروس ٢: ٣٢٧، و اللّمعه: ١٨١.

٢ - ٢) فى غير «ش»: الآيه.

٣ - ٣) الطلاق: ٦.

[عدم جواز الأخذ في الكفائي لو علم كونه حقا للغير]

نعم، يستثنى من الواجب الكفائي ما علم من دليله صيروره ذلك العمل حقا للغير يستحقه من المكلف، كما قد يدعى (١) أن الظاهر من أدله وجوب تجهيز الميت أن للميت حقا على الأحياء في التجهيز، فكل من فعل شيئا منه في الخارج فقد أدى حق الميت، فلا يجوز أخذ الأجره عليه، وكذا تعليم الجاهل أحكام عباداته الواجبه عليه و ما يحتاج إليه، كصيغه النكاح و نحوها، لكن تعيين هذا يحتاج إلى لطف قريحه.

هذا تمام الكلام في أخذ الأجره على الواجب، و أما الحرام فقد عرفت عدم جواز أخذ الأجره عليه (٢).

و أما المكروه و المباح

فلا إشكال في جواز أخذ الأجره عليهما.

و أما المستحب -

و المراد منه ما كان له نفع قابل لأن يرجع إلى المستأجر؛ لتصح الإجاره من هذه الجهه فهو بوصف كونه مستحبا على المكلف لا يجوز أخذ الأجره عليه؛ لأنّ الموجود من هذا الفعل في الخارج لا يتصف بالاستحباب إلما مع الإخلاص الذي ينافيه إتيان الفعل؛ لاستحقاق المستأجر إياه، كما تقدم في الواجب (٣).

و حينئذ، فإن كان حصول النفع المذكور منه متوقفا على تيه القربه لم يجر أخذ الأجره عليه، كما إذا استأجر من يعيد صلاته ندبا ليقتمد به؛ لأنّ المفروض بعد الإجاره عدم تحقق الإخلاص، و المفروض مع

ص: ١٤٣

(١ - ١) لم نقف عليه.

(٢ - ٢) في «ف»: عدم جواز الأخذ عليه.

(٣ - ٣) تقدم في الصفحه ١٢٧-١٢٨.

عدم تحقق الإخلاص عدم حصول نفع منه عائد إلى المستأجر، و ما يخرج بالإجاره عن قابليه انتفاع المستأجر به لم يجر الاستئجار عليه، و من هذا القبيل الاستئجار على العباده لله تعالى أصاله، لا نيابه، و إهداء ثوابها إلى المستأجر؛ فإن ثبوت الثواب للعامل موقوف على قصد الإخلاص المنفئ مع الإجاره.

و إن كان حصول النفع غير متوقف على الإخلاص جاز الاستئجار عليه كبناء المساجد و إعانه المحاويع؛ فإن من بنى لغيره مسجداً عاد إلى الغير نفع بناء المسجد— و هو ثوابه— و إن لم يقصد البناء من عمله إلا أخذ الأجره.

و كذا من استأجر غيره لإعانه المحاويع و المشى فى حوائجهم؛ فإن الماشى لا يقصد إلا الأجره، إلا أن نفع المشى عائد إلى المستأجر.

و من هذا القبيل استئجار الشخص للنيابه عنه فى العبادات التى تقبل النيابه، كالحجّ و الزياره و نحوهما؛ فإن نيابه الشخص عن غيره فى ما ذكر و إن كانت مستحبه (١) إلا أن ترتب الثواب للمنوب عنه و حصول هذا النفع له لا يتوقف على قصد النائب الإخلاص فى نيابته، بل متى جعل نفسه بمنزله الغير و عمل العمل بقصد التقرب الذى هو تقرب المنوب عنه بعد فرض النيابه انتفع المنوب عنه، سواء فعل النائب هذه النيابه بقصد الإخلاص فى امتثال أوامر النيابه عن المؤمن أم لم يلتفت إليها أصلاً و لم يعلم بوجودها، فضلاً عن أن يقصد امتثالها.

ألا ترى أن أكثر العوام الذين يعملون الخيرات لأمواتهم

ص: ١٤٤

١- ١) كذا فى مصححه «ص»، و فى غيرها: و إن كان مستحياً.

لا يعلمون ثبوت (١) الثواب لأنفسهم في هذه النيابة، بل يتخيل (٢) النيابة مجرد إحسان إلى الميت لا يعود نفع منه إلى نفسه (٣)، و التقرب الذى يقصده النائب بعد جعل نفسه نائباً، هو تقرب المنوب عنه، لا تقرب النائب، فيجوز أن ينوب لأجل مجرد استحقاق الأجره عن فلان، بأن ينزل نفسه منزلته في إتيان الفعل قربه إلى الله، ثم إذا عرض هذه النيابة الوجوب بسبب الإجاره فالأجير غير متقرب في نيابته؛ لأنّ الفرض عدم علمه أحياناً بكون النيابة راجحه شرعاً يحصل بها التقرب، لكنّه متقرب بعد جعل نفسه نائباً عن غيره، فهو متقرب بوصف كونه بدلاً و نائباً عن الغير، فالتقرب يحصل للغير.

فإن قلت: الموجود فى الخارج من الأجير ليس إلما الصلاة عن الميت مثلاً، وهذا هو (٤) متعلق الإجاره و النيابة، فإن لم يمكن الإخلاص فى متعلق الإجاره لم يترتب على تلك الصلاة نفع للميت، و إن أمكن لم يناف الإخلاص لأخذ الأجره (٥) كما ادّعت، و ليست النيابة عن الميت فى الصلاة المتقرب بها إلى الله تعالى شيئاً و نفس الصلاة شيئاً آخر حتى يكون الأول متعلقاً للإجاره و الثانى مورداً للإخلاص.

قلت: القرية المانع اعتبارها عن (٦) تعلق الإجاره، هى المعتمده فى

ص: ١٤٥

١-١) فى «ف»: بثبوت.

٢-٢) فى نسخه بدل «ش»: «يتخيلون»، و هو الأنسب.

٣-٣) كذا فى النسخ، و الأنسب: «إلى أنفسهم».

٤-٤) لم ترد «هو» فى غير «ف».

٥-٥) فى «ش» و مصححه «ن»: «و إن أمكن الإخلاص لم يناف لأخذ الأجره».

٦-٦) كذا فى «ف»، و فى سائر النسخ: من.

نفس متعلّق الإجاره و إن اتّحد خارجاً مع ما لا يعتبر (١) فيه القربه ممّا لا (٢) يكون متعلّقاً للإجاره، فالصلاه الموجوده فى الخارج على جهه النيابة فعل للنائب من حيث إنّها نيابه عن الغير، و بهذا الاعتبار ينقسم فى حقّه إلى المباح و الراجح و المرجوح، و فعل للمنوب عنه بعد نيابه النائب يعنى تنزيل نفسه منزله المنوب عنه فى هذه الأفعال و بهذا الاعتبار يترتب عليه الآثار الدنيويه و الأُخرويّه لفعل المنوب عنه الذى لم يشترط فيه المباشره، و الإجاره تتعلّق به بالاعتبار الأوّل، و التقرب بالاعتبار الثانى، فالموجود فى ضمن الصلاه الخارجيه فعلاً؛ نيابه صادرة عن الأجير النائب، فيقال: ناب عن فلان، و فعل كأنه صادر عن المنوب عنه، فيمكن أن يقال على سبيل المجاز: صلّى فلان، و لا يمكن أن يقال: ناب فلان، فكما جاز اختلاف هذين الفعلين فى الآثار فلا ينافى اعتبار القربه فى الثانى جواز الاستئجار على الأوّل الذى لا يعتبر فيه القربه.

و قد ظهر ممّا قرّرناه وجه ما اشتهر بين المتأخّرين فتوى (٣) و عملاً من جواز الاستئجار على العبادات للميت، و أنّ الاستشكال فى ذلك بمنافاه ذلك لاعتبار التقرب فيها ممكن الدفع، خصوصاً بملاحظه ما ورد من الاستئجار للحج (٤).

ص: ١٤٦

١- ١) كذا فى «ص» و «ش»، و فى غيرهما: ما يعتبر.

٢- ٢) كلمه «لا» مشطوب عليها فى «ص».

٣- ٣) راجع القواعد ١: ٢٢٨، و الذكرى: ٧٥، و جامع المقاصد ٧: ١٥٢ و ١٥٣، و مفتاح الكرامه ٧: ١٦٤.

٤- ٤) الوسائل ٨: ١١٥، الباب الأوّل من أبواب النيابة فى الحجّ.

و دعوى خروجه بالنص فاسده؛ لأن مرجعها إلى عدم اعتبار القربه في الحج.

و أضعف منها: دعوى أن الاستئجار على المقدمات، كما لا يخفى، مع أن ظاهر ما ورد في استئجار مولانا الصادق عليه السلام للحج عن ولده إسماعيل (1) كون الإجاره على نفس الأفعال.

[عدم جواز إتيان ما وجب بالإجاره عن نفسه]

ثم اعلم أنه كما لا يستحقّ الغير بالإجاره ما وجب على المكلف على وجه العباده، كذلك لا يؤتى على وجه العباده لنفسه ما استحقّه الغير منه بالإجاره، فلو استؤجر لإطافه صبيّ أو مغمى عليه فلا يجوز الاحتساب في طواف نفسه، كما صرح به في المختلف (2)، بل و كذلك لو استؤجر (3) لحمل غيره في الطواف، كما صرح به جماعه (4) تبعاً للإسكافي (5)؛ لأنّ المستأجر يستحقّ الحرکه المخصوصه عليه، لكن ظاهر جماعه جواز الاحتساب في هذه الصوره؛ لأنّ استحقاق الحمل غير استحقاق الإطافه به كما لو استؤجر لحمل متاع.

و في المسأله أقوال:

قال في الشرائع: و لو حمّله حامل في الطواف أمكن أن يحتسب

ص: ١٤٧

١-١) الوسائل ١١٥:٨، الباب الأوّل من أبواب النياه في الحج، الحديث الأوّل.

٢-٢) المختلف ١٨٦:٤.

٣-٣) كذا في «ن»، و في «ش»: بل كذلك لو استؤجر، و في سائر النسخ: بل لو استؤجر.

٤-٤) لم نعثر على المصرّح بعدم الاحتساب مطلقاً.

٥-٥) انظر المختلف ١٨٥:٤.

كُلٌّ مِنْهُمَا طَوَافَهُ عَنْ نَفْسِهِ (١)، أَنْتَهَى.

وَقَالَ فِي الْمَسَالِكِ: هَذَا إِذَا كَانَ الْحَامِلُ مَتَبَرِّعًا أَوْ حَامِلًا بِجَعَالِهِ أَوْ كَانَ مُسْتَأْجِرًا لِلْحَمْلِ فِي طَوَافِهِ، أَمَّا لَوْ اسْتَوْجَرَ لِلْحَمْلِ مَطْلَقًا لَمْ يَحْتَسِبَ لِلْحَامِلِ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَهَ الْمَخْصُوصَهَ قَدْ صَارَتْ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ، فَلَا- يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى نَفْسِهِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ هَذَا أَجُودُهَا (٢)، أَنْتَهَى.

وَأَشَارَ بِالْأَقْوَالِ إِلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْاِحْتِسَابِ مَطْلَقًا، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الشَّرَائِعِ وَظَاهِرُ الْقَوَاعِدِ (٣) عَلَى إِشْكَالٍ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: مَا فِي الدَّرُوسِ، مِنْ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ لِكُلِّ مِنَ الْحَامِلِ وَالْمَحْمُولِ مَا لَمْ يَسْتَأْجِرْهُ لِلْحَمْلِ لَا فِي طَوَافِهِ (٤)، أَنْتَهَى.

وَالثَّلَاثُ- مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَسَالِكِ مِنَ التَّفْصِيلِ (٥).

وَالرَّابِعُ- مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ مَحْشَى الشَّرَائِعِ (٦) مِنْ اسْتِثْنَاءِ صُورِهِ الْاسْتِثْجَارِ عَلَى الْحَمْلِ.

وَالخَامِسُ- الْفَرْقُ بَيْنَ الْاسْتِثْجَارِ لِلطَّوَافِ بِهِ، وَبَيْنَ الْاسْتِثْجَارِ

ص: ١٤٨

١- ١) الشَّرَائِعُ ٢:٣٣٣.

٢- ٢) الْمَسَالِكُ ٢:١٧٧.

٣- ٣) انظُرِ الْقَوَاعِدَ ١:٤١١.

٤- ٤) الدَّرُوسُ ١:٣٢٢.

٥- ٥) الْمَتَقَدِّمُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

٦- ٦) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّهُ يَشِيرُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّهِيدُ الثَّانِي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّرَائِعِ (مَخْطُوطٌ): ١٨٢، أَوِ الْمَحْقُوقِ الْكِرْكِي فِي

حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّرَائِعِ (مَخْطُوطٌ): ٧٠.

لحملة في الطواف، و هو ما اختاره في المختلف (١).

و بنى فخر الدين في الإيضاح جواز الاحتساب في صورته الاستئجار للحمل-التي استشكل والده رحمه الله فيها (٢)-على أن ضمّ نية التبرّد إلى الوضوء قاذح أم لا (٣)؟ والمسألة مورد نظر و إن كان ما تقدّم من المسالك (٤) لا يخلو عن وجه.

[أخذ الأجره على الأذان]

ثم إنّه قد ظهر ممّا ذكرناه (٥) من عدم جواز الاستئجار على المستحب إذا كان من العبادات، أنّه لا يجوز أخذ الأجره على أذان المكلف لصلاه نفسه إذا كان ممّا يرجع نفع منه إلى الغير يصحّ لأجله الاستئجار كالإعلام بدخول الوقت، أو الاجتزاء به في الصلاه، وكذا أذان المكلف للإعلام عند الأكثر كما عن الذكري (٦)، و على الأشهر (٧) كما في الروضه (٨)، و هو المشهور كما في المختلف (٩)، و مذهب الأصحاب إلّا من شدّد، كما عنه (١٠) و عن جامع المقاصد (١١)، و بالإجماع كما عن محكيّ

ص: ١٤٩

١- (١) المختلف ١٨٦:٤.

٢- (٢) تقدّم آنفًا.

٣- (٣) إيضاح الفوائد ٢٧٨:١.

٤- (٤) في الصفحه السابقه.

٥- (٥) في الصفحه ١٤٣.

٦- (٦) الذكري: ١٧٣.

٧- (٧) كذا في «ف»، و في سائر النسخ: الأشبه.

٨- (٨) الروضه البهيه ٢١٧:٣.

٩- (٩) المختلف ١٣٤:٢.

١٠- (١٠ و ١١) حكاها عنهما السيّد العاملى فى مفتاح الكرامه ٢٧٤-٢٧٥،

-١١

الخلافة (١)؛ بناء على أنها عبادة يعتبر فيها وقوعها لله فلا يجوز أن يستحقها الغير.

و في روايه زيد بن علي (٢) عن آبائه عن علي عليه السلام: «أنه أتاه رجل، فقال له: والله إنني أحببك لله، فقال له: لكنتى أبغضك لله، قال:

و لِمَ قال: لأنك تبغى في الأذان أجراً، وتأخذ على تعليم القرآن أجراً» (٣).

و في روايه حمران الوارده في فساد الدنيا و اضمحلال الدين، و فيها قوله عليه السلام: «و رأيت الأذان بالأجر (٤) و الصلاة بالأجر» (٥).

و يمكن أن يقال: إن مقتضى كونها عبادة عدم حصول الثواب إذا لم يتقرب بها، لا فساد الإجاره مع فرض كون العمل مما ينتفع به و إن لم يتقرب به.

نعم، لو قلنا بأن الإعلام بدخول الوقت المستحب كفايه لا يتأتى بالأذان الذي لا يتقرب به، صح ما ذكر، لكن ليس كذلك.

١٠ و ١١)

و لم نقف عليه فيهما.

ص: ١٥٠

١-١) الخلافة ٢٩١:١، كتاب الصلاة، المسألة ٣٦.

٢-٢) كذا في «ش»، و في سائر النسخ و المصادر الحديثيه زياده: «عن أبيه».

٣-٣) الوسائل ٦٦٦:٤، الباب ٣٨ من أبواب الأذان، الحديث ٢، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

٤-٤) كذا في «ف» و «ص» و المصادر الحديثيه، و في سائر النسخ: بالأجره.

٥-٥) الوسائل ٥١٨:١١، الباب ٤١ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٦.

و أما الروايه فضعيفه، و من هنا استوجه الحكم بالكراهه فى الذكرى (١) و المدارك (٢) و مجمع البرهان (٣) و البحار (٤) بعد أن حكى عن علم الهدى رحمه الله.

و لو اتضح دلالة الروايات أمكن جبر سند الأولى بالشهره، مع أنّ روايه حمران حسنه على الظاهر بابن هاشم.

[أخذ الأجره على الإمامه]

و من هنا (٥) يظهر وجه (٦) ما ذكره فى هذا المقام من حرمة أخذ الأجره على الإمامه (٧)، مضافاً إلى موافقتها للقاعده المتقدمه (٨) من أنّ ما كان انتفاع الغير به موقوفاً على تحقّقه على وجه الإخلاص لا يجوز (٩) الاستئجار عليه؛ لأنّ شرط العمل المستأجر عليه قابليه إيقاعه لأجل استحقاق المستأجر له حتى يكون وفاءً بالعقد، و ما كان من قبيل العباده غير قابل لذلك.

ثم إن من الواجبات التى يحرم أخذ الأجره عليها

ثم إن من الواجبات التى يحرم أخذ الأجره عليها (١٠) عند المشهور [تحمل الشهاده]

ص: ١٥١

١- (١) الذكرى: ١٧٣.

٢- (٢) المدارك ٣: ٢٧٦.

٣- (٣) مجمع الفائده ٨: ٩٢.

٤- (٤) بحار الأنوار ٨٤: ١٦١.

٥- (٥) فى مصححه «ن»: و منها.

٦- (٦) لم ترد «وجه» فى «ف»، «ن»، «ح»، «م» و «ع».

٧- (٧) راجع النهايه: ٣٦٥، و السرائر ٢: ٢١٧، و الشرائع ٢: ١١، و نهايه الإحكام ٢: ٤٧٤، و غيرها.

٨- (٨) راجع الصفحه ١٤٤.

٩- (٩) كذا فى «ص»، و فى سائر النسخ: فلا يجوز.

١٠- (١٠) فى «ف»، «خ»، «م» و «ع»: عليه.

تحليل الشهادة، بناء على وجوبه كما هو أحد الأقوال في المسألة؛ لقوله تعالى: **وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا** (١) المفسر في الصحيح بالدعاء للتحمل (٢)، وكذلك أداء الشهادة؛ لوجوبه عيناً أو كفايه.

و هو مع الوجوب العيني واضح، و أما مع الوجوب الكفائي؛ فلأنّ المستفاد من أدله الشهادة كون التحمل و الأداء حقاً للمشهود له على الشاهد، فالموجود في الخارج من الشاهد حقّ للمشهود له (٣) لا- يقابل بعوض؛ للزوم مقابله حقّ الشخص بشيء من ماله، فيرجع إلى أكل المال بالباطل.

و منه يظهر أنّه كما لا يجوز أخذ الأجره من المشهود له، كذلك (٤) لا يجوز من بعض من وجبت عليه كفايه إذا استأجره لفائده إسقاطها عن نفسه.

ثمّ إنّ لا- فرق في حرمه الأجره بين توقّف التحمّل أو الأداء على قطع مسافه طويله، و عدمه. نعم، لو احتاج إلى بذل مال فالظاهر عدم وجوبه، و لو أمكن إحضار الواقعه عند من يراد تحمّله للشهادة، فله أن يمتنع من الحضور و يطلب الإحضار.

بقي الكلام في شيء، و هو أنّ كثيراً من الأصحاب (٥) صرّحوا في

ص: ١٥٢

١- (٢) البقره: ٢٨٢.

٢- (٣) الوسائل ١٨: ٢٢٥، الباب الأوّل من أبواب الشهادات.

٣- (٤) لم ترد «له» في «ف».

٤- (٥) لم ترد «كذلك» في «ف».

٥- (١) كالشيخ في المبسوط ٨: ١٦٠، و الحلّي في السرائر ١: ٢١٥، و ٢: ٢١٧،

كثير من الواجبات والمستحبات (١) التي يحرم أخذ الأجره عليها (٢) بجواز ارتزاق مؤديها من بيت المال المعد لمصالح المسلمين.

و ليس المراد أخذ الأجره أو جعل من بيت المال؛ لأن ما دلّ على تحريم العوض لا فرق فيه بين كونه من بيت المال أو من غيره (٣)، بل حيث استفدنا من دليل الوجوب كونه حقاً للغير يجب أدائه إليه عيناً أو كفايه، فيكون أكل المال بإزائه أكلاً له بالباطل، كان (٤) إعطاؤه العوض من بيت المال أولى بالحرمة؛ لأنه تضييع له وإعطاء مال المسلمين بإزاء ما يستحقه المسلمون على العامل.

بل المراد أنه إذا قام المكلف بما يجب عليه كفايه أو عيناً، مما يرجع إلى مصالح المؤمنين (٥) و حقوقهم - كالقضاء و الإفتاء و الأذان و الإقامة و نحوها - و رأى وليّ المسلمين المصلحه في تعيين شيء من بيت المال له في اليوم أو الشهر أو السنه، من جهه قيامه بذلك الأمر؛

(١)

و المحقق في الشرائع ٢:١١، و ٤:٦٩ و ٧٠، و العلامه في القواعد ١:١٢١، و ٢:٢٠٢، و الشهيد في الدروس ٣:١٧٢، و راجع تفصيل ذلك في مفتاح الكرامه ٤:٩٥-٩٩.

ص: ١٥٣

١- ٢) في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: أو المستحبات.

٢- ٣) في «ن»، «خ»، «م» و «ع»: عليهما.

٣- ٤) في «ص»: و من غيره.

٤- ٥) في «م»، «ع» و «ص»: كأنه، و في «خ»: و كأن، و في هامش «ص»: «كان».

٥- ٦) في نسخه بدل «ن»، «خ»، «م»، «ع»، «ص» و «ش»: المسلمين.

لكونه (١) فقيراً يمنع القيام بالواجب المذكور عن تحصيل ضرورياته، فيعين (٢) له ما يرفع حاجته و إن كان أزيد من أجره المثل أو أقل منها (٣).

و لا فرق بين أن يكون تعيين الرزق له بعد القيام أو قبله، حتى أنه لو قيل له: «اقض في البلد و أنا أكفيك مؤنتك من بيت المال» جاز، و لم يكن جعله.

و كيف كان، فمقتضى القاعدة عدم جواز الارتزاق إلما مع الحاجة على وجه يمنع القيام بتلك المصلحة عن اكتساب المثونه، فالارتزاق مع الاستغناء و لو بكسب لا يمنع القيام بتلك المصلحة، غير جائز.

و يظهر من إطلاق جماعه (٤) في باب القضاء خلاف ذلك، بل صرح غير واحد (٥) بالجواز مع وجدان الكفايه.

ص: ١٥٤

١-١) في «ف»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: إمّا لكونه.

٢-٢) في «ف»: فيتعين، و في «خ»، «م» و «ع»: فتعين.

٣-٣) في غير «ش»: منه.

٤-٤) منهم الشيخ في المبسوط ٨:١٦٠، و الحلّي في السرائر ٢:٢١٧، و المحقق في الشرائع ٤:٦٩.

٥-٥) منهم المحقق السبزواري في الكفايه: ٢٦٢، و الشهيد الثاني في المسالك (الطبعه الحجرية) ٢:٢٨٥، لكن مع تقيدهما بصورة عدم التعين عليه، و أمّا مع عدم التعين فقالا: بأن الأشهر المنع.

اشاره

الأولى صرح جماعه- كما عن النهايه (١) و السرائر (٢) و التذكره (٣) و الدروس (٤) و جامع المقاصد (٥)-بحرمه بيع المصحف.
و المراد به- كما صرح به (٦) في الدروس (٧)-خطه. و ظاهر المحكى عن نهايه الإحكام اشتهاها بين الصحابه، حيث تمسك
على الحرمة بمنع الصحابه (٨)، و عليه تدلّ ظواهر الأخبار المستفيضة:

ففي موثقه سماعه: «لا تبيعوا المصاحف؛ فإنّ بيعها حرام، قلت

ص: ١٥٥

- ١-١) النهايه: ٣٦٨.
- ٢-٢) السرائر ٢: ٢١٨.
- ٣-٣) التذكره ١: ٥٨٢.
- ٤-٤) الدروس ٣: ١٦٥.
- ٥-٥) جامع المقاصد ٤: ٣٣.
- ٦-٦) لم ترد «به» في غير «ش».
- ٧-٧) الدروس ٣: ١٦٥.
- ٨-٨) نهايه الإحكام ٢: ٤٧٢، و حكاه عنه السيد العاملى في مفتاح الكرامه ٤: ٨٢.

فما تقول في شرائها؟ قال: اشتر منه الدفتين و الحديد و الغلاف، و إياك أن تشتري منه الورق و فيه القرآن مكتوب، فيكون عليك حراماً، و على من باعه حراماً» (١).

و مضمرة عثمان بن عيسى، قال: «سألته عن بيع المصاحف و شرائها (٢)؟ قال (٣): لا تشتري كلام الله، و لكن اشترِ الجلد و الحديد و الدفء، و قل: أشترى منك هذا بكذا و كذا» (٤).

و رواه في الكافي عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام (٥).

و رواه جراح المدائني في بيع المصاحف: «قال: لا تبع الكتاب و لا تشتريه، و بع الورق و الأديم و الحديد» (٦).

و رواه عبد الرحمن بن سيابة (٧)، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام

ص: ١٥٦

١- (١) الوسائل ١١٦: ١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١١.

٢- (٢) لم ترد «شراءها» في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع».

٣- (٣) في «ص» و هامش «ش»: فقال.

٤- (٤) الوسائل ١١٤: ١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣. مع اختلاف في بعض الألفاظ.

٥- (٥) رواه في الكافي ١٢١: ٥، الحديث ٢، و عنه في الوسائل ١١٤: ١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٦- (٦) الوسائل ١١٥: ١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٧.

٧- (٧) كذا في «خ» و «ص»، و في «ف»، «ن»، «م» و «ع»: عبد الله بن سيابة، و في «ش»: عبد الله بن سيابة، و في نسخه بدل «ص» و

الكافي: عبد الرحمن بن سليمان.

يقول: إنَّ المصاحف لن تُشترى، فإذا اشتريت فقل: إنَّما أشتري منك الورق و ما فيه من الأديم (١)، و حليته و ما فيه من عمل يدك، بكذا و كذا» (٢).

و ظاهر قوله عليه السلام: «إنَّ المصاحف لن تُشترى» أنَّها لا (٣) تدخل في ملك أحد على وجه العوضيه عمَّا بذله من الثمن (٤)، و أنَّها أجلُّ من ذلك، و يشير إليه تعبير الإمام في بعض الأخبار بـ «كتاب الله» و «كلام الله» (٥)، الدالُّ على التعظيم.

و كيف كان، فالحكم في المسألة واضح بعد الأخبار و عمل من عرفت، حتَّى مثل الحلِّي الذي لا يعمل بأخبار الآحاد.

و ربَّما يتوهم هنا ما يصرف هذه الأخبار عن ظواهرها، مثل روايه أبي بصير، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع المصاحف و شرائها. قال: إنَّما كان يوضع (٦) عند القامه و المنبر. قال: و كان بين الحائط و المنبر قدر (٧) ممرِّ شاه أو رجل و هو (٨) منحرف، فكان الرجل

ص: ١٥٧

- ١- ١) في «ص» و نسخه بدل الوسائل: من الأدم.
- ٢- ٢) الوسائل ١١٤: ١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول.
- ٣- ٣) كذا في «ش» و مصححه «ن»، «م» و «ع»، و في سائر النسخ: لن.
- ٤- ٤) لم ترد عبارته «على وجه - إلى - الثمن» في «ف».
- ٥- ٥) مثل مضمرة عثمان بن عيسى، و روايه الكافي المتقدمين آنفأ.
- ٦- ٦) في «ش»: يوضع الورق.
- ٧- ٧) في «ص» و المصادر الحديثيه: قيد.
- ٨- ٨) و هو «من «ش» و المصدر.

يأتي فيكتب السوره (١)، ويحيىء آخر فيكتب السوره (٢) كذلك كانوا، ثم إنهم (٣) اشتروا بعد ذلك. قلت: فما ترى في ذلك؟ قال: أشتريه أحب إلي من أن أبيع» (٤).

و مثله روايه روح بن عبد الرحيم (٥)، و زاد فيه: «قلت: فما ترى أن اعطى على كتابته أجراً؟ قال: لا- بأس، و لكن هكذا كانوا يصنعون» (٦)، فإنها تدل على جواز الشراء من جهة حكايته عن المسلمين بقوله:

«ثم إنهم اشتروا بعد ذلك»، و قوله: «أشتريه أحب إلي من أن أبيع»، و نفى البأس عن الاستئجار لكتابته، كما في أخبار آخر غيرها (٧)، فيجوز تملك الكتابه بالأجره، فيجوز وقوع جزء من الثمن بإزائها عند بيع المجموع المركب منها و من القرطاس، و غيرها.

لكن الإنصاف: أن لا دلالة فيها على جواز اشتراء خط المصحف، و إنما تدل على أن تحصيل المصحف في الصدر الأول كان بمباشره كتابته، ثم قصرت الهمم فلم يباشروها بأنفسهم، و حصلوا

ص: ١٥٨

١-١) في «ص» و المصدر و نسخه بدل «ش»: البقره.

٢-٢) كذا في «ف»، «ص» و المصدر، و في سائر النسخ زياده: و يحيىء آخر فيكتب السوره.

٣-٣) كلمه «إنهم» من «ش» و المصدر و مصححه «م» و «ص».

٤-٤) الوسائل ١١٥:١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٨.

٥-٥) في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: عبد الرحمن.

٦-٦) الوسائل ١١٦:١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩.

٧-٧) الوسائل ١١٥:١٢-١١٦، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الأحاديث ١٢، ٤، و ١٣.

المصاحف بأموالهم شراءً واستتجاراً، ولا دلالة فيها على كيفية الشراء، وأن الشراء والمعاوضه لا بد أن لا يقع إلّا على ما عدا الخط، من القرطاس وغيره.

و في بعض الروايات دلالة على أنّ الأولى مع عدم مباشره الكتابه بنفسه أن يستكتب بلا شرط ثم يعطيه ما يرضيه، مثل روايه عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام، «قال: إنّ أمّ عبد الله بنت الحسن (١) أرادت أن تكتب مصحفاً فاشتريت ورقاً من عندها، ودعت رجلاً فكتب لها على غير شرط، فأعطته حين فرغ خمسين ديناراً، وأنها لم تُبع المصاحف إلّا حديثاً» (٢).

و ممّا يدلّ على الجواز: روايه عن ابنه الورّاق، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي رجل أبيع المصاحف فإن نهيتني لم أبعها.

قال: أ لست تشتري ورقاً و تكتب فيه؟ قلت: نعم (٣) و أعالجها. قال:

لا بأس بها» (٤).

وهي وإن كانت ظاهره في الجواز إلّا أنّ ظهورها من حيث السكوت عن كيفية البيع، في مقام الحاجه إلى البيان، فلا تعارض ما تقدّم من الأخبار المتضمّنه للبيان.

ص: ١٥٩

١- ١) في «ف»، «ن»، «خ»، «م»، «ع»، «و»: عبد الله بن الحارث.

٢- ٢) الوسائل ١١٦: ١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٠.

٣- ٣) في «ص» والمصدر: بلي.

٤- ٤) الوسائل ١١٥: ١٢، الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥.

و كيف كان، فالأظهر في الأخبار (١) ما تقدّم من الأساطين المتقدم إليهم الإشارة (٢).

بقي الكلام في المراد من حرمه البيع و الشراء،

بعد فرض أنّ الكاتب للمصحف في الأوراق المملوكة مالك للأوراق و ما فيها من النقوش، فإنّ النقوش:

إن لم تعدّ من الأعيان المملوكة (٣)، بل من صفات المنقوش الذي (٤) تتفاوت (٥) قيمته بوجودها و عدمها، فلا حاجة إلى النهي عن بيع الخط؛ فإنّه لا يقع بإزائه جزء من الثمن حتى يقع في حيز البيع.

و إن عدّت من الأعيان المملوكة (٤)، فإن فرض بقاؤها على ملك البائع بعد بيع الورق و الجلد، فيلزم شركته مع المشتري، و هو خلاف الاتفاق، و إن انتقلت إلى المشتري، فإن كان بجزء من العوض فهو البيع المنهي عنه؛ لأنّ بيع المصحف المركب من الخط و غيره ليس إلّا جعل جزء من الثمن بإزاء الخط. و إن انتقلت إليه قهراً تبعاً لغيرها (٧)، لا بجزء (٨) من

ص: ١٦٠

١-١) في «ص»: الاختيار.

٢-٢) راجع أول البحث عن بيع المصحف.

٣-٣) في «ش» زياده: عرفاً.

٤-٤) في «خ» و «ع»: صفات النقش التي، و في «م» و «ص»: صفات المنقش التي.

٥-٥) في غير «ص»: يتفاوت.

٦-٦) في «ش» زياده: عرفاً.

٧-٧) كذا في «ص»، و في سائر النسخ: لغيره.

٨-٨) كذا في «ف»، و في سائر النسخ: لا لجزء.

العوض- نظير بعض ما يدخل في المبيع- فهو خلاف مقصود المتبايعين.

مع أنّ هذا- كالتزام كون المبيع هو الورق المقيّد بوجود هذه النقوش فيه، لا الورق و النقوش؛ فإنّ النقوش (1) غير مملوكة بحكم الشارع- مجرّد تكليف صوري؛ إذ لا أظنّ أنّ تُعطل أحكام الملك، فلا تجرى على الخط المذكور إذا بنينا على أنّه ملك عرفاً قد نهى عن المعاوضه عليه، بل الظاهر أنّه إذا لم يقصد بالشراء إلّا الجلد و الورق كان الخط باقياً على ملك البائع فيكون شريكاً بالنسبه، فالظاهر أنّه لا- مناص من (2) التزام التكليف الصوري، أو يقال: إنّ الخط لا- يدخل في الملك شرعاً و إن دخل فيه عرفاً، فتأمل.

و لأجل ما ذكرناه التجأ بعض (3) إلى الحكم بالكراهه، و أولويه الاقتصار في المعامله على ذكر الجلد و الورق بترك إدخال الخط فيه احتراماً، و قد تعارف إلى الآن تسميه ثمن القرآن «هدية».

[بيع المصحف من الكافر و تملك الكفار للمصاحف]

ثمّ إنّ المشهور بين العلماء رحمه الله و من تأخّر عنه (4) عدم جواز بيع

ص: ١٦١

١- ١) في «ف»، «ن»، «خ» و «ص»: و إنّ النقوش، و في «م» و «ع»: و إنّ المنقوش.

٢- ٢) في غير «ف»: عن.

٣- ٣) هو العلامة الطباطبائي في مصابيح (مخطوط): ٦٢-٦٣، و تبعه صاحب الجواهر، انظر الجواهر ١٢٨: ٢٢.

٤- ٤) انظر القواعد ١: ١٢١، و إيضاح الفوائد ١: ٤٠٧، و الدروس ٣: ١٧٥، و جامع المقاصد ٤: ٣٣، و المسالك ٣: ٨٨.

المصحف من الكافر على الوجه الذى يجوز بيعه (١) من المسلم؛ ولعله لفحوى ما دلّ على عدم تملك الكافر للمسلم (٢)؛ وأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه (٣)؛ فإنّ الشيخ رحمه الله قد استدللّ به على عدم تملك الكافر للمسلم (٤)؛ و من المعلوم أنّ ملك الكافر للمسلم إن كان علوّاً على الإسلام فملكه للمصحف أشدّ علوّاً عليه؛ ولذا لم يوجد هنا قول بتملكه و إجباره على البيع، كما قيل به فى العبد المسلم (٥).

و حيثنذ، فلو كفر المسلم انتقل مصحفه إلى وارثه و لو كان الوارث هو الإمام.

هذا، و لكن ذكر فى المبسوط فى باب الغنائم: أنّ ما يوجد فى دار الحرب من المصاحف و الكتب التى ليست بكتب الزندقة و الكفر داخل فى الغنيمه و يجوز بيعها (٦). و ظاهر ذلك تملك الكفار للمصاحف، و إلّا لم يكن وجه لدخولها فى الغنيمه، بل كانت من مجهول المالك المسلم، و إرادته غير القرآن من المصاحف بعيده.

ص: ١٦٢

-
- ١-١) لم ترد «بيعه» فى «ف».
- ٢-٢) كقوله تعالى: وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا. النساء: ١٤١، و رواه حماد بن عيسى المرويه فى الوسائل ١٢: ٢٨٢، الباب ٢٨ من أبواب عقد البيع، و الإجماع المدعى فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٢٣.
- ٣-٣) الوسائل ١٧: ٣٧٦، الباب الأوّل من كتاب الفرائض و الموارث، الحديث ١١.
- ٤-٤) راجع المبسوط ٢: ١٦٧ و ١٦٨.
- ٥-٥) حكاه المحقق فى الشرائع ٢: ١٦، و لم نقف على القائل به بعينه.
- ٦-٦) المبسوط ٢: ٣٠.

(١)

، و أما المتفرقة في تضاعيف غير التفاسير من الكتب؛ للاستشهاد بلفظها أو معناها (٢)، فلا يبعد عدم اللحوق؛ لعدم تحقق الإهانة و العلو (٣).

و في إلحاق الأديع المشتمله على أسماء الله تعالى -

كالجوشن الكبير-مطلقاً، أو مع كون الكافر ملحداً بها دون المقرّ بالله المحترم لأسمائه؛ لعدم الإهانة و العلو، وجوه.

و في إلحاق الأحاديث النبويّه بالقرآن

وجهان، حكى الجزم بهما (٤) عن الكركي و فخر الدين قدس سرهما، و التردّد بينهما (٥) عن التذكرة (٦).

و على اللحوق، فيلحق اسم النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم بطريق أولى؛ لأنّه أعظم من كلامه صَلَّى الله عليه و آله و سلم، و حينئذ فيشكل أن يملك الكفار الدراهم و الدنانير المضروبه في زماننا، المكتوب عليها اسم النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم،

ص: ١٦٣

١- ١) في غير «ص» و «ش»: كان مستقلاً.

٢- ٢) كذا في «ص»، و في غيرها: بلفظه أو معناه.

٣- ٣) لم ترد «و العلو» في «ش».

٤- ٤) كذا في «ف» و مصححتي «ن» و «ص»، و في «خ»، «م» و «ع»: بهما، و في «ش»: به. و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى الوجهين؛ حيث حكى السيد العاملي في مفتاح الكرامه-القول بالتحريم عن المحقق الكركي، و الجواز عن فخر الدين في شرح الإرشاد، انظر مفتاح الكرامه ٤: ٨٣، و حاشيه الشرائع للمحقق الكركي (مخطوط): الورقه ٩٧، و أمّا شرح الإرشاد فهو مخطوط و لا يوجد لدينا، نعم استقرب الكراهه في الإيضاح ١: ٣٩٦.

٥- ٥) كذا في «ن» و «ص»، و في «ف»: فيها، و في سائر النسخ: بينها.

٦- ٦) انظر التذكرة ١: ٤٦٣.

إلّا أن يقال: إنّ المكتوب فيها غير مملوك عرفاً، ولا يجعل بإزاء الاسم الشريف المبارك من حيث إنّ اسم الله عليه وآله وسلم جزء من الثمن، فهو كاسمه المبارك المكتوب على سيف أو على باب دار أو جدار، إلّا أن يقال: إنّ مناط الحرمة التسليط، لا المعاوضة، بل ولا التمليك (١).

و يشكل أيضاً من جهة تناولتها الكافر مع العلم العادي بمسّه إياه (٢) خصوصاً مع الرطوبة.

ص: ١٦٤

١-١) في «ف»: «ولا التكبب».

٢-٢) في «ف»: «إياها».

المسأله [الثانيه جوائز السلطان و عماله،

اشاره

بل مطلق المال المأخوذ منهم مجاناً أو عوضاً، لا يخلو عن أحوال:

لأنه إما أن لا يعلم أنّ (1) في جملة أموال هذا الظالم مال محرّم يصلح لكون المأخوذ هو (2) من ذلك المال، وإما أن يعلم.

و على الثاني: فإما أن لا يعلم أنّ ذلك المحرّم أو شيئاً منه هو (3) داخل في المأخوذ، وإما أن يعلم ذلك.

و على الثاني: فإما أن يعلم تفصيلاً، وإما أن يعلم إجمالاً،

فالنصور أربع:

أما الأولى،

[أن لا يعلم بأن للجائر مال حرام يحتمل كون الجائزه منها]

لا إشكال فيها في جواز الأخذ و حليّه التصرف؛ للأصل و الإجماع و الأخبار الآتيه، لكن ربما يوهم بعض الأخبار أنه يشترط في حلّ مال الجائر ثبوت مال حلال له، مثل ما عن

ص: ١٦٥:

١-١) لم ترد «أنّ» في «ش».

٢-٢) شطب على «هو» في «ف» و «ن».

٣-٣) شطب على «هو» في «ن».

الاحتجاج عن الحميري، أنه كتب إلى صاحب الزمان عجل الله فرجه يسأله عن الرجل يكون من وكلاء الوقف مستحلاً (١) لما في يده، ولا يتورع (٢) عن (٣) أخذ ماله، ربما نزلت في قريه (٤) وهو فيها، أو أدخل (٥) منزله و قد حضر طعامه، فيدعوني إليه، فإن لم آكل (٦) عاداني عليه (٧)، فهل يجوز لي أن آكل من طعامه، أو أتصدق بصدقه؟ و كم مقدار الصدقه؟ و إن أهدى هذا الوكيل هديه إلى رجل آخر (٨) فيدعوني إلى أن أنال منها، و أنا أعلم أن الوكيل لا يتورع عن أخذ ما في يده، فهل عليّ فيه (٩) شيء إن أنا نلت منه؟ (١٠).

الجواب: «إن كان لهذا الرجل مال أو معاش غير ما في يده،

ص: ١٦٦

- ١-١) في الوسائل و نسخه بدل «ش»: مستحلٌّ.
- ٢-٢) في المصدر و نسخه بدل «ش»: ولا يرع.
- ٣-٣) في «ف»: من.
- ٤-٤) في المصدر و «ص»: قريته.
- ٥-٥) في «خ»: أو أدخل.
- ٦-٦) في المصدر و «ص»: و نسخه بدل «ش» زياده: من طعامه، و في مصححه «م»: طعامه.
- ٧-٧) لم ترد «عليه» في غير «ش».
- ٨-٨) ورد في «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع» بدل عبارته: «و إن أهدى إلى آخر» العبارة التاليه: و إن أهدى إلى هذا الوكيل.
- ٩-٩) لم ترد «فيه» في «ف»، «خ»، «م» و «ع».
- ١٠-١٠) عبارته: «إن أنا نلت منه» من «ش» و المصدر.

فأقبل برّه (١)، وإلا فلا (٢)؛ بناءً على أنّ الشرط في الحلّيه هو وجود مال آخر، فإذا لم يعلم به لم يثبت الحلّ، لكن هذه الصورة قليلة (٣) التحقّق.

و أمّا الثانيه، [ان يعلم بوجود مال محرّم للجائر لكن لا يعلم بكون الجائزه منها]

[الحاله الأولى أن تكون الشبهه غير محصوره]

فإن كانت الشبهه فيها غير محصوره، فحكمها كالصوره الأولى، وكذا إذا كانت محصوره بين ما لا يبتلى المكلف به وبين ما من شأنه الابتلاء به، كما إذا علم أنّ الواحد المرّد بين هذه الجائزه وبين أمّ ولده المعدوده من خواصّ نسائه مغصوب؛ وذلك لما تقرّر في الشبهه المحصوره (٤) من اشتراط (٥) تعلّق التكليف فيها بالحرام الواقعي بكون كلّ من المشتبهين بحيث يكون التكليف بالاجتناب عنه منجزاً لو فرض كونه هو المحرّم الواقعي، لا مشروطاً بوقت الابتلاء المفروض انتفاؤه في أحدهما (٦) في المثال؛ فإنّ التكليف حينئذٍ (٧) غير منجز بالحرام الواقعي على أيّ تقدير؛ لاحتمال كون المحرّم في المثال هي أمّ الولد، وتوضيح المطلب في محلّه.

ص: ١٦٧

١-١) في المصدر: فكل طعامه و أقبل برّه.

٢-٢) الاحتجاج ٣٠٦:٢، والوسائل ١٦٠:١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٥.

٣-٣) كذا في «ص»، وفي سائر النسخ: قليل.

٤-٤) راجع فرائد الأصول: ٤١٩ (التنبيه الثالث).

٥-٥) في «ش» زياده: تنجز.

٦-٦) شطب في «ف» على عبارته: «المفروض انتفاؤه في أحدهما» و كتب بدله: إذا فرض عدم ابتلائه بأحدهما.

٧-٧) من «ف» فقط.

ثم إنه صرح جماعه (١) بكراهه الأخذ، و عن المنتهى (٢) الاستدلال له باحتمال الحرمة، و بمثل قولهم عليهم السلام (٣): «دع ما يريبك» (٤)، و قولهم:

«من ترك الشبهات نجا من المحرّمات... إلخ» (٥).

و ربما يزداد على ذلك: بأن أخذ المال منهم يوجب محبتهم؛ فإنّ القلوب مجبولة على حبّ من أحسن إليها، و يترتب عليه (٦) من المفاسد ما لا يخفى.

و فى الصحيح: «إنّ أحدكم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلّا أصابوا من دينه مثله» (٧).

و ما (٨) عن الإمام الكاظم من (٩) قوله عليه السلام: «لو لا أنّى أرى من

ص: ١٦٨

١ - ١) كالعلاّمه فى المنتهى ١٠٢٦:٢، و الشهيد الثانى فى المسالك ٣:١٤١، و المحقّق الأردبيلى فى مجمع الفائده ٨٦:٨، و المحدث البحرانى فى الحدائق ١٨:٢٦١، و السيد الطباطبائى فى الرياض ١:٥٠٩، و السيد المجاهد فى المناهل ٣٠٣:٣.

٢ - ٢) تقدّم التخرىج عنه.

٣ - ٣) فى «ف»: و لمثل قولهم، و فى «ن»: و بمثل قوله، و فى سائر النسخ: و لمثل قوله.

٤ - ٤) الوسائل ١٨:١٢٧، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٥٦.

٥ - ٥) الوسائل ١٨:١١٤، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.

٦ - ٦) فى «ف» على ذلك.

٧ - ٧) الوسائل ١٢:١٢٩، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥.

٨ - ٨) شطب على «ما» فى «ف».

٩ - ٩) شطب على «من» فى «ف».

أزوجه بها (١) من عزاب آل (٢) أبي طالب لئلا ينقطع نسله ما قبلتها (٣) أبداً (٤).

ثم إنهم ذكروا ارتفاع الكراهه بأمور:

منها: إخبار المجيز بحليته (٥)، بأن يقول: هذه الجائزه من تجارتي أو زراعتي، أو نحو ذلك مما يحلّ للأخذ التصرف فيه.

و ظاهر المحكى عن الرياض (٦) تبعاً لظاهر الحدائق (٧) أنه ممّا لا خلاف فيه. و اعترف ولده قدس سرّه فى المناهل (٨) بأنّه لم يجد (٩) له مستنداً، مع أنّه (١٠) لم يحكّ التصريح به إلّا عن الأردبيلى (١١)، ثمّ عن (١٢) العلّامه الطباطبائى (١٣).

ص: ١٦٩

١-١ من «ش» و المصدر.

٢-٢ فى المصدر و نسخه بدل «ش»: بنى.

٣-٣ كذا فى «ش» و مصححه «ن» و المصدر، و فى سائر النسخ: ما قبلته.

٤-٤ الوسائل ١٥٩:١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١١.

٥-٥ فى «ش»: بحليّه.

٦-٦ الرياض ٥٠٩:١، و حكاه السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ١١٧:٤.

٧-٧ الحدائق ٢٦١:١٨.

٨-٨ المناهل: ٣٠٣.

٩-٩ كذا فى «ف»، و فى غيرها: لم نجد.

١٠-١٠ فى «ف» شطب على «مع أنّه» و كتب فوقه: و.

١١-١١ مجمع الفائدة ٨٦:٨.

١٢-١٢ فى «ف» شطب على «ثمّ عن»، و كتب فوقه: و.

١٣-١٣ حكاه السيد المجاهد فى المناهل: ٣٠٣.

و يمكن أن يكون المستند ما دلّ على قبول قول (١) ذى اليد (٢) فيعمل بقوله، كما لو قامت البينة على تملكه، و شبهه الحرمة و إن لم ترتفع بذلك، إلّا أنّ الموجب للكراهه ليس مجرد الاحتمال، و إلّا لعمت (٣) الكراهه أخذ المال من كلّ أحد، بل الموجب له: كون الظالم مظنّه الظلم و الغصب و غير متورّع عن المحارم، نظير كراهه سؤر من لا- يتوقّى النجاسه، و هذا المعنى يرتفع بإخباره، إلّا إذا كان خبره كـ «يده» مظنّه للكذب؛ لكونه ظالماً غاصباً، فيكون خبره حينئذ كـ «يده و تصرفه» غير مفيد إلّا للإباحه الظاهرية الغير المنافية للكراهه، فيخصّ (٤) الحكم برفع الكراهه بما إذا كان مأموناً فى خبره، و قد صرح الأردبيلي قدّس سرّه بهذا القيد فى إخبار و كيله (٥). و بذلك يندفع ما يقال (٦): من أنّه لا- فرق بين يد الظالم و تصرفه، و بين خبره، فى كون كلّ منهما مفيداً للملكيه الظاهرية غير منافٍ للحرمة الواقعيه المقتضيه للاحتياط، فلا- وجه لوجود الكراهه الناشئه عن حسن الاحتياط مع اليد، و ارتفاعها مع الأخبار، فتأمل.

ص: ١٧٠

١-١) لم ترد «قول» فى «ن»، و كتب عليها فى «خ»: زائد.

٢-٢) انظر الوسائل ١٨:٢١٤، الباب ٢٥ من أبواب كيفية الحكم و آداب القاضى.

٣-٣) فى «ص»: عمت.

٤-٤) فى مصححه «ن» و نسخه بدل «ص» و «ش»: فيختصّ.

٥-٥) راجع مجمع الفائدة ٨:٨٦.

٦-٦) لم نقف على القائل.

و منها: إخراج الخمس منه، حكى عن المنتهى (١) و المحقق الأردبيلي قدس سرّه (٢)، و ظاهر الرياض (٣) هنا أيضاً عدم الخلاف، و لعلّه لما ذكر في المنتهى في وجه استحباب إخراج الخمس من هذا المال:-

من أنّ الخمس مطهر للمال المختلط يقيناً بالحرام، فمحمّل الحرمة أولى بالطهر به (٤)، فإنّ مقتضى الطهاره بالخمس صيروره المال حلالاً واقعياً، فلا يبقى حكم الشبهه كما لا يبقى في المال المختلط يقيناً بعد إخراج الخمس.

نعم (٥)، يمكن الخدشه في أصل الاستدلال: بأنّ الخمس إنّما يطهر المختلط بالحرام، حيث إنّ بعضه حرام و بعضه حلال، فكأنّ الشارع جعل الخمس بدل ما فيه من الحرام، فمعنى تطهيره تخليصه بإخراج الخمس ممّا فيه من الحرام، فكأنّ المقدار الحلال طاهر (٦) في نفسه إلّا أنّه قد تلوث بسبب الاختلاط مع الحرام (٧) بحكم الحرام و هو وجوب

ص: ١٧١

١- (١) المنتهى ١٠٢٥:٢.

٢- (٢) مجمع الفائدة ٨٧:٨.

٣- (٣) الرياض ٥٠٩:١.

٤- (٤) كذا في «ف» و «ن»، و في «خ»، «م»، «ع» و «ص»: بالطهره، و في «ش»: بالتطهير به.

٥- (٥) في نسخه بدل «ش»: «لكن»، و شطب في «ف» على «نعم» و كتب بدله: «لكن».

٦- (٦) كذا في «ف»، و في غيرها: فكان المقدار الحلال طاهراً.

٧- (٧) في هامش «ص» زياده: فصار محكوماً صحّ.

الاجتناب، وإخراج الخمس مطهر له عن هذه القذاره (١) العَرَضِيَّة، و أما المال المحتمل لكونه بنفسه حراماً و قذراً ذاتياً فلا معنى لتطهره (٢) بإخراج خمسه، بل المناسب لحكم الأصل - حيث جعل الاختلاط قذاره عَرَضِيَّة - كون الحرام قذر العين، و لازمه أن المال المحتمل الحرمه غير قابل للتطهير فلا بد من الاجتناب عنه.

نعم، يمكن أن يستأنس أو يستدل على استحباب الخمس بعد فتوى النهايه (٣) التي هي كالروايه، ففيها (٤) كفايه في الحكم بالاستحباب (٥)، و كذلك فتوى السرائر (٦) مع عدم العمل فيها إلا بالقطعيات بالموثقه المسئول فيها عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل، قال عليه السلام:

«لا، إلا أن لا يقدر على شيء يأكل ويشرب (٧) ولا يقدر على حيله (٨) فإن فعل فصار في يده شيء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت عليهم السلام» (٩)، فإن موردها و إن كان ما يقع في يده بإزاء العمل إلا أن الظاهر عدم الفرق بينه و بين ما يقع في اليد على وجه الجائزه.

ص: ١٧٢

-
- ١- ١) في «ن»، «خ»، «م» و«ع»: القذره.
 - ٢- ٢) في «ص» و«ش»: لتطهيره.
 - ٣- ٣) النهايه: ٣٥٧-٣٥٨.
 - ٤- ٤) في «ف»: فقيه.
 - ٥- ٥) عبارته «في الحكم بالاستحباب» مشطوب عليها في «ف».
 - ٦- ٦) السرائر ٢٠٣: ٢.
 - ٧- ٧) في الوسائل: و لا يشرب.
 - ٨- ٨) عبارته «على شيء إلى على حيله» من «ش» و المصدر.
 - ٩- ٩) الوسائل ١٤٦: ١٢، الباب ٤٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

و يمكن أن يستدل له أيضاً بما دلّ على وجوب الخمس في الجائزه مطلقاً، و هي عدّه أخبار مذكوره في محلّها (١)، و حيث إنّ المشهور غير قائلين بوجوب الخمس في الجائزه حملوا تلك الأخبار على الاستحباب (٢).

ثمّ إنّ المستفاد ممّا تقدّم (٣) من اعتذار الكاظم عليه السلام من قبول الجائزه بترويج عزّاب الطالبين لنا ينقطع نسلهم، و من غيره: أنّ الكراهه ترتفع بكلّ مصلحه هي أهمّ في نظر الشارع من الاجتناب عن الشبهه، و يمكن أن يكون اعتذاره عليه السلام إشاره إلى أنّه لولا صرفها فيما يصرف فيه المظالم المردوده لما قبلها، فيجب أو ينبغي أن يأخذها ثم يصرفها في مصارفها (٤).

و هذه الفروع كلّها بعد الفراغ عن إباحه أخذ الجائزه، و المتفق عليه من صورها: صوره عدم العلم بالحرام في ماله أصلاً، أو العلم

ص: ١٧٣

١- (١) الوسائل ٣٥٠:٦، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥ و ٧.

٢- (٢) لم نجد التصريح به في كلمات الأصحاب، نعم مقتضى فتوى المشهور بعدم وجوب الخمس في الجوائز و الهدايا حمل تلك الأخبار على الاستحباب، قال المحقق السيزواري قدّس سرّه في الذخيره (٤٨٣): «المشهور بين الأصحاب وجوب الخمس في جميع أنواع التكبّس: من تجاره و صناعه و زراعه و غير ذلك عدا الميراث و الصداق و الهبه»، و مثله في الحدائق ٣٥١:١٢ و ٣٥٢. ٣- (٣) في الصفحه ١٧٠-١٧١.

٤- (٤) العبارة في غير «ش» هكذا: «ثمّ يصرفها في مصارف الحرام»، لكن شطب عليها في «ف»، و ورد في هامش «ن»، «م» و «ص» بعد كلمه «الحرام»: «المجهول المالك - صح».

بوجود الحرام مع كون الشبهه غير محصوره، أو محصوره ملحقه بغير المحصوره، على ما عرفت.

[الحاله الثانيه]

و إن كانت الشبهه محصوره

بحيث تقتضى قاعده الاحتياط لزوم الاجتناب عن الجميع؛ لقابليه تنجز التكليف بالحرام المعلوم إجمالاً، فظاهر جماعه-المصرّح به فى المسالك و غيره-الحلّ و عدم لحوق حكم الشبهه المحصوره هنا.

قال فى الشرائع: جوائز السلطان الظالم (١) إن علمت حراماً بعينها فهى حرام (٢)، و نحوه عن نهايه الأحكام (٣) و الدروس (٤) و غيرهما (٥).

قال فى المسالك: التقييد بالعين إشاره إلى جواز أخذها و إن علم أنّ فى ماله مظالم، كما هو مقتضى حال الظالم، و لا يكون حكمه حكم المال المختلط بالحرام فى وجوب اجتناب الجميع؛ للنصّ على ذلك (٦)، انتهى.

أقول: ليس فى أخبار الباب ما يكون حاكماً على قاعده الاحتياط فى الشبهه المحصوره، بل هى مطلقه أقصاها كونها من قبيل

ص: ١٧٤

١-١) فى «ش»: جوائز السلطان الجائر، و فى المصدر: جوائز الجائر.

٢-٢) الشرائع ١٢: ٢.

٣-٣) نهايه الأحكام ٥٢٥: ٢.

٤-٤) الدروس ١٧٠: ٣.

٥-٥) كالكفايه: ٨٨، و الرياض ٥٠٩: ١.

٦-٦) المسالك ١٤١: ٣، و راجع النصّ فى الوسائل ١٥٦: ١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به.

قولهم عليهم السلام: «كلّ شيء لك حلال» (١)، أو «كلّ شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال» (٢).

و قد تقرّر (٣) حكمه قاعده الاحتياط على ذلك، فلا بدّ حينئذٍ من حمل الأخبار على مورد لا تقتضى القاعده لزوم الاجتناب عنه، كالشبهه الغير المحصوره أو المحصوره التي (٤) لم يكن كل من احتمالاتها (٥) مورداً لابتلاء المكلف، أو على أنّ ما يتصرّف فيه الجائر بالإعطاء يجوز أخذه؛ حملاً لتصرّفه على الصحيح، أو لأنّ تردّد الحرام بين ما ملكه الجائر و بين غيره (٦)، من قبيل التردّد بين ما ابتلى به المكلف، و ما لم يبتل به، و هو ما لم يعرضه الجائر لتمليكه (٧)، فلا يحرم قبول ما ملكه، لدوران الحرام بينه و بين ما لم يعرضه لتمليكه، فالتكليف بالاجتناب عن الحرام الواقعي غير منجز عليه كما أشرنا إليه سابقاً (٨)،

ص: ١٧٥

١-١) الوسائل ١٢:٦٠، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤، و فيه: هو لك حلال.

٢-٢) الوسائل ١٢:٥٩، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

٣-٣) انظر فرائد الأصول: ٤٠٣.

٤-٤) في غير «ش»: المحصور الذي.

٥-٥) في غير «ش»: محتملاته.

٦-٦) شطب في «ف» على «غيره»، و كتب بدله بخط مغاير لخط المتن: «ما لم يعرضه الجائر لتمليكه».

٧-٧) شطب في «ف» على عبارته: «و هو ما لم يعرضه الجائر لتمليكه»، و كتب عليه في «م»، «خ» و «ش»: نسخه.

٨-٨) في الصفحة ١٦٩.

فلو فرضنا مورداً خارجاً عن هذه الوجوه المذكوره، كما إذا أراد أخذ شيء من ماله مقاصه، أو أذن له الجائر في أخذ شيء من أمواله على سبيل التخيير (1)، أو علم أنّ المجيز قد أجازته من المال المختلط في اعتقاده بالحرام-بناء (2) على أنّ اليد لا تؤثر في حلّ ما كلف (3) ظاهراً بالاجتناب عنه (4)، كما لو علمنا أنّ الشخص أعارنا أحد الثوبين المشتبهين في نظره، فيأنه لا يحكم بطهارته-فالحكم في هذه الصور (5) بجواز أخذ بعض ذلك مع العلم بالحرام فيه (6)، و طرح قاعده الاحتياط في الشبهه المحصوره في غايه الإشكال، بل الضعف.

فلنذكر النصوص الواردة في هذا المقام، و نتكلم في مقدار شمول كلّ واحد منها بعد ذكره (7) حتى يعلم عدم نهوضها للحكومه على القاعده.

فمن الأخبار التي استدللّ بها في هذا المقام: قوله عليه السلام: «كلّ شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه

ص: ١٧٦

١-١) وردت عبارته: «أو أذن له إلى التخيير» في «خ»، «م»، «ع»، و«ص» بعد قوله: «أو علم أنّ المجيز قد أجازته».

٢-٢) من «ش» و مصححه «ن».

٣-٣) كذا في «ش» و مصححه «ف» و«ن» و نسخه بدل «ص»، و العبارة في «خ»، «م»، «ع»، و«ص» هكذا: لا تؤثر فيه لما كلف.

٤-٤) عنه «من «ش» و مصححه «ن».

٥-٥) كذا في «ش» و مصححه «ف» و«ن»، و في غيرها: الصورة.

٦-٦) في نسخه بدل «ش»: عنه.

٧-٧) بعد ذكره «مشطوب عليها في «ف».

فتدعه» (١)، وقوله عليه السلام: «كلّ شيء لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه» (٢).

ولا يخفى أنّ المستند في المسألة لو كان مثل هذا لكان الواجب إمّا التزام أنّ القاعده في الشبهه المحصوره عدم وجوب الاحتياط مطلقاً، كما عليه شردمه من متأخري المتأخرين (٣)، أو أنّ مورد الشبهه المحصوره من جوائز الظلمه خارج عن عنوان الأصحاب، و على أى تقدير فهو على طرف النقيض ممّا تقدّم عن المسالك (٤).

و منها: صحيحه أبى ولاد، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

ما ترى فى رجل يلى أعمال السلطان ليس له مكسب إلّا من أعمالهم، و أنا أمرّ به و أنزل عليه فيضيّفنى و يحسن إلّى، و ربما أمر لى بالدرهم و الكسوه، و قد ضاق صدرى من ذلك؟ فقال لى: كلّ و خذ منها (٥)، فلك المهنأ (٦)، و عليه الوزر (٧)» (٨).

و الاستدلال به على المدعى لا يخلو عن نظر؛ لأنّ الاستشهاد إن

ص: ١٧٧

١- (١) الوسائل ١٢: ٥٩، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

٢- (٢) الوسائل ١٢: ٦٠، نفس الباب، الحديث ٤، و فيه: «حتى تعلم أنّه حرام بعينه».

٣- (٣) لم نقف عليهم.

٤- (٤) راجع الصفحه ١٧٦.

٥- (٥) فى مصححه «ص» و المصدر: منه.

٦- (٦) فى نسخه بدل «م» و «ش» و نسخه بدل المصدر: الحظّ.

٧- (٧) فى غير «ش» زياده: الخير، و الظاهر أنّه لا حاجه إليه؛ لأنّ الخبر مذکور بتمامه.

٨- (٨) الوسائل ١٢: ١٥٦، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

كان من حيث حكمه عليه السلام بحلّ مال العامل المّجيز للسائل، فلا- يخفى أنّ الظاهر من هذه الروايه و من غيرها من الروايات: حرمة ما يأخذه عمّال السلطان بإزاء عملهم له، و أنّ العمل للسلطان من المكاسب المحرمة، فالحكم بالحلّ ليس إلّا من حيث احتمال كون ما يعطى من غير أعيان ما يأخذه من السلطان، بل ممّا اقترضه أو اشتراه فى الذمّه، و أمّا من حيث إنّ ما يقع من العامل بيد السائل لكونه من (١) مال السلطان حلال لمن وجده، فيتّم الاستشهاد.

لكن فيه مع أنّ الاحتمال الأوّل مسقط للاستدلال على حلّ المشتبه المحصور الذى تقضى (٢) القاعده لزوم الاحتياط فيه؛ لأنّ الاعتماد حينئذٍ على اليد، كما لو فرض مثله فى غير الظلمه-: أنّ الحكم بالحلّ على هذا الاحتمال غير وجيه، إلّا على تقدير كون المال المذكور من الخراج و المقاسمه المباحين للشيعة؛ إذ لو كان من صلب مال السلطان أو غيره لم يتّجه حلّه لغير المالك بغير رضاه؛ لأنّ المفروض حرمة على العامل؛ لعدم احترام عمله.

و كيف كان، فالروايه إمّا من أدلّه حلّ مال السلطان، المحمول (٣) بحكم الغلبه إلى (٤) الخراج و المقاسمه، و إمّا من أدلّه حلّ المال المأخوذ من المسلم؛ لاحتمال كون المعطى مالكاً له، و لا اختصاص له بالسلطان

ص: ١٧٨

١-١ (١) لم ترد «من» فى «ف».

٢-٢ (٢) فى مصححه «ص»: تقتضى.

٣-٣ (٣) فى «خ»: المحموله.

٤-٤ (٤) فى مصححه «ن»: على.

أو عماله أو مطلق الظالم أو غيره، و أين هذا من المطلب الذي هو حلّ ما في يد الجائر مع العلم إجمالاً بحرمه بعضه، المقتضى مع حصر الشبهه للاجتنااب عن جميعه؟ و ممّا ذكرنا يظهر الكلام فى مصحّحه (١) أبى المغراء (٢): «أمرّ بالعامل فيجيزنى بالدرهم أخذها؟ قال: نعم، قلت: و أحجّ بها؟ قال (٣) نعم، و حجّ بها» (٤).

و روايه محمد بن هشام: «أمرّ بالعامل فيصلنى بالصله (٥) أقبليها؟ قال: نعم. قلت: و أحجّ بها (٦)؟ قال: نعم و (٧) حجّ بها (٨)» (٩).

و روايه (١٠) محمد بن مسلم و زراره عن أبى جعفر عليه السلام: «جوائز السلطان ليس بها بأس» (١١).

ص: ١٧٩

-
- ١-١) فى «م»: صحيجه.
 - ٢-٢) فى «ف»، «ع»، «ش» و ظاهر «ص»: المعزرا.
 - ٣-٣) عباره «نعم، قلت: و أحجّ بها؟ قال:» من «ش» و المصدر.
 - ٤-٤) الوسائل ١٥٦:١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢ و ذيله.
 - ٥-٥) كذا فى «ش» و مصححه «م»، و فى «ف»، «ن»، «خ»، و «ع»: الصله.
 - ٦-٦) فى المصدر و مصححه «ص»: منها.
 - ٧-٧) عباره «نعم و» من «ش» و مصححه «م».
 - ٨-٨) فى المصدر و مصححه «ص»: منها.
 - ٩-٩) الوسائل ١٥٧:١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.
 - ١٠-١٠) كذا فى «ش» و مصححه «ن»، و فى سائر النسخ: و أمّا روايه.
 - ١١-١١) الوسائل ١٥٧:١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥، و الروايه مضمرة، و فيها: «جوائز العمال...».

إلى غير ذلك من الإطلاقات التي لا تشمل من صورته العلم الإجمالي بوجود الحرام إلا الشبهه غير المحصوره.

و على تقدير شمولها لصوره العلم الإجمالي مع انحصار الشبهه، فلا تجدى؛ لأنّ الحلّ فيها مستند إلى تصرّف الجائر بالإباحه و التمليك، و هو محمول على الصحيح، مع أنّه لو أغمض النظر عن هذا أو رُدّ بشمول (١) الأخبار لما إذا أجاز الجائر من المشتبهات في نظره بالشبهه المحصوره- ولا يجرى هنا أصاله الصحه في تصرّفه- يمكن (٢) استناد الحلّ فيها إلى ما ذكرنا سابقاً (٣)، من أنّ تردّد الحرام بين ما أباحه الجائر أو ملكه و بين ما بقى تحت يده من الأموال التي لا دخل فيها للشخص المجاز، تردّد بين ما ابتلى به المكلف من المشتبهين و بين ما لم يتبلّ به، و لا- يجب الاجتناب حينئذٍ عن شيء منهما، من غير فرق بين هذه المسأله و غيرها من موارد الاشتباه، مع كون أحد المشتبهين مختصاً بابتلاء المكلف به.

ثمّ لو فرض نصّ مطلق في حلّ هذه الشبهه مع قطع النظر عن تصرّف و عدم الابتلاء بكلا المشتبهين، لم ينهض للحكومه على قاعده الاحتياط في الشبهه المحصوره، كما لا ينهض ما تقدّم من قولهم عليهم السلام:

«كلّ شيء حلال... إلخ».

ص: ١٨٠

١- ١) كذا في «ش» و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: لشمول.

٢- ٢) كذا في «ف»، «ش» و مصححه «ن»، و في مصححه «ص»: فيمكن، و في سائر النسخ: و يمكن.

٣- ٣) في غير «ش»: ما ذكر سابقاً.

و ممّا ذكرنا يظهر: أنّ إطلاق الجماعه (١) لِحِلِّ ما يعطيه الجائر مع عدم العلم بحرمة عيناً: إن كان شاملاً لصوره العلم الإجمالي بوجود حرام في الجائزه مرّد بين هذا و بين غيره مع انحصار الشبهه، فهو مستند إلى حمل تصرّفه على الصّحّه أو إلى عدم الاعتناء بالعلم الإجمالي؛ لعدم ابتلاء المكلف بالجميع، لا لكون هذه المسأله خارجة بالنصّ عن (٢) حكم الشبهه المحصوره.

نعم، قد يخدش في حمل تصرّف الظالم على الصحيح من حيث إنّهُ مُقدم على التصرّف فيما في يده من المال المشتمل على الحرام على وجه عدم المبالاه بالتصرّف في الحرام، فهو كمن أقدم على ما في يده من المال المشتبّه المختلط عنده بالحرام، و لم يقل أحد بحمل تصرّفه حينئذٍ على الصحيح.

لكن الظاهر أنّ هذه الخدشه غير مسموعه عند الأصحاب؛ فإنّهم لا يعتبرون في الحمل على الصحيح احتمال تورّع المتصرّف عن التصرّف الحرام لكونه حراماً، بل يكتفون باحتمال صدور الصحيح منه و لو لدواعٍ أُخر.

و أمّا عدم الحمل فيما إذا أقدم المتصرّف على الشبهه المحصوره الواقعه تحت يده؛ فلفساد تصرّفه في ظاهر الشرع، فلا يحمل على الصحيح الواقعي، فتأمل، فإنّ المقام لا يخلو عن إشكال.

و على أيّ تقدير، فلم يثبت من النصّ و لا الفتوى -مع اجتماع

ص: ١٨١

١-١) المتقدّم ذكرهم في الصفحه ١٧٦.

٢-٢) كذا في «ف» و نسخه بدل «م»، و في سائر النسخ: من.

شروط إعمال قاعده الاحتياط في الشبهه المحصوره عدم بوجوب الاجتناب في المقام، وإلغاء (١) تلك القاعده.

وأوضح ما في هذا الباب من عبارات الأصحاب ما في السرائر، حيث قال: إذا كان يعلم أنّ فيه شيئاً مغصوباً إلاّ أنّه غير متميّز العين، بل هو مخلوط في غيره من أمواله أو غلاته التي يأخذها على جهه الخراج، فلا بأس بشرائه منه و قبول صلته؛ لأنّها صارت بمنزله المستهلك؛ لأنّه غير قادر على ردّها بعينها (٢)، انتهى.

وقريب منها ظاهر عباره النهايه (٣) بدون ذكر التعليل، ولا ريب أنّ الحلّى لم يستند في تجويز أخذ المال المرّد إلى النصّ، بل إلى ما زعمه من القاعده، ولا يخفى عدم تماميتها (٤)، إلاّ أن يريد به الشبهه الغير المحصوره بقرينه الاستهلاك، فتأمل (٥).

الصوره الثالثه: أن

الصوره الثالثه: أن (٦) يعلم تفصيلاً حرمة ما يأخذه،

ولا إشكال (٧) في حرمة حينئذٍ على الآخذ (٨)، إلاّ أنّ الكلام في حكمه إذا وقع في يده،

ص: ١٨٢

١-١) كذا في «ش» و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: إبقاء.

٢-٢) السرائر ٢٠٣: ٢.

٣-٣) النهايه: ٣٥٨.

٤-٤) في «ف»: تمامها.

٥-٥) لم ترد «فتأمل» في «ف».

٦-٦) وردت العبارة في «ش» هكذا: و أمّا الصوره الثالثه: فهو أن.

٧-٧) في «ش»: فلا إشكال.

٨-٨) العبارة في «ف» هكذا: و لا إشكال حينئذٍ في حرمة على الآخذ.

فنقول: علمه بحرمة إما أن يكون قبل وقوعه في يده، وإما أن يكون بعده.

فإن كان قبله لم يجز له أن يأخذه بغير يده الرد إلى صاحبه، سواء أخذه اختياراً أو تقيته؛ لأنَّ أخذه بغير هذه اليه (١) تصرّف لم يعلم رضا صاحبه به، والثقيه تتأدى (٢) بقصد الرد، فإن أخذه بغير هذه اليه كان غاصباً ترتب عليه أحكامه. وإن أخذه بيه الرد كان محسناً، و كان في يده أمانه شرعيه.

و إن كان العلم به بعد وقوعه في يده كان كذلك أيضاً، و يحتمل قوياً الضمان هنا؛ لأنه أخذه بيه التملك، لا بيه الحفظ و الرد، و مقتضى عموم «على اليد» (٣) الضمان.

و ظاهر المسالك عدم الضمان رأساً مع القبض جاهلاً، قال: لأنه يد أمانه فيستصحب (٤). و حكى موافقته عن العلماء الطباطبائي رحمه الله في مصابيح (٥)، لكن المعروف من المسالك (٦) و غيره (٧) في مسأله ترتب الأيدي على مال الغير، ضمان كل منهم و لو مع الجهل، غايه الأمر

ص: ١٨٣

١-١) عبارته «بغير هذه النيه» مشطوب عليها في «ف» ظاهراً.

٢-٢) كذا في «ن» و «ص»، و في «ف»، «خ»، «م» و «ع»: تنادى، و في «ش»: تتنادى.

٣-٣) عوالي اللآلى ٢٢٤: ١، الحديث ١٠٦، و الصفحة ٣٨٩، الحديث ٢١.

٤-٤) المسالك ١٤٢: ٣.

٥-٥) حكاة صاحب الجواهر في الجواهر ١٧٩: ٢٢، و انظر المصابيح (مخطوط): ٥٥.

٦-٦) المسالك (الطبعة الحجرية) ٢٠٥: ٢.

٧-٧) راجع جامع المقاصد ٢٢٥: ٦.

رجوع الجاهل على العالم إذا لم يُقدم على أخذه مضموناً، ولا إشكال عندهم ظاهراً في أنه لو استمرَّ جهل القابض المتَّهب إلى أن تلف في يده كان للمالك الرجوع عليه، ولا- رافع (١) يقينياً (٢) لهذا المعنى مع حصول العلم بكونه مال الغير، فيستصحب الضمان لا عدمه.

و ذكر في المسالك في من استودعه الغاصب مالاً مغصوباً: أنه لا يردّه إليه مع الإمكان، ولو أخذه منه قهراً ففي الضمان نظر، و الذي يقتضيه قواعد الغصب أنّ للمالك الرجوع على أيهما شاء و إن كان قرار الضمان على الغاصب (٣)، انتهى.

و الظاهر أنّ مورد كلامه: ما إذا أخذ الودعي المال من الغاصب جهلاً بغصبه ثم تبين له، و هو الذي حكم فيه هنا بعدم الضمان لو استردّه الظالم المجيز أو تلف بغير تفريط.

و على أيّ حال، فيجب على المُجاز ردّ الجائز بعد العلم بغصبيتها (٤) إلى مالكها أو وليه، و الظاهر أنه لا خلاف في كونه فورياً (٥).

نعم، يسقط بإعلام صاحبه به، و ظاهر أدلّه وجوب أداء الأمانة وجوب الإقباض، و عدم كفايه التخليه، إلّا أن يدعى أنها في مقام حرمة الحبس و وجوب التمكين، لا تكليف الأمين بالإقباض، و من هنا

ص: ١٨٤

١-١) في «ص»: و لا دافع.

٢-٢) من «ش» فقط.

٣-٣) المسالك ٩٩: ٥-١٠٠.

٤-٤) في «ف»: بغصبها.

٥-٥) كذا في «ف» و «ش» و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: ضامناً.

ذكر غير واحد (١)- كما عن التذكرة (٢) والمسالك (٣) وجامع المقاصد (٤):-

أن المراد برّد الأمانة رفع يده عنها و التخليه بينه و بينها.

و على هذا فيشكل حملها إليه؛ لأنه تصرف لم يؤذن فيه، إلا إذا كان الحمل مساوياً لمكانه الموجود فيه أو أحفظ؛ فإنّ الظاهر جواز نقل الأمانة الشرعيه من مكان إلى ما لا يكون أدون من الأوّل في الحفظ.

و لو جهل صاحبه وجب الفحص مع الإمكان؛ لتوقّف الأداء الواجب-بمعنى التمكين و عدم الحبس-على الفحص، مضافاً إلى الأمر به في الدين المجهول المالک (٥)، ثمّ لو ادّعاه مدّع، ففى سماع قول من يدّعيه مطلقاً؛ لأنّه لا- معارض له، أو مع الوصف؛ تنزيلاً له منزله اللقطه، أو يعتبر الثبوت شرعاً؛ للأصل، وجوه.

و يحتمل غير بعيد: عدم وجوب الفحص؛ لإطلاق غير واحد من الأخبار (٦)(٧).

ص: ١٨٥

١-١) راجع الحدائق ٤٢٦:٢١، و الرياض ٦٢٢:١، و الكفايه: ١٣٣، و غيرها.

٢-٢) التذكرة ٢٠٥:٢.

٣-٣) المسالك ٩٧:٥.

٤-٤) جامع المقاصد ٤٣:٦.

٥-٥) راجع الوسائل ٥٨٣:١٧، الباب ٦ من أبواب ميراث الخنثى و ما أشبهه، الحديث ١ و ٢.

٦-٦) راجع الوسائل ١٤٤:١٢، الباب ٤٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل. و ٣٥٧:١٧، الباب ٧ من أبواب اللقطه، الحديث ٢.

٧-٧) فى هامش «ف» زياده عبارته: «و إمكان الفرق بينه و بين الدين»، و الظاهر أنّ محلّها بعد قوله: «...من الأخبار».

ثم إنَّ المناط صدق اشتغال الرجل بالفحص نظير ما ذكره في تعريف اللقطه (١).

و لو احتاج الفحص إلى بذل مالٍ، كأجره دَلال صائح عليه، فالظاهر عدم وجوبه على الآخذ (٢)، بل يتولاه الحاكم ولايه عن صاحبه، ويُخرج من (٣) العين أجره الدَلال ثم يتصدَّق بالباقي إن لم يوجد (٤) صاحبه، ويحتمل وجوبه عليه؛ لتوقُّف الواجب عليه.

و ذكر جماعه (٥) في اللقطه: أنَّ أجره التعريف على الواجد، لكن حكى عن التذكرة: أنه إن قصد الحفظ دائماً يرجع أمره إلى الحاكم؛ لئذل أُجرته من بيت المال، أو يستقرض على المالك، أو يبيع بعضها إن رآه أصلح (٦)، واستوجه ذلك جامع المقاصد (٧).

ثم إنَّ الفحص لا يتقيد بالسنة، على ما ذكره الأكثر هنا (٨)، بل حدّه اليأس و هو مقتضى الأصل، إلّا أنَّ المشهور - كما في

ص: ١٨٦

١-١) راجع مفتاح الكرامه ١٦٠:٦، والجواهر ٣٨:٣٥٩، ٣٦١.

٢-٢) في غير «ش»: الواجد.

٣-٣) كذا في «ف» و«ن»، و في غيرهما: عن.

٤-٤) في نسخه بدل «ص»: يجد.

٥-٥) منهم العلامه في القواعد ١٩٨:١، والشهيد في الدروس ٨٩:٣، و السبزواري في الكفايه: ٢٣٨.

٦-٦) التذكرة ٢٥٨:٢.

٧-٧) جامع المقاصد ١٦٢:٦.

٨-٨) لم نعثر على مصرّح بهذا، و لعلمه يظهر من إطلاق من أوجب الاجتهاد، كما استظهره في المناهل: ٣٠٥، راجع: السرائر

٢٠٣:٢، و المنتهى ١٠٢٧:٢.

جامع المقاصد (١) - على أنه إذا أودع الغاصب مال الغصب لم يجز الرد إليه، بل يجب رده إلى (٢) مالكه، فإن جهل عرّف سنه ثم يتصدّق به عنه مع الضمان، و به روايه حفص بن غياث، لكن موردها في من أودعه رجل من اللصوص دراهم أو متاعاً و اللص مسلم، فهل يردّ عليه؟ فقال: «لا يرد (٣)، فإن أمكنه أن يردّه على صاحبه فعل، و إلما كان في يده بمنزله اللقطه يصيبها، فيعرّفها حولاً، فإن أصاب صاحبها ردها عليه (٤)، و إلّا تصدّق بها، فإن جاء صاحبها بعد ذلك خيره (٥) بين الغرم و الأجر، فإن اختار الأجر فالأجر له (٦)، و إن اختار الغرم غرم له و كان الأجر له (٧)» (٨).

و قد (٩) تعدّى الأصحاب من اللص إلى مطلق الغاصب، بل الظالم (١٠)، و لم يتعدّوا من الوديعة المجهول مالها إلى مطلق ما يعطيه الغاصب و لو بعنوان غير الوديعة، كما فيما نحن فيه.

ص: ١٨٧

١ - ١) جامع المقاصد ٤٦:٦.

٢ - ٢) في «ف»: على.

٣ - ٣) في «ص»: يردّها.

٤ - ٤) عبارته «ردها عليه» من «ص» و المصدر.

٥ - ٥) كذا في «ص» و المصدر، و في سائر النسخ: خير.

٦ - ٦) في «ص» و المصدر: فله الأجر.

٧ - ٧) في غير «ص» و «ش»: زياده: الخبر.

٨ - ٨) الوسائل ٣٦٨:١٧، الباب ١٨ من أبواب اللقطه.

٩ - ٩) في «ش»: و قد تقدّم.

١٠ - ١٠) عبارته «بل الظالم» من «ش» و مصححه «ن».

نعم، ذكر في السرائر في ما نحن فيه - أنه روى: أنه بمنزله اللقطه (١)، ففهم التعدي من الروايه.

و ذكر في التحرير: أنّ إجراء حكم اللقطه في ما نحن فيه ليس ببيعيد (٢)، كما أنه عكس في النهايه و السرائر (٣)، فألحقا الوديعه بمطلق مجهول المالك (٤).

و الإنصاف: أنّ الروايه يعمل بها في الوديعه أو مطلق ما أخذ من الغاصب بعنوان الحسبه للمالك، لا - مطلق ما أخذ منه حتى لمصلحه الآخذ، فإنّ الأقوى فيه تحديد التعريف فيه باليأس؛ للأصل بعد اختصاص المخرج عنه بما عدا ما نحن فيه.

مضافاً إلى ما ورد من الأمر بالتصدق بمجهول المالك مع عدم معرفه المالك، كما في الروايه الوارده في بعض عمال بني أميه - لعنهم الله - من الأمر بالصدقه بما لا يعرف صاحبه ممّا وقع في يده من أموال الناس بغير حقّ (٥).

ثمّ الحكم بالصدقه هو المشهور في ما نحن فيه، أعني جوائز الظالم، و نسبه في السرائر (٦) إلى روايه أصحابنا، فهي مرسله مجبوره

ص: ١٨٨

١ - ١) السرائر ٢٠٤: ٢.

٢ - ٢) التحرير ١٦٣: ١.

٣ - ٣) في «ش»، «ع»، «م» ورد الرمز هكذا: «ير».

٤ - ٤) النهايه: ٤٣٦، و السرائر ٢٠٤-٢٠٥ و ٢٠٥-٤٣٥.

٥ - ٥) الوسائل ١٤٤: ١٢، الباب ٤٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

٦ - ٦) السرائر ٢٠٤: ٢.

بالشهره المحققه، مؤيده بأن التصدق أقرب طرق الإيصال.

و ما ذكره الحلي (١) من إبقائها أمانه في يده و الوصيه (٢)، معروض المال (٣) للتلف، مع أنه لا- يبعد دعوى شهاده حال المالك؛ للقطع برضاه بانتفاعه بماله في الآخره على تقدير عدم انتفاعه به في الدنيا.

هذا، و العمده: ما أرسله في السرائر (٤)، مؤيداً بأخبار اللقطه (٥) و ما في حكمها (٦)، و ببعض الأخبار الوارده في حكم ما في يد بعض عميال بنى أميه، الشامل بإطلاقها (٧) لما نحن فيه من جوائز بنى أميه، حيث قال عليه السلام له (٨): «أخرج من جميع ما اكتسبت في ديوانهم، فمن عرفت منهم رددت عليه ماله، و من لم تعرف تصدقت» (٩).

و يؤيده أيضاً: الأمر بالتصدق بما يجتمع عند الصياغين من أجزاء النقدين (١٠)، و ما ورد من الأمر بالتصدق بغله الوقف المجهول أربابه (١١).

ص: ١٨٩

-
- ١-١) في السرائر ٢٠٤:٢.
 - ٢-٢) كذا، و المناسب: و الوصيه بها.
 - ٣-٣) في «ش»: للمال.
 - ٤-٤) السرائر ٢٠٤:٢.
 - ٥-٥) الوسائل ١٧:٣٤٩ و ٣٨٩، الباب ٢ و ١٨ من أبواب اللقطه.
 - ٦-٦) في «ش» و مصححه «ن»: و ما في منزلتها.
 - ٧-٧) في نسخه بدل «ص»: بإطلاقه.
 - ٨-٨) في «ع» و «ش»: قال له عليه السلام.
 - ٩-٩) الوسائل ١٢:١٤٤، الباب ٤٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول.
 - ١٠-١٠) الوسائل ١٢:٤٨٤، الباب ١٦ من أبواب الصرف، الحديث ١ و ٢.
 - ١١-١١) الوسائل ١٣:٣٠٣، الباب ٦ من أبواب أحكام الوقوف و الصدقات، الحديث الأول.

و ما ورد من الأمر بالتصدق بما يبقى في ذمّه الشخص لأجير استأجره (١). و مثل (٢) مصحّحه يونس: «فقلت: جعلت فداك (٣) كُنّا مرافقين لقوم بمكّه، فارتحلنا عنهم و حملنا بعض متاعهم بغير علم، و قد ذهب القوم و لا نعرفهم و لا نعرف أوطانهم و قد بقى المتاع عندنا، فما نصنع به؟ قال: تحمّلونه حتّى تلحقوهم بالكوفه. قال يونس: قلت له: لست أعرّفهم، و لا ندرى كيف نسأل عنهم؟ قال: فقال عليه السلام (٤): بعه و أعطِ ثمنه أصحابك. قال: فقلت (٥): جعلت فداك، أهل الولاية؟ قال: فقال:

نعم (٦)» (٧).

نعم، يظهر من بعض الروايات: أنّ مجهول المالک مال الإمام عليه السلام، كروايه داود بن أبى يزيد (٨) عن أبى عبد الله: «قال:

قال له رجل (٩) إنى قد أصبت مالاً، و إنى قد خفت فيه (١٠) على نفسى،

ص: ١٩٠

١- (١) الوسائل ١٧:٥٨٥، الباب ٦ من أبواب ميراث الخنثى، الحديث ١١.

٢- (٢) كذا فى «ف»، و فى غيرها: و مثله.

٣- (٣) عبارته «فقلت: جعلت فداك» من «ش» و المصدر.

٤- (٤) لم ترد «فقال عليه السلام» فى غير «ش».

٥- (٥) فى غير «ش» بدل «قال فقلت»: قلت.

٦- (٦) فى غير «ش»: «قال: نعم».

٧- (٧) الكافى ٥:٣٠٩، الحديث ٢٢، و أنظر الوسائل ١٧:٣٥٧، الباب ٧ من أبواب اللقطة، الحديث ٢.

٨- (٨) كذا فى «ص» و «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: أبى زيد.

٩- (٩) عبارته «عن أبى عبد الله قال: قال له رجل» من «ش» و المصدر.

١٠- (١٠) كذا فى «ف» و المصدر و نسخه بدل «ص»، و فى سائر النسخ: منه.

فلو أصبت صاحبه دفعته إليه و تخلّصت منه (١). قال: فقال له (٢) أبو عبد الله عليه السلام: لو أصبته كنت تدفعه إليه؟ فقال: إي و الله.

فقال عليه السلام: و الله (٣) ما له صاحب غيري. قال: فاستحلفه أن يدفعه إلى من يأمره. قال (٤): فحلف. قال: فاذهب و قسّمه (٥) بين (٦) إخوانك و لك الأمان ممّا خفت (٧). قال: فقسّمه بين إخوانه (٨) (٩).

هذا، و أمّا باقى (١٠) ما ذكرناه فى وجه التصدّق من أنّه إحسان، و أنّه أقرب طرق الإيصال، و أنّ الإذن فيه حاصل بشهادة الحال، فلا يصلح شىء منها للتأييد، فضلاً عن الاستدلال؛ لمنع جواز كلّ إحسان فى مال الغائب، و منع كونه أقرب طرق الإيصال، بل الأقرب دفعه إلى الحاكم الذى هو وليّ الغائب.

ص: ١٩١

١-١) فى غير «ش»: عنه.

٢-٢) فى غير «ش» بدل «قال فقال له»: فقال.

٣-٣) فى الفقيه و مصحّحه «ص»: «فلا و الله»، و فى الكافى و الوسائل: «فأنا و الله».

٤-٤) لم ترد «قال» فى غير «ص» و «ش».

٥-٥) فى «ص» و المصادر: فاقسمه.

٦-٦) فى المصادر و نسخه بدل «ص»: فى.

٧-٧) فى «ص»: خفت منه، و فى «ش»: خفته.

٨-٨) كذا فى «ش» و الفقيه، و فى الكافى و الوسائل و مصحّحه «ن»: فقسّمته بين إخواني، و فى سائر النسخ: فقسّمه بين أصحابه.

٩-٩) الوسائل ٣٥٧: ١٧، الباب ٧ من أبواب اللقطه، الحديث الأوّل.

١٠-١٠) لم ترد «باقى» فى «خ»، «م»، «ع» و «ص».

و أما شهاده الحال، فغير مطرده؛ إذ بعض الناس لا يرضى بالتصدق؛ لعدم يأسه عن وصوله إليه، خصوصاً إذا كان المالك مخالفاً أو ذمياً يرضى بالتلف ولا يرضى بالتصدق على الشيعة.

فمقتضى القاعده- لو لا ما تقدّم من النص (1)- هو لزوم الدفع إلى الحاكم، ثم الحاكم يتبع شهاده حال المالك، فإن شهدت برضاه بالصدقه أو بالإمساك، عمل عليها (2)، وإلا تخير (3) بينهما؛ لأنّ كلا منهما تصرف لم يؤذن فيه من المالك ولا بدّ من أحدهما، ولا ضمان فيهما (4).

و يحتمل قوياً تعين (5) الإمساك؛ لأنّ الشكّ في جواز التصدّق يوجب بطلانه؛ لأصالة الفساد.

و أما بملاحظه ورود النصّ بالتصدق، فالظاهر عدم جواز الإمساك أمانه؛ لأنّه تصرف لم يؤذن فيه من المالك ولا الشارع، ويبقى الدفع إلى الحاكم و التصدّق (6).

و قد يقال: إنّ مقتضى الجمع بينه، و بين دليل ولايه الحاكم هو

ص: ١٩٢

١-١) تقدّم في الصفحه ١٩١ و ما بعدها.

٢-٢) في «ش»: عليهما.

٣-٣) في «م»، «ع» و «ش»: يخير.

٤-٤) في غير «ن» و «ش»: فيها، و في هامش «ص»: فيهما.

٥-٥) في «ف»، «خ» و «ع»: تعيين.

٦-٦) شطب على عبارته «و يبقى الدفع إلى الحاكم و التصدّق» في «ف» - هنا- و كتبت في الهامش مشيراً إلى محلّها بعد قوله: «لم يؤذن فيه من المالك»، قبل خمسه أسطر.

التخيير بين الصدقه و الدفع إلى الحاكم، فلكلّ منهما الولايه.

و يشكل بظهور النصّ في تعيين التصدّق. نعم، يجوز الدفع إليه من حيث ولايته على مستحقّي الصدقه و كونه أعرف بمواقعها.

و يمكن أن يقال: إنّ أخبار التصدّق واردة في مقام إذن الإمام عليه السلام بالصدقه، أو محموله على بيان المصرف، فإنّك إذا تأملت كثيراً من التصرفات الموقوفه على إذن الحاكم وجدتها واردة في النصوص على طريق الحكم العام، كإقامه البيئه و الإحلاف و المقاصه.

و كيف كان، فالأحوط - خصوصاً بملاحظه ما دلّ (١) على أنّ مجهول المالك مال الإمام عليه السلام - مراجعه الحاكم في الدفع إليه أو استئذانه، و يتأكد ذلك في الدين المجهول المالك؛ إذ الكلّي لا يتشخص للغريم إلّا بقبض الحاكم الذي هو وليه و إن كان ظاهر الأخبار الوارده فيه (٢) ثبوت الولايه للمديون.

ثمّ إنّ حكم تعذّر الإيصال إلى المالك المعلوم تفصيلاً حكم جهاله المالك و تردده بين غير محصورين في التصدّق استقلالاً أو بإذن الحاكم، كما صرح به جماعه، منهم المحقق في الشرائع (٣) و غيره (٤).

ثمّ إنّ مستحقّ هذه الصدقه هو الفقير؛ لأنّه المتبادر من إطلاق

ص: ١٩٣

١- ١) الوسائل ١٧:٣٥٧، الباب ٧ من أبواب اللقطه، الحديث الأوّل.

٢- ٢) انظر الصفحه ١٩٢ و ما بعدها.

٣- ٣) الشرائع ١٣:٢.

٤- ٤) مثل العلامه في التحرير ١:١٦٣، و السبزواري في الكفايه: ٨٨، و الطباطبائي في الرياض ١:٥٠٩، و ولده المجاهد في المناهل: ٣٠٤.

الأمر بالتصدّق. و في جواز إعطائها للهاشمي قولان: من أنّها صدقه مندوبه على (١) المالك و إن وجب على من هي بيده إلّا أنّه نائب كالوكيل و الوصي، و من أنّها (٢) مال تعين صرفه بحكم الشارع، لا- بأمر المالك حتّى تكون مندوبه، مع أنّ كونها من المالك غير معلوم فلعلّها ممّن تجب عليه.

ثمّ إنّ في الضمان- لو ظهر المالك و لم يرضَ بالتصدّق و عدمه مطلقاً أو بشرط عدم ترتّب يد الضمان- كما إذا أخذه من الغاصب حسبه لا بقصد التملك- وجوهاً (٣)؛ من أصله براءة ذمّه المتصدّق، و أصله لزوم الصدقه بمعنى عدم انقلابها عن الوجه الذي وقعت عليه، و من عموم «ضمان من أتلف».

و لا- ينافيه إذن الشارع؛ لاحتمال أنّه أذن في التصدّق على هذا الوجه كإذنه في التصدّق باللقطه المضمونه- بلا خلاف- و بما استودع من الغاصب، و ليس هنا أمر مطلق بالتصدّق ساكت عن ذكر الضمان حتّى يستظهر منه عدم الضمان مع السكوت عنه.

و لكن يضعّف هذا الوجه: أنّ ظاهر دليل الإتلاف (٤) كونها علّه تامّه للضمان، و ليس كذلك ما نحن فيه و إيجابه للضمان مراعيّ بعدم إجازة المالك يحتاج إلى دليلٍ آخر، إلّا أن يقال: إنّّه ضامن بمجرد

ص: ١٩٤

١- ١) في مصححه «خ» و نسخه بدل «ع»: عن.

٢- ٢) في غير «ش»: أنّه.

٣- ٣) في غير «ش»: وجوه.

٤- ٤) مثل ما في الوسائل ٢٣٩: ١٨، الباب ١١ من أبواب الشهادات، الحديث ٢ و ٣.

التصدّق، و يرتفع بإجازته، فتأمل.

هذا، مع أنّ الظاهر من دليل الإِتلاف اختصاصه بالإِتلاف على المالك، لا الإِتلاف له و الإِحسان إليه، و المفروض أنّ الصدقه إنّما قلنا بها (١)؛ لكونها إحساناً و أقرب طرق (٢) الإيصال بعد اليأس من وصوله إليه.

و أمّا احتمال كون التصدّق مراعى كالفضولى فمفروض الانتفاء؛ إذ لم يقل أحد برجوع المالك على الفقير مع بقاء العين، و انتقال الثواب من شخص إلى غيره حكم شرعى.

و كيف كان، فلا مقتضى للضمان و إن كان مجرد الإيذن فى الصدقه غير مقتضى لعدمه، فلا بدّ من الرجوع إلى الأصل، لكنّ الرجوع إلى أصله البراءة إنّما يصحّ فيما لم يسبق يد الضمان، و هو ما إذا أخذ المال من الغاصب حسبه. و أمّا إذا تملكه منه ثمّ علم بكونه مغصوباً فالأجود استصحاب الضمان فى هذه الصورة؛ لأنّ المتيقّن هو ارتفاع الضمان بالتصرّف الذى يرضى به المالك بعد الاطّلاع، لا مطلقاً.

فتبيّن: أنّ التفصيل بين يد الضمان و غيرها أوفق بالقاعده، لكنّ الأوجه الضمان مطلقاً؛ إمّا تحكيمياً للاستصحاب، حيث يعارض البراءة و لو بضميمه عدم القول بالفصل، و إمّا للمرسله المتقدّمه (٣) عن السرائر،

ص: ١٩٥

١- ١) لم ترد «بها» فى «ف».

٢- ٢) فى «ن»، «ع» و «ص»: طريق.

٣- ٣) فى الصفحه ١٩٠.

و إنما لاستفاده ذلك من خبر الوديعه (١) إن لم نتعدّ (٢) عن (٣) مورده إلى ما نحن فيه من جعله بحكم اللقطه، لكن استفاد منه أنّ الصدقه بهذا الوجه حكم اليأس عن المالك.

ثمّ الضمان، هل يثبت بمجرد التصدّق و إجازته رافعه، أو يثبت بالردّ من حينه، أو من حين التصدّق؟ وجوه: من دليل الإلتلاف، و الاستصحاب، و من أصله عدم الضمان قبل الردّ، و من ظاهر الروايه المتقدّمه (٤) في أنّه بمنزله (٥) اللقطه.

و لو مات المالك، ففي قيام وارثه مقامه في إجازته التصدّق و ردّه وجه قوى؛ لأنّ ذلك من قبيل الحقوق المتعلّقه بالأموال (٦)، فيورث كغيره من الحقوق، و يحتمل العدم؛ لفرض لزوم التصدّق بالنسبه إلى العين، فلا حقّ لأحدٍ فيه، و المتيقّن من الرجوع إلى القيمه هو المالك.

و لو مات المتصدّق فرد المالك، فالظاهر خروج الغرامه من تركته؛ لأنّه من الحقوق الماليه اللازمه عليه بسبب فعله.

ص: ١٩٦

١-١) المتقدّم في الصفحه ١٨٩.

٢-٢) في «ف»: و إن لم نتعدّ.

٣-٣) في «ف» و «خ»: من.

٤-٤) و هي روايه حفص بن غياث المتقدّمه في الصفحه ١٨٩.

٥-٥) عبارته «أنّه بمنزله» من «ش».

٦-٦) كذا في «ش» و مصححه «ن»، و في «ص»: بتلك الأموال، و في «خ»، «م» و «ع»: بتلك الأموال، و في «ف»: المتعلّقه بذلك، و شطب على «بذلك» و كتب فوقه: بالأموال.

هذا كله على تقدير مباشره المتصدق له. و لو دفعه إلى الحاكم فتصدق به بعد اليأس، فالظاهر عدم الضمان؛ لبراءه ذمه الشخص بالدفع إلى ولي الغائب، و تصرف الولي كتصرف المولى عليه.

و يحتمل الضمان؛ لأن الغرامه هنا ليست (1) لأجل ضمان المال و عدم نفوذ التصرف الصادر من المتصدق حتى يفرق بين تصرف الولي و غيره؛ لثبوت الولاية للمتصدق في هذا التصرف (2) كالحاكم، و لذا لا يسترد العين من الفقير إذا رد المالك، فالتصرف لازم، و الغرامه حكم شرعي تعلق بالمتصدق كائناً من كان، فإذا كان المكلف بالتصدق هو من وقع في يده لكونه هو المأبوس و الحاكم و كياً، كان الغرم على الموكل، و إن كان المكلف هو الحاكم لوقوع المال في يده قبل اليأس عن ماله، فهو المكلف بالفحص ثم التصديق كان الضمان عليه.

و أما الصورة الرابعه: و هو

و أما الصورة الرابعه: و هو (3) ما علم إجمالاً اشتمال الجائزه على الحرام،

فإما أن يكون الاشتباه موجباً لحصول الإشاعه و الاشتراك (4)، و إما أن لا يكون.

و على الأول: فالقدر و المالك إما معلومان أو مجهولان أو مختلفان.

و على الأول: فلا إشكال. و على الثاني: فالمعروف إخراج الخمس على

ص: ١٩٧

١-١) كذا في «ص»، و في سائر النسخ: ليس.

٢-٢) في النسخ زياده: «لأن المفروض ثبوت الولاية له»، و لكن شطب عليها في «ف».

٣-٣) العبارة في «ف» هكذا: القسم الرابع فحكمه حكم الحلال المختلط بالحرام، و هو... و كتب فوق القسم الرابع: الصورة الرابعه.

٤-٤) لم ترد «و الاشتراك» في «ش».

تفصيل مذکور فی باب الخمس (۱). و لو علم القدر فقد تقدّم فی القسم الثالث. و لو علم المالك وجب التخلّص معه بالمصالحة.

و علی الثانی: فیتعیّن القرعه أو البیع و الاشتراك فی الثمن، و تفصیل ذلك كلّه فی كتاب الخمس (۲).

و اعلم، أنّ أخذ ما فی ید الظالم ینقسم باعتبار نفس الأخذ إلى الأحكام الخمسه، و باعتبار نفس المال إلى المحرّم و المكروه و الواجب.

فالمحرّم ما علم كونه مال الغير مع عدم رضاه بالأخذ. و المكروه المال المشتبه. و الواجب ما يجب استنقاذه من یده من حقوق الناس، حتّى أنه يجب علی الحاكم الشرعی استنقاذ ما فی ذمّته من حقوق الساده و الفقراء و لو بعنوان المقاصه، بل يجوز ذلك لآحاد الناس، خصوصاً نفس المستحقّين مع تعذّر استئذان الحاكم.

و كيف كان، فالظاهر أنّه لا إشكال فی كون ما فی ذمّته من قيم المتلفات غصباً من جمله ديونه، نظير ما استقرّ فی ذمّته بقرض أو ثمن مبيع أو صداق أو غيرها.

و مقتضى القاعده كونها كذلك بعد موته، فيقدّم جميع ذلك على الإرث و الوصيه، إلّا أنّه ذكر بعض الأساطين: أنّ ما فی یده من المظالم تالفاً لا يلحقه حكم الديون فی التقديم على الوصايا و الموارث؛ لعدم انصراف الدين إليه و إن كان منه و بقاء عموم الوصيه و الميراث على حاله، و للسيره المأخوذه يداً بيد من مبدأ الإسلام إلى يومنا هذا،

ص: ۱۹۸

۱-۱) راجع كتاب الخمس (للمؤلف قدّس سرّه): ۲۵۶.

۲-۲) راجع كتاب الخمس (للمؤلف قدّس سرّه): ۲۴۳، المسأله ۱۶.

فعلى هذا لو أوصى بها بعد التلف أخرجت من الثلث (١).

و فيه: منع الانصراف (٢)؛ فإننا لا نجد بعد مراجعته العرف فرقاً بين ما أتلّفه هذا الظالم عدواناً و بين ما أتلّفه نسياناً، و لا بين ما أتلّفه عدواناً هذا الظالم (٣) و بين ما أتلّفه شخص آخر من غير الظلمه، مع أنّه لا إشكال فى جريان أحكام الدين عليه فى حال حياته من جواز المقاصه من ماله كما هو المنصوص (٤)، و تعلق (٥) الخمس و الاستطاعه و غير ذلك، فلو تمّ الانصراف لزم إهمال الأحكام المنوطه بالدين وجوداً و عدماً (٦) من غير فرق بين حياته و موته.

و ما ادّعا من السيره، فهو ناشٍ من قلبه مبالاه الناس كما هو ديدنهم فى أكثر السير التى استمرّوا عليها؛ و لذا لا يفرّقون فى ذلك بين الظلمه و غيرهم ممّن علموا باشتغال ذمّته بحقوق الناس من جهه حقّ الساده و الفقراء، أو من جهه العلم بفساد أكثر معاملاته، و لا فى إنفاذ وصايا الظلمه و توريث وراثتهم بين اشتغال ذممهم بعوض المتلفات و أرش (٧) الجنایات، و بين اشتغالها بديونهم المستقرّه عليهم من معاملاتهم

ص: ١٩٩

١-١) شرح القواعد (مخطوط)، الورقه: ٣٧.

٢-٢) كذا فى النسخ، و لعلّ الأولى: عدم الانصراف، كما فى هامش «ش».

٣-٣) كذا فى «ف»، و فى غيرها: ما أتلّفه هذا الظالم عدواناً.

٤-٤) انظر الوسائل ٢٠٢: ١٢، الباب ٨٣ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

٥-٥) فى «ش»: و لعدم تعلق، و فى نسخه بدل «ن»: و عدم تعلق.

٦-٦) فى «ف»: أو عدماً.

٧-٧) فى «ف»: أو أروش.

و صدقاتهم الواجبه (١) عليهم، و لا- بين ما علم المظلوم فيه تفصيلاً، و بين ما لم يعلم؛ فإنك إذا تتبعت أحوال الظلمه وجدت ما استقرّ في ذمهم من جهه المعاوضات و المداينات مطلقاً، أو من جهه (٢) خصوص (٣) أشخاص معلومين تفصيلاً، أو مشتبهين في محصور كافياً (٤) في استغراق تركتهم المانع من التصرف فيها بالوصيه أو الإرث.

و بالجمله، فالتمسك بالسيره المذكوره أو هن من دعوى الانصراف السابقه، فالخروج بها عن القواعد المنصوصه المجمع عليها غير متوجّه.

ص: ٢٠٠

-
- ١-١) كذا في مصححه «ص»، و في غيرها: الواجب.
 - ٢-٢) لم ترد «جهه» في «ف».
 - ٣-٣) في «ش»: وجود.
 - ٤-٤) كذا في نسخه بدل «ص»، و في النسخ: كافيه.

المسأله الثالثه ما يأخذه السلطان المستحل لأخذ الخراج و المقاسمه من الأراضى باسمهما و من الأنعام باسم الزكاه،

اشاره

يجوز أن يقبض منه مجاناً أو بالمعاوضه، و إن كان مقتضى القاعده حرمة؛ لأنه غير مستحق لأخذه، فتراضيه مع من عليه الحقوق المذكوره فى تعيين شىء من ماله لأجلها فاسد، كما إذا تراضى الظالم مع مستأجر دار الغير فى دفع شىء إليه عوض الأجره، هذا مع التراضى. و أما إذا قهره على أخذ شىء بهذه العنوانات ففساده أوضح.

و كيف كان، فما يأخذه الجائر باقٍ على ملك المأخوذ منه، و مع ذلك يجوز قبضه عن الجائر بلا خلاف يعتد به بين الأصحاب، و عن بعض حكاية الإجماع عليه:

قال فى محكى التنقيح: لأنّ الدليل على جواز شراء الثلاثه من الجائر و إن لم يكن مستحقاً له: النصّ الوارد عنهم عليهم السلام، و الإجماع و إن لم يعلم مستنده، و يمكن أن يكون مستنده أنّ ذلك حقّ للأئمه عليهم السلام و قد أذنوا لشيعتهم فى شراء ذلك، فيكون تصرّف الجائر كتصرّف

الفضولى إذا انضم إليه إذن المالك (١)، انتهى.

أقول: و الأولى أن يقال (٢): إذا انضم إليه إذن متولى الملك، كما لا يخفى.

و فى جامع المقاصد: أن عليه إجماع فقهاء الإماميه، و الأخبار المتواتره عن الأئمه الهداه عليهم السلام (٣).

و فى المسالك: أطبق عليه علماؤنا، و لا نعلم فيه مخالفاً (٤).

و عن المفاتيح: أنه لا خلاف فيه (٥).

و فى الرياض: أنه (٦) استفاض نقل الإجماع عليه (٧).

و قد تأيدت دعوى هؤلاء بالشهره المحققه بين الشيخ و من تأخر عنه.

و يدلّ عليه - قبل الإجماع، مضافاً إلى لزوم الحرج العظيم فى الاجتناب عن هذه الأموال، بل اختلال النظام، و إلى الروايات المتقدمه (٨) لأخذ الجوائز من السلطان، خصوصاً الجوائز العظام التى لا يحتمل عادة أن تكون من غير الخراج، و كان الإمام عليه السلام يابى عن

ص: ٢٠٢

١- (١) التنقيح الرائع ١٩: ٢.

٢- (٢) فى «ف»: يقول.

٣- (٣) جامع المقاصد ٤٥: ٤.

٤- (٤) المسالك ١٤٢: ٣.

٥- (٥) مفاتيح الشرائع ١٠: ٣.

٦- (٦) لم ترد «أنه» فى «ف».

٧- (٧) الرياض ٥٠٨: ١.

٨- (٨) المتقدمه فى الصفحه ١٧٨ و ما بعدها.

أخذها أحياناً؛ معللاً بأن فيها حقوق الأئمة-روايات:

منها: صحيحه الحداء عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الرجل مَنَّا يشتري من السلطان (١) من إبل الصدقه و غنمها، و هو يعلم أنهم يأخذون منهم أكثر من الحق الذي يجب عليهم. قال (٢): فقال:

ما الإبل و الغنم إلّا مثل الحنطه و الشعير و غير ذلك، لا بأس به حتّى يعرف الحرام بعينه فيجتنب (٣). قلت: فما ترى فى مصدق يجيئنا فيأخذ مَنَّا (٤) صدقات أغنامنا، فنقول: بعناها، فيبيعنا إيّاها (٥)، فما ترى فى شرائها (٦) منه؟ فقال: إن كان قد أخذها و عزلها فلا بأس، قيل له:

فما ترى فى الحنطه و الشعير، يجيئنا القاسم فيقتسم لنا حظنا، و يأخذ حظّه، فيعزله (٧) بكييل، فما ترى فى شراء ذلك الطعام (٨) منه؟ فقال:

إن كان قد قبضه بكييل و أنتم حضور فلا بأس بشرائه منه من غير كيل (٩)» (١٠).

ص: ٢٠٣

١- ١) فى «ش»: من عمّال السلطان، و فى «ن»، «م» و «ع»: عن السلطان.

٢- ٢) لم ترد «قال» فى غير «ص» و «ش».

٣- ٣) فى «ف»: فليجتنب، و لم ترد الكلمه فى المصدر.

٤- ٤) لم ترد «مَنَّا» فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع».

٥- ٥) فى «ص» و المصدر: فيبيعناها.

٦- ٦) فى غير «ش»: فى شراء ذلك.

٧- ٧) كذا فى «ش» و المصدر و مصححتى «ن» و «ص»، و فى سائر النسخ: فنأخذه.

٨- ٨) لم ترد «الطعام» فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع».

٩- ٩) عبارته «شراؤه منه من غير كيل» من «ن» و «ش» و المصدر.

١٠- ١٠) الوسائل ١٦١: ١٢، ١٦٢، الباب ٥٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥.

دلّت هذه الروايه على أنّ شراء الصدقات من الأنعام و الغنمات من عمّال السلطان كان مفروغ الجواز عند السائل، و إنّما سأل أولاً: عن الجواز مع العلم الإجمالي بحصول الحرام في أيدي العمّال، و ثانياً: من جهة توهم الحرمة أو الكراهه في شراء ما يخرج في الصدقه، كما ذكر في باب الزكاه (١)، و ثالثاً: من جهة كفايه الكيل الأوّل.

و بالجمله، ففي هذه الروايه سؤالاً - و جواباً إشعار بأنّ الجواز كان من الواضحات الغير المحتاجه إلى السؤال، و إلّا لكان أصل الجواز أولى بالسؤال؛ حيث إنّ ما يأخذونه باسم الزكاه معلوم الحرمة تفصيلاً، فلا فرق بين أخذ الحقّ الذي يجب عليهم، و أخذ أكثر منه.

و يكفي قوله عليه السلام: «حتّى يعرف الحرام منه» في الدلاله على مفروغيه حلّ ما يأخذونه من الحقّ، و أنّ الحرام هو الزائد، و المراد بالحلال هو الحلال بالنسبه إلى من ينتقل إليه و إن كان حراماً بالنسبه إلى الجائر الآخذ له، بمعنى معاقبته على أخذه و ضمانه و حرمة التصرف في ثمنه.

و في وصفه عليه السلام للمأخوذ بالحليه دلاليه على عدم اختصاص الرخصه بالشراء، بل يعمّ جميع أنواع الانتقال إلى الشخص، فاندفع ما قيل: من أنّ الروايه مختصّه بالشراء فليقتصر في مخالفه القواعد عليه (٢).

ص: ٢٠٤

١- ١) راجع كتاب الزكاه (للمؤلف قدّس سرّه): ٢٢٢، المسأله ٢٥.

٢- ٢) لم نقف على القائل.

ثمّ الظاهر من الفقرة الثالثة (١): السؤال و الجواب عن حكم المقاسمه، فاعتراض الفاضل القطيفي الذي صنّف في الردّ على رساله المحقّق الكركي المسمّاه ب«قاطعه اللجاج في حلّ الخراج» رساله زيّف فيها جميع ما في رساله من أدلّه الجواز بعدم دلالة الفقرة الثالثة (٢) على حكم المقاسمه، و احتمال كون القاسم هو مزارع (٣) الأرض أو وكيله (٤)، ضعيف جداً.

و تبعه على هذا الاعتراض المحقّق الأردبيلي، و زاد عليه ما سكت هو عنه: من عدم دلالة الفقرة الأولى على حلّ شراء الزكاه، بدعوى:

أنّ قوله عليه السلام: «لا بأس حتّى يعرف الحرام منه» لا يدلّ إلّا على جواز شراء ما كان حلالاً بل مشتبهاً، و عدم جواز شراء ما كان معروفاً أنّه حرام بعينه، و لا يدلّ على جواز شراء الزكاه بعينها صريحاً.

نعم ظاهرها ذلك، لكن لا ينبغى الحمل عليه؛ لمنافاته العقل و النقل، و يمكن أن يكون سبب الإجمال منه (٥) التقيّه، و يؤيد عدم الحمل على الظاهر: أنّه غير مراد بالاتفاق؛ إذ ليس بحلال ما أخذه الجائر، فتأمل (٦)، انتهى.

ص: ٢٠٥

١-١) في «ف»، «خ»، «م»، «ع»، و «ص»: الثانيه.

٢-٢) في «ف»، «خ»، «م»، «ع»، و «ص»: الثانيه.

٣-٣) في «خ»، «ن»، «م»، «ع»، و «ص»: زارع.

٤-٤) راجع السراج الوهاج (المطبوع ضمن الخراجات): ١٠٩.

٥-٥) في نسخه بدل «ش»: فيه.

٦-٦) مجمع الفائدة ١٠١: ٨-١٠٢.

و أنت خبير بأنه ليس فى العقل ما يقتضى قبح الحكم المذكور، و أى فارق بين هذا و بين ما أحلوه عليهم السلام لشيعتهم ممّا فيه حقوقهم؟ و لا فى النقل إلّا عمومات قابله للتخصيص بمثل هذا الصحيح و غيره المشهور بين الأصحاب روايه و عملاً مع نقل الاتفاق عن جماعه (١).

و أمّا الحمل على التقيّه، فلا يجوز بمجرد معارضه العمومات، كما لا يخفى.

و منها: روايه إسحاق بن عمار، قال: «سألته عن الرجل يشتري من العامل و هو يظلم. قال: يشتري منه ما لم يعلم أنّه ظلم فيه أحداً» (٢).

وجه الدلاله: أنّ الظاهر من الشراء من العامل شراء ما هو عامل فيه، و هو الذى يأخذه من الحقوق من قبل (٣) السلطان.

نعم، لو بنى على المناقشه احتمال أن يريد السائل شراء أملاك العامل منه، مع علمه بكونه ظالماً غاصباً، فيكون سؤالاً عن معامله الظلمه، لكنّه خلاف الإنصاف و إن ارتكبه صاحب الرساله (٤).

و منها: روايه أبى بكر الحضرمى، قال: «دخلت على أبى عبد الله عليه السلام و عنده ابنه إسماعيل، فقال: ما يمنع ابن أبى سماك» (٥).

ص: ٢٠٦

١-١) الذين تقدّم ذكرهم فى الصفحه ٢٠٣.

٢-٢) الوسائل ١٦٣:١٢، الباب ٥٣ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٣-٣) لم ترد «قبل» فى «ن» و «م»، و وردت نسخه بدل فى «خ»، «ع» و «ص».

٤-٤) راجع السراج الوهاج (المطبوع ضمن الخراجيات): ١٠٧-١٠٨.

٥-٥) فى الوسائل: السمال، و فى نسختى بدله: السماك، الشمال.

أن يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفى الناس، و يعطيهم ما يعطى الناس. قال: ثم قال لى (١): لِمَ تركت عطاءك؟ قلت: مخافه على دينى.

قال: ما منع ابن أبى سماك (٢) أن يبعث إليك بعطائك، أما علم أن لك فى بيت المال نصيباً؟» (٣).

فإن ظاهره (٤) حل ما يعطى من بيت المال عطاءً أو اجره للعمل فى ما يتعلّق به، بل قال المحقّق الكركى: إن هذا الخبر نصّ فى الباب؛ لأنّه عليه السلام بيّن أن لا خوف على السائل فى دينه؛ لأنّه لم يأخذ إلّا نصيبه من بيت المال، و قد ثبت فى الأصول تعدّى الحكم بتعدّى العله المنصوصه (٥)، انتهى. و إن تعجّب منه الأردبيلى و قال: أنا ما فهمت منه (٦) دلالة ما؛ و ذلك لأنّ غايتها ما ذكر، و (٧) قد يكون شىء (٨) من بيت المال و يجوز (٩) أخذه و إعطاؤه للمستحقّين، بأن يكون مندوراً أو وصيّهم بأن يعطيهم ابن أبى سماك، و غير ذلك (١٠)، انتهى.

ص: ٢٠٧

١- ١) كذا فى «ش» و «ص»، و فى غيرهما: ثمّ قال.

٢- ٢) فى الوسائل: السمال، و فى نسختى بدله: السماك، السمال.

٣- ٣) الوسائل ١٥٧: ١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

٤- ٤) كذا، و المناسب: ظاهرها.

٥- ٥) قاطعه اللجاج (رسائل المحقّق الكركى) ٢٧٢: ١.

٦- ٦) كذا، و المناسب: «منها» كما فى المصدر.

٧- ٧) فى مصححه «ن»: و ذلك، كما فى المصدر.

٨- ٨) لم ترد «شىء» فى «ش» و المصدر.

٩- ٩) فى «ن» و «ش» و المصدر: بيت مالٍ يجوز.

١٠- ١٠) مجمع الفائدة ١٠٤: ٨، مع تفاوت.

وقد تبع في ذلك صاحب الرسالة، حيث قال: إنَّ الدليل لا إشعار فيه بالخراج (١).

أقول: الإنصاف أنَّ الرواية ظاهره في حلِّ ما في بيت المال ممَّا يأخذه الجائر.

ومنها: الأخبار الواردة في أحكام تقبيل الخراج من السلطان (٢) على وجه يستفاد من بعضها كون أصل التقبيل مسلّم الجواز عندهم.

فمنها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في جملة حديث -قال: «لا بأس بأن يتقبيل الرجل الأرض وأهلها من السلطان. و عن مزارعه أهل الخراج بالنصف و الربع و الثلث (٣)؟ قال:

نعم، لا بأس به، وقد قبل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خبيراً أعطاه (٤) اليهود، حيث (٥) فتحت عليه بالخبر (٦)، والخبر هو النصف» (٧).

ص: ٢٠٨

١-١) السراج الوهّاج (المطبوع ضمن الخراجيات): ١٠٥.

٢-٢) انظر الوسائل ١٣: ٢٦١، الباب ٢١ من أبواب أحكام الإجاره، الحديث ٣، ٤ و ٥ وغيرها.

٣-٣) في «ش»: بالنصف و الثلث و الربع.

٤-٤) كذا في «ش» و المصدر و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: أعطاه.

٥-٥) في المصدر و نسخه بدل «ص»: حين.

٦-٦) الخبر بفتح الخاء و كسرهما و سكون الباء بمعنى المخابره، و هي المزارعه ببعض ما يخرج من الأرض. (لسان العرب ١٣: ٤، مادة «خبر»).

٧-٧) الوسائل ١٣: ٢١٤، الباب ١٨ من أبواب أحكام المزارعه، الحديث ٣، و الصفحه ٢٠٠، الباب ٨ من أبواب أحكام المزارعه، الحديث ٨، و فيه: أنه سُئل عن مزارعه أهل الخراج بالربع و النصف و الثلث.

و منها: الصحيح عن إسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سألته عن الرجل يتقيل بخراج الرجال و جزیه رؤوسهم و خراج النخل و الشجر و الآجام و المصائد و السمك و الطير و هو لا يدري، لعل هذا لا يكون أبداً، أ يشتريه، و فى أى زمان يشتريه و يتقبل؟ قال: إذا علمت من ذلك شيئاً واحداً قد أدرك فاشتره و تقبل به» (١).

و نحوها الموثق المروى فى الكافى (٢) و التهذيب (٣) عن إسماعيل بن الفضل (٤) الهاشمى بأدنى تفاوت.

و رواه الفيض بن المختار، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

جعلت فداك، ما تقول فى الأرض أتقبلها من السلطان ثم أؤجرها من أكرتى (٥) على أن ما أخرج الله تعالى منها من شىء لى من ذلك النصف أو الثلث بعد حق السلطان؟ قال: لا بأس، كذلك أعامل أكرتى» (٦).

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة فى باب قبالة الأرض و استئجار أرض الخراج من السلطان ثم إجارتها للزراع بأزيد من ذلك (٧).

ص: ٢٠٩

١- (١) الفقيه ٣: ٢٢٤، الحديث ٣٨٣٢.

٢- (٢) الكافى ٥: ١٩٥، الحديث ١٢.

٣- (٣) التهذيب ٧: ١٢٤، الحديث ٥٤٤، و أنظر الوسائل ١٢: ٢٦٤، الباب ١٢ من أبواب عقد البيع، الحديث ٤.

٤- (٤) كذا فى «ص» و المصادر الحديثية، و فى سائر النسخ: الفضيل.

٥- (٥) فى «ص»: لأكرتى، و فى المصدر: أؤجرها أكرتى.

٦- (٦) الوسائل ١٣: ٢٠٨، الباب ١٥ من أبواب أحكام المزارع، الحديث ٣.

٧- (٧) الوسائل ١٣: ٢٠٧، الباب ١٥ من أبواب أحكام المزارع، و ٢٦٠، الباب ٢١ من أبواب أحكام الإجاره، و غيرهما.

وقد يستدلّ بروايات آخر (١) لا تخلو عن قصور في الدلالة:

منها: الصحيح عن جميل بن صالح، قال: «أرادوا بيع تمر عين أبي زياد (٢) و أردت أن أشتريه، فقلت: لا حتّى استأمر (٣) أبا عبد الله عليه السلام، فسألت معاذاً أن يستأمره، فسأله، فقال: قل له: يشتريه؛ فإنّه إن لم يشتريه اشتراه غيره» (٤).

و دلّلته مبتيه على كون عين زياد من الأملاك الخراجيّة، ولعلّه من الأملاك المغصوبه من الإمام أو غيره الموقوف اشتراء حاصلها على إذن الإمام عليه السلام، ويظهر من بعض الأخبار أنّ عين زياد كان ملكاً لأبي عبد الله عليه السلام (٥).

و منها: صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال: «قال لي أبو الحسن عليه السلام: ما لك لا تدخل مع عليّ في شراء الطعام، إنّي أظنّك ضيقاً؟ قلت: نعم، وإن شئت وسعت عليّ. قال: اشتريه» (٦).

و بالجملة، ففي الأخبار المتقدمه غنى عن ذلك.

ص: ٢١٠

١-١) كذا في «ص» و «ش»، و في سائر النسخ: أخرى.

٢-٢) اختلفت المصادر الحديثيه في هذه العبارة، ففي بعضها: عين أبي زياد، و في بعضها الآخر: عين أبي زياد، و في ثالث: عين ابن زياد، و في رابع: عين زياد. و الظاهر أنّها كانت لأبي عبد الله عليه السلام فغصبت منه، انظر الكافي ٣: ٥٦٩.

٣-٣) في «ص»: استأذن.

٤-٤) الوسائل ١٢: ١٦٢، الباب ٥٣ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

٥-٥) الوسائل ٦: ١٤٠، الباب ١٨ من أبواب زكاه الغلّات، الحديث ٢.

٦-٦) الوسائل ١٢: ١٦١، الباب ٥٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأوّل.

و ينبغي (١) التنبيه على أمور:

الأول إن ظاهر عبارات الأكثر، بل الكل: أن الحكم مختص بما يأخذه السلطان،

فقبل أخذه للخراج لا يجوز المعامله عليه بشراء ما في ذمّه مستعمل الأرض أو الحوالة عليه و نحو ذلك، و به صرح السيد العميد فيما حكى عن شرحه (٢) على النافع (٣)، حيث قال: إنما يحلّ ذلك بعد قبض السلطان أو نائبه، و لذا قال المصنّف: يأخذه، انتهى.

لكن صريح جماعه (٤): عدم الفرق، بل صرح المحقّق الثانی بالإجماع على عدم الفرق بين القبض و عدمه (٥)، و فى الرياض صرح بعدم الخلاف (٦).

ص: ٢١١

١-١) كذا فى «ف»، «خ» و «ص»، و فى سائر النسخ: ينبغي.

٢-٢) فى «ف»: من شرحه.

٣-٣) لم نقف فى الفهارس على شرح للسيد عميد الدين الأعرجى للنافع. نعم، قال الفاضل القطيفى فى السراج الوهاج (المطبوع ضمن الخراجيات: ١١٥): «قال الفاضل السيد ابن عبد الحميد الحسينى فى شرحه للنافع..»، و لعلّ منشأ ما نسبته المؤلف قدّس سرّه هو ما ذكره السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٢٤٧: ٤.

٤-٤) منهم: الشهيد الأول فى الدروس ١٧٠: ٣، و الفاضل المقداد فى التنقيح ١٩: ٢، و الشهيد الثانى فى المسالك ١٤٣: ٣، و راجع المناهل: ٣١٠.

٥-٥) جامع المقاصد ٤٥: ٤.

٦-٦) الرياض ٥٠٨: ١.

و هذا هو الظاهر من الأخبار المتقدمه (١) الواردة في قبالة الأرض و جزية الرؤوس، حيث دلت على أنه يحل ما في ذمه مستعمل الأرض من الخراج لمن تقبل الأرض من السلطان.

و الظاهر من الأصحاب (٢) في باب المساقاة حيث يذكرون أن خراج السلطان على مالك الأشجار إلا أن يشترط خلافه:- إجراء ما يأخذه الجائر منزله ما يأخذه العادل في براه (٣) ذمه مستعمل الأرض الذي استقرّ عليه أجرتها بأداء غيره، بل ذكروا في المزارع -أيضاً-: أن خراج الأرض كما في كلام الأكثر (٤) أو الأرض الخراجية كما في الغنية (٥) و السرائر (٦) على مالكةا، و إن كان يشكل توجيهه من جهة عدم المالك للأراضي الخراجية.

و كيف كان، فالأقوى أن المعاملة على الخراج جائزه و لو قبل قبضها.

و أما تعبير الأكثر (٧) بما يأخذه، فالمراد به إما الأعمّ ممّا بينى على

ص: ٢١٢

-
- ١- ١) في الصفحة ٢٠٩ و ما بعدها.
 - ٢- ٢) منهم الشيخ المفيد في المقنعه: ٦٣٨، و الحلبي في الكافي: ٣٤٨، و الشيخ الطوسي في النهاية: ٤٤٢، و الحلبي في السرائر ٢: ٤٥٢.
 - ٣- ٣) في «ف»، «خ» و «ص» و مصححه «ع»: إبراء.
 - ٤- ٤) انظر السرائر ٢: ١٥٣، و القواعد ١: ٢٣٨، و الكفاية: ١٢٢، و الحدائق ٢١: ٣٣٦، و غيرها.
 - ٥- ٥) الغنية (الجوامع الفقيهية): ٥٤٠.
 - ٦- ٦) السرائر ٢: ٤٤٣.
 - ٧- ٧) كالشيخ في النهاية: ٣٥٨، و القاضي في المهذب ١: ٣٤٨، و الحلبي في السرائر ٢: ٢٠٤، و المحقق في السرائر ٢: ١٣.

أخذه و (١) لو لم يأخذه فعلاً، وإمّا المأخوذ فعلاً، لكن الوجه في تخصيص العلماء العنوان به جعله كالمستثنى من جوائز السلطان، التي حكموا بوجوب ردّها على مالكيها إذا علمت حراماً بعينها، فافهم.

و يؤيد الثاني: سياق كلام بعضهم، حيث يذكرون هذه المسألة عقيب مسأله الجوائز، خصوصاً عباره القواعد، حيث صرّح بتعميم الحكم بقوله: و إن عرف (٢) أربابه (٣).

و يؤيد الأول: أنّ المحكى عن الشهيد قدّس سرّه في حواشيه على القواعد - أنه علّق على قول العلّامة: «إنّ الذى يأخذه الجائر... إلى آخر قوله»: و إن لم يقبضها الجائر (٤)، انتهى.

ص: ٢١٣

١- ١) لم ترد «و» في «خ»، «م» و «ع»، و وردت في «ن» مصححه.

٢- ٢) في «ش»: عرفت.

٣- ٣) القواعد ١: ١٢٢.

٤- ٤) حاشيه القواعد، لا يوجد لدينا، و حكاه المحقق الثاني في قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركي) ١: ٢٧٧.

الثانى هل يختص حكم الخراج من حيث الخروج عن قاعده كونه مالاً مغصوباً محرماً بمن ينتقل إليه،

فلا استحقاق للجائر فى أخذه أصلاً، فلم يمض الشارع من هذه المعامله إلا حلّ ذلك للمنتقل إليه، أو يكون الشارع قد أمضى سلطنه الجائر عليه، فيكون منعه عنه أو عن بدله المعوض عنه فى العقد معه حراماً، صريح الشهيدين (١) والمحكي عن جماعه ذلك.

قال المحقق الكركي فى رسالته: ما زلنا نسمع من كثير ممن عاصرناهم لا سيّما شيخنا الأعظم الشيخ على بن هلال قدّس سرّه، أنّه لا يجوز لمن عليه الخراج سرقته و لا جحوده و لا منعه و لا شىء منه؛ لأنّ ذلك حقّ واجب عليه (٢)، انتهى.

و فى المسالك فى باب الأرضين -: و ذكر الأصحاب أنّه لا يجوز لأحد جحدها و لا منعها، و لا التصرّف فيها بغير إذنه، بل ادعى بعضهم الاتفاق عليه، انتهى. و فى آخر كلامه أيضاً: إنّ ظاهر الأصحاب أنّ الخراج و المقاسمه لازم للجائر حيث يطلبه أو يتوقّف على إذنه (٣)، انتهى.

و على هذا عوّل بعض الأساطين فى شرحه على القواعد، حيث قال: و يقوى حرمه سرقة الحصّه و خيانتها، و الامتناع عن تسليمها و عن

ص: ٢١٤

١-١) انظر الدروس ١٧٠:٣، و المسالك ٥٥:٣ و ١٤٣.

٢-٢) قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركي) ٢٨٥:١.

٣-٣) المسالك ٥٥:٣-٥٦.

تسليم ثمنها (١) بعد شرائها إلى الجائر وإن حرمت عليه، و دخل تسليمها في الإعانة على الإثم في البدايه أو الغايه؛ لنصّ الأصحاب على ذلك و دعوى الإجماع عليه (٢)، انتهى.

أقول: إن أُريد منع الحصّه مطلقاً فيتصرّف في الأرض من دون أجره، فله وجه؛ لأنّها ملك المسلم، فلا بدّ لها من أجره تُصرف في مصالحهم، وإن أُريد منعها من خصوص الجائر، فلا دليل على حرمة؛ لأنّ اشتغال ذمّه مستعمل الأرض بالأجره لا يوجب دفعها إلى الجائر، بل يمكن القول بأنّه لا يجوز مع التمكّن؛ لأنّه غير مستحقّ فيسلم إلى العادل أو نائبه الخاص أو العام، و مع التعذّر يتولّى صرفه في المصالح حسبه.

مع أنّ في بعض الأخبار ظهوراً في جواز الامتناع، مثل صحيحه زراره: «اشترى ضريس بن عبد الملك و أخوه (٣) أرزاً من هبيرة بثلاثمائة ألف درهم. قال: فقلت له: ويلك أو ويحك انظر إلى خمس هذا المال فابعث به إليه و احتبس الباقي، فأبى عليّ و ادى المال و قدم هؤلاء فذهب أمر بني أميه. قال: فقلت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام، فقال مبادراً للجواب: هو له، هو له، هو له (٤)، فقلت له: إنّه أذاها، فعصّ عليّ

ص: ٢١٥

١-١) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: و الامتناع من تسليم ثمنها.

٢-٢) شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٣٨.

٣-٣) لم ترد في «ف»، «خ»، «م» و «ع».

٤-٤) كذا في «ف»، «ن» و «ص»، و لم ترد «هو له» الثانيه في سائر النسخ.

فإنَّ أوضح محامل هذا الخبر أن يكون الأرز من المقاسمه، و أمَّا حملة على كونه مال الناصب أعنى «هبيره» أو بعض بنى أميه، فيكون دليلاً على حلِّ مال الناصب بعد إخراج خمسه كما استظهره فى الحدائق (٢)، فقد ضَعَف فى محلّه بمنع هذا الحكم، و مخالفته لاتفاق أصحابنا كما تحقّق (٣) فى باب الخمس (٤) و إن ورد به غير واحد من الأخبار (٥).

و أمَّا الأمر بإخراج الخمس فى هذه الروايه، فلعلّه من جهه اختلاط مال المقاسمه بغيره (٦) من وجوه الحرام فيجب تخميسه، أو من جهه احتمال اختلاطه بالحرام فيستحبّ تخميسه (٧) كما تقدّم فى جوائز الظلمه (٨).

و ما روى من أنّ على بن يقطين قال له الإمام عليه السلام: «إن كنت و لا بدّ فاعلاً، فاتّق أموال الشيعة. و أنّه كان يجيها من الشيعة علانيه

ص: ٢١٦

١- (١) الوسائل ١٢:١٦١، الباب ٥٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٢- (٢) الحدائق ١٨:٢٧٠.

٣- (٣) فى «ص»: حَقَّق.

٤- (٤) انظر كتاب الخمس (للمؤلف قدس سرّه): ٢٣.

٥- (٥) الوسائل ٦:٣٤٠، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦، ٧، ٨.

٦- (٦) كذا فى «ص» و مصححه «ن»، و فى سائر النسخ: لغيره.

٧- (٧) فى «ف» شطب على «تخميسه»، و وردت الكلمه فى هامش «ن»، «خ»، «م» و «ع» بصوره نسخه بدل، و فى «خ» و «ع» زياده: فيجتنب، و فى هامشهما: فيجب - خ ل.

٨- (٨) راجع الصفحه ١٧٣ و ما بعدها.

و يردّها (١) عليهم سرّاً» (٢).

قال المحقق الكركي في قاطعه اللجاج: إنّه يمكن أن يكون المراد به ما يجعل عليهم من وجوه الظلم المحرّمه، و يمكن أن يراد به وجوه الخراج و المقاسمات و الزكوات؛ لأنّها و إن كانت حقّاً عليهم، لكنّها ليست حقّاً للجائر، فلا يجوز جمعها لأجله إلّا عند الضروره، و ما زلنا نسمع من كثيرٍ ممّن عاصرناهم لا سيما شيخنا الأعظم... إلى آخر ما تقدم نقله عن مشايخه (٣).

أقول: ما ذكره من الحمل على وجوه الظلم المحرّمه مخالف لظاهر العامّ في قول الإمام عليه السلام: «فأتق أموال الشيعة»، فلاحتمال الثاني أولى، لكن بالنسبه إلى ما عدا الزكوات؛ لأنّها كسائر وجوه الظلم المحرّمه، خصوصاً بناء على عدم الاجتزاء بها عن الزكاه الواجبه، لقوله عليه السلام: «إنّما هؤلاء قوم غصبوكم أموالكم و إنّما الزكاه لأهلها» (٤)، و قوله عليه السلام: «لا تعطوهم شيئاً ما استطعتم؛ فإنّ المال لا ينبغي أن يزكى مرّتين» (٥).

ص: ٢١٧

١-١) في «ش»: و يردّ.

٢-٢) الوسائل ١٢:١٤٠، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٨.

٣-٣) في الصفحه ٢١٦، و أنظر قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركي) ١:٢٨٥.

٤-٤) الوسائل ٦:١٧٥، الباب ٢٠ من أبواب المستحقّين للزكاه، الحديث ٦، و فيه: إنّما الصدقه لأهلها.

٥-٥) الوسائل ٦:١٧٤، الباب ٢٠ من أبواب المستحقّين للزكاه، الحديث ٣، و فيه: فإنّ المال لا يبقى على هذا أن يزكّيه مرّتين.

و فيما ذكره (١) المحقق من الوجه الثاني دلالة على أن مذهبه ليس وجوب دفع الخراج و المقاسمه إلى خصوص الجائر و جواز منعه عنه، و إن نقل بعد (٢) عن مشايخه في كلامه المتقدم (٣) ما يظهر منه خلاف ذلك، لكن يمكن بل لا يبعد أن يكون مراد مشايخه: المنع عن سرقة الخراج أو وجوده رأساً حتى عن نائب العادل، لا منعه عن خصوص الجائر مع دفعه إلى نائب العادل أو صرفه حسبه في وجوه بيت المال، كما يشهد لذلك تعليل المنع بكونه حقاً واجباً عليه؛ فإن وجوبه عليه إنما يقتضى حرمة منعه رأساً، لا عن خصوص الجائر؛ لأنه ليس حقاً واجباً له.

و لعل ما ذكرناه هو مراد المحقق، حيث نقل هذا المذهب عن مشايخه رحمهم الله بعد ما ذكره من التوجيه المتقدم بلا فصل من دون إشعار بمخالفته لذلك الوجه (٤).

و ممّا يؤيد ذلك: أنّ المحقق المذكور بعد ما ذكر أنّ هذا -يعنى حِلّ ما يأخذه الجائر من الخراج و المقاسمه- ممّا وردت به النصوص و أجمع عليه الأصحاب، بل المسلمون قاطبه، قال:
فإن قلت: فهل يجوز أن يتولّى من له النيابة حال الغيبه ذلك،

ص: ٢١٨

١- ١) في غير «ف»: و فيما ذكر.

٢- ٢) لم ترد «بعد» في «ف».

٣- ٣) في الصفحة ٢١٦.

٤- ٤) راجع قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركي) ١: ٢٨٥، و راجع الصفحة السابقه.

أعنى الفقيه الجامع للشرائط؟ قلنا: لا نعرف للأصحاب فى ذلك تصريحاً، لكن من جَوَزَ للفقهاء حال الغيبه تولّى استيفاء الحدود و غير ذلك من توابع منصب الإمامه، ينبغى له تجويز ذلك بطريق أولى، لا سيما و المستحقون لذلك موجودون فى كلّ عصر. و من تأمّل فى أحوال (١) كبراء علمائنا الماضين قدّس الله أسرارهم - مثل علم الهدى و علم المحقّقين نصير المله و الدين و بحر العلوم جمال المله و الدين (٢) العلماءه رحمه الله و غيرهم - نظر متأمّل منصف لم يشكّ فى أنّهم كانوا (٣) يسلكون هذا المسلك، و ما كانوا يودعون فى كتبهم إلّا ما يعتقدون صحته (٤)، انتهى.

و حمل ما ذكره من تولّى الفقيه، على صورته عدم تسلّط الجائر، خلاف الظاهر.

و أمّا قوله: «و من تأمّل... إلخ» فهو استشهاد على أصل المطلب، و هو حلّ ما يؤخذ من السلطان من الخراج على وجه الاتّهاب، و من الأراضى على وجه الاقتطاع (٥)، و لا دخل له بقوله: «فإن قلت» و «قلنا» (٦) أصلاً؛ فإنّ علماءنا المذكورين و غيرهم لم يعرف منهم

ص: ٢١٩

١-١) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: أقوال.

٢-٢) كذا فى «ش» و المصدر، و فى سائر النسخ: جمال الدين.

٣-٣) لم ترد «كانوا» فى غير «ش».

٤-٤) قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركى) ٢٧٠: ١.

٥-٥) فى «ع»، «ص» و «ش»: الانقطاع، و فى مصححه «ص»: الاقتطاع.

٦-٦) كذا فى مصححه «ص»، و فى سائر النسخ: قلت و قلته.

الاستقلال على أراضى الخراج بغير إذن السلطان.

و ممن يتراءى منه القول بحرمه منع الخراج عن خصوص الجائر شيخنا الشهيد رحمه الله في الدروس، حيث قال رحمه الله: يجوز شراء ما يأخذه الجائر باسم الخراج و الزكاه و المقاسمه و إن لم يكن مستحقاً له. ثم قال:

و لا- يجب ردّ المقاسمه و شبهها على المالك، و لا يعتبر رضاه، و لا يمنع تظلمه من الشراء. و كذا لو علم أنّ العامل يظلم، إلا أن يعلم الظلم بعينه، نعم، يكره معاملته الظلمه و لا يحرم؛ لقول الصادق عليه السلام: «كلّ شيءٍ فيه حلالٌ و حرامٌ فهو حلالٌ حتى تعرف الحرام بعينه» (١). و لا فرق بين قبض الجائر إياها أو وكيله و بين (٢) عدم القبض، فلو أحاله بها و قبل الثلاثة، أو و كّله في قبضها، أو باعها و هي في يد المالك (٣) أو في ذمته، جاز التناول، و يحرم على المالك المنع. و كما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوزات، و الوقف، و الهبه (٤)، و الصدقه، و لا يحلّ تناولها بغير ذلك (٥)، انتهى.

لكن الظاهر من قوله: «و يحرم على المالك المنع» أنّه عطف على قوله: «جاز التناول»، فيكون من أحكام الإحاله بها و التوكيل و البيع،

ص: ٢٢٠

-
- ١- ١) الوسائل ١٢: ٥٩، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول، مع اختلاف يسير.
 - ٢- ٢) لم ترد «بين» في غير «ش».
 - ٣- ٣) في غير «ش»: البائع.
 - ٤- ٤) لم ترد «الهبه» في غير «ش».
 - ٥- ٥) الدروس ١٦٩: ٣-١٧٠.

فالمراد: منع المالك المحال و المشتري عنها (١)، وهذا لا إشكال فيه؛ لأنّ اللازم من فرض صحّه الإحالة و الشراء تملك المحال و المشتري فلا يجوز منعها عن ملكهما.

و أمّا قوله رحمه الله: «و لا يحلّ تناولها بغير ذلك»، فلعلّ المراد به ما تقدّم (٢) في كلام مشايخ المحقّق الكركي من إرادته تناولها بغير إذن أحدٍ حتى الفقيه النائب عن السلطان العادل (٣)، وقد عرفت أنّ هذا مسلّم فتوى و نصّاً، و أنّ الخراج لا يسقط من مستعملي (٤) أراضي المسلمين.

ثمّ إنّ ما ذكره من جواز الوقف لا يناسب ذكره في جملة التصرفات فيما يأخذه الجائر. و إن أراد وقف الأرض المأخوذة منه إذا نقلها السلطان إليه لبعض مصالح المسلمين، فلا يخلو عن إشكال.

و أمّا ما تقدّم (٥) من المسالك من نقل الاتفاق على عدم جواز المنع عن الجائر (٦) و الجحود، فالظاهر منه أيضاً ما ذكرناه من جحود الخراج و منعه رأساً، لا عن خصوص الجائر مع تسليمه إلى الفقيه النائب عن العادل؛ فإنّه رحمه الله بعد ما نقلنا عنه من حكاية الاتفاق،

ص: ٢٢١

١- ١) كذا في «ف» و «ش» و مصحّحه «ن»، و في غيرها: عنهما.

٢- ٢) في الصفحة ٢١٦.

٣- ٣) في «ش»: العارف.

٤- ٤) في «ف»: عن مستعمل.

٥- ٥) في الصفحة ٢١٦.

٦- ٦) لم ترد «عن الجائر» في «ش».

قال بلا فصل: و هل يتوقف التصرف في هذا القسم (١) على إذن الحاكم الشرعى إذا كان متمكناً من صرفها على وجهها (٢)؛ بناءً على كونه نائباً عن المستحق عليه السلام (٣) و مفوضاً إليه ما هو أعظم من ذلك؟ الظاهر ذلك، و حينئذٍ فيجب عليه صرف حاصلها في مصالح المسلمين، و مع عدم التمكّن أمرها إلى الجائر.

و أما جواز التصرف فيها كيف اتفق لكل واحد من المسلمين، فبعيد جداً، بل لم أقف على قائل به؛ لأن المسلمين بين قائل بأولويه الجائر و توقف التصرف على إذنه، و بين مفوض الأمر إلى الإمام عليه السلام، و مع غيبته يرجع الأمر إلى نائبه، فالتصرف بدونهما لا دليل عليه (٤)، انتهى.

و ليس مراده رحمه الله من «التوقف» التوقف على إذن الحاكم بعد الأخذ من الجائر، و لا خصوص صورته عدم استيلاء الجائر على الأرض، كما لا يخفى.

و كيف كان، فقد تحقق ممّا ذكرناه: أنّ غايه ما دلّت عليه النصوص و الفتاوى كفايه إذن الجائر فى حلّ الخراج، و كون تصرفه بالإعطاء و المعاوضه و الإسقاط و غير ذلك نافذاً.

أمّا انحصاره بذلك، فلم يدلّ عليه دليل و لا أماره، بل لو نوقش

ص: ٢٢٢

١- ١) فى «ش» زياده: «منها»، كما فى المصدر.

٢- ٢) فى «ش» هكذا: متمكناً فى صرفها فى وجهها.

٣- ٣) التسليم من «ف».

٤- ٤) المسالك ٥٥: ٣.

في كفايه تصرّفه في الحليّه و عدم توقّفها على إذن الحاكم الشرعي مع التمكن -بناءً على أنّ الأخبار الظاهره في الكفايه (١) منصرفه إلى الغالب من عدم تيسر استئذان الإمام عليه السلام أو نائبه -أمكن ذلك، إلا أنّ المناقشه في غير محلّها؛ لأنّ المستفاد من الأخبار الإذن العام من الأئمه عليهم السلام، بحيث لا -يحتاج بعد ذلك إلى إذن خاص في الموارد الخاصه منهم عليهم السلام، و لا من نوابهم.

هذا كلّه مع استيلاء الجائر على تلك الأرض و التمكن من استئذانه، و أما مع عدم استيلائه على أرض خراجيه؛ لقصور يده عنها؛ لعدم انقياد أهلها له ابتداء، أو طغيانهم عليه بعد السلطنه عليهم، فالأقوى -خصوصاً مع عدم الاستيلاء ابتداء -عدم جواز استئذانه و عدم مضيّ إذنه فيها، كما صرح به بعض الأساطين، حيث قال بعد بيان أنّ الحكم مع حضور الإمام عليه السلام مراجعته، أو مراجعه الجائر مع التمكن -: و أمّا مع فقد سلطان الجور، أو ضعفه عن التسلط، أو عدم التمكن من مراجعته، فالواجب الرجوع إلى الحاكم الشرعي (٢)؛ إذ ولاية الجائر إنما ثبتت على من دخل في قسم رعيتته حتى يكون في سلطانه، و يكون مشمولاً لحفظه من الأعداء و حمايته، فمن بعد عن سلطانهم، أو كان على الحدّ فيما بينهم، أو تقوى (٣) عليهم فخرج عن مأموريّتهم،

ص: ٢٢٣

١- ١) انظر الوسائل ١٦١: ١٢، ١٦٢، الباب ٥٢ و ٥٣ من أبواب ما يكتسب به، و راجع الصفحه ٢٠٤ و ما بعدها.

٢- ٢) شرح القواعد (مخطوط): الورقه ٨١، مع اختلاف في الألفاظ.

٣- ٣) في «خ»، «م»، «ع» و «ص»: يقوى، و في «ش»: قوى.

فلا- يجرى عليه (١) حكمهم؛ اقتصاراً على المقطوع به من الأخبار و كلام الأصحاب في قطع الحكم بالأصول (٢) و القواعد، و تخصيص ما دلّ على المنع عن الركون إليهم و الانقياد لهم.

ص: ٢٢٤

-
- ١-١) كذا في «ف» و «ش» و مصحّحه «ن» و «ص»، و في سائر النسخ: عليهم.
- ٢-٢) شطب في «ف» على كلمة «الحكم»، و الباء الجارّة، فصارت العبارة: في قطع الأصول...، و كذا في مصحّحه «ن».

الثالث أن ظاهر الأخبار (١) وإطلاق الأصحاب: حلّ الخراج و المقاسمه المأخوذين من الأراضي التي يعتقد الجائر كونها خراجيه وإن كانت عندنا من الأنفال، وهو الذي يقتضيه نفي الحرج.

نعم، مقتضى بعض أدلتهم و بعض كلماتهم هو الاختصاص؛ فإنّ العلماء قدس سرّه قد استدللّ في كتبه على حلّ الخراج و المقاسمه بأنّ هذا مال لا يملكه (٢) الزارع و لا- صاحب الأرض، بل هو حقّ لله (٣) أخذه غير مستحقّه، فبرأت ذمّته و جاز شراؤه (٤).

و هذا الدليل و إن كان فيه ما لا يخفى من الخلل إلّا أنّه كاشف عن اختصاص محلّ الكلام بما كان من الأراضي التي (٥) لها حقّ على الزارع، و ليس الأنفال كذلك؛ لكونها مباحه للشيعة.

نعم، لو قلنا بأنّ غيرهم يجب عليه أجره الأرض- كما لا يبعد- أمكن تحليل ما يأخذه منهم الجائر بالدليل المذكور لو تمّ.

و ممّا (٦) يظهر منه الاختصاص: ما تقدّم (٧) من الشهيد و مشايخ

ص: ٢٢٥

١-١) المتقدّمه في الصفحات ٢٠٤-٢١١.

٢-٢) في «ش»: ما لم يملكه، بدل: مال لا يملكه.

٣-٣) كذا في «ش» و المصدر، و في سائر النسخ: حقّ الله.

٤-٤) التذكرة ٥٨٣: ١، و لم نعر عليه في غير التذكرة.

٥-٥) لم ترد «التي» في غير «ش».

٦-٦) في «ف»: و ممّن.

٧-٧) في الصفحه ٢١٦.

المحقق الثاني من حرمه جحود الخراج و المقاسمه، معللين ذلك بأن ذلك حقّ عليه؛ فإنّ الأنفال لا حقّ و لا اجره في التصرف فيها. و كذا ما تقدّم (١) من التنقيح (٢) - حيث ذكر بعد دعوى الإجماع على الحكم -:

أنّ تصرف الجائر في الخراج و المقاسمه من قبيل تصرف الفضولي إذا أجاز المالك.

و الإنصاف: أنّ كلمات الأصحاب بعد التأمل في أطرافها ظاهره في الاختصاص بأراضي المسلمين، خلافاً لما استظهره المحقق الكركي قدس سرّه (٣) من كلمات الأصحاب و إطلاق الأخبار، مع أنّ الأخبار (٤) أكثرها لا عموم فيها و لا إطلاق.

نعم، بعض الأخبار الواردة في المعامله على الأراضي الخراجيه التي جمعها صاحب الكفايه (٥) شامله لمطلق الأرض المضروب عليها الخراج من السلطان.

نعم، لو فرض أنّه ضرب الخراج على ملك غير الإمام، أو على ملك الإمام لا بالإمامه، أو على الأراضي التي أسلم أهلها عليها طوعاً، لم يدخل في منصرف الأخبار قطعاً، و لو أخذ الخراج من الأرض المجهوله المالك معتقداً لاستحقاقه إياها، ففيه وجهان.

ص: ٢٢٦

١ - ١) في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: ما تقدّم فيها، لكن شطب في «ن» على «فيها».

٢ - ٢) في الصفحه ٢٠٣.

٣ - ٣) قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركي) ١: ٢٥٨.

٤ - ٤) التي تقدّم شطر منها في الصفحات: ٢٠٩ - ٢١١.

٥ - ٥) الكفايه: ٧٧.

الرابع ظاهر الأخبار و منصرف كلمات الأصحاب: الاختصاص بالسلطان المدعى للرئاسه العامه و عماله،

فلا يشمل من تسلط على قريه أو بلده خروجاً على سلطان الوقت فيأخذ منهم حقوق المسلمين.

نعم، ظاهر الدليل المتقدم (١) عن (٢) العلامة شموله له، لكنك عرفت أنه قاصر عن إفاده المدعى، كما أن ظاهره عدم الفرق بين السلطان المخالف المعتقد لاستحقاق أخذ الخراج، و المؤمن و الكافر و إن اعترفا بعدم الاستحقاق، إلما أن ظاهر الأخبار الاختصاص بالمخالف.

و المسأله مشكله:

من اختصاص موارد الأخبار بالمخالف المعتقد لاستحقاق أخذه (٣)، و لا- عموم فيها لغير المورد، فيقتصر في مخالفه القاعده عليه.

و من لزوم الحرج، و دعوى الإطلاع في بعض الأخبار المتقدمه، مثل قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: «لا- بأس بأن يتقبل الرجل الأرض و أهلها من السلطان» (٤)، و قوله عليه السلام- في صحيحه محمد بن مسلم-: «كل أرض دفعها إليك سلطان فعليك فيما أخرج الله منها

ص: ٢٢٧

١- ١) في الصفحه ٢٢٧.

٢- ٢) كذا في «ف»، و في غيرها: من.

٣- ٣) في «ف»: الأخذ.

٤- ٤) الوسائل ١٣: ٢١٤، الباب ١٨ من أبواب المزارعه، الحديث ٣.

الذي قاطعك عليه» (١). و غير ذلك.

ويمكن أن يردّ لزوم الحرج بلزومه على كلّ تقدير؛ لأنّ المفروض أنّ السلطان المؤمن -خصوصاً في هذه الأزمنة- يأخذ الخراج عن كلّ أرض ولو لم تكن خراجيّة، وأنهم يأخذون كثيراً من وجوه الظلم المحرّمه منضمّاً إلى الخراج، وليس الخراج عندهم ممتازاً عن سائر ما يأخذونه ظلماً من العشور و سائر ما يظلمون به الناس، كما لا يخفى على من لاحظ سيره عمّالهم، فلا بدّ إمّا من الحكم بحلّ ذلك (٢) كلّّه؛ لدفع الحرج، وإمّا من الحكم بكون ما في يد السلطان و عمّاله، من الأموال المجهوله المالك.

و أمّا الإطلاقات، فهي -مضافاً إلى إمكان دعوى انصرافها إلى الغالب كما في المسالك (٣)- مسوقه لبيان حكم آخر، كجواز إدخال أهل الأرض الخراجيه في تقبيل الأرض في صحيحه الحلبي (٤)؛ لدفع توهم حرمة ذلك كما يظهر من أخبار آخر (٥)، و كجواز أخذ أكثر ممّا (٦) تقبيل به الأرض من السلطان في روايه الفيض بن المختار (٧)، و كغير ذلك من

ص: ٢٢٨

١- (١) الوسائل ١٢٩:٦، الباب ٧ من أبواب زكاه الغلّات، الحديث الأوّل.

٢- (٢) عبارته «بحلّ ذلك» ساقطه من «ش».

٣- (٣) المسالك ١٤٤:٣.

٤- (٤) المتقدّمه في الصفحه ٢٠٩.

٥- (٥) مثل صحيح إسماعيل بن فضل المتقدّم في الصفحه ٢١٠.

٦- (٦) كذا في «ف» و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: ما.

٧- (٧) المتقدّمه في الصفحه ٢١٠.

أحكام قبالة الأرض و استئجارها فيما عداها من الروايات.

و الحاصل: أنّ الاستدلال بهذه الأخبار على عدم البأس بأخذ أموالهم، مع اعترافهم بعدم الاستحقاق مشكل.

و ممّا (١) يدلّ على عدم (٢) شمول كلمات الأصحاب: أنّ عنوان المسألة في كلامهم «ما يأخذه الجائر لشبهه (٣) المقاسمه أو الزكاه» كما في المنتهى (٤)، أو «باسم الخراج أو المقاسمه» (٥) كما في غيره (٦).

و ما يأخذه الجائر المؤمن ليس لشبهه الخراج و المقاسمه؛ لأنّ المراد بشبهتهما: شبهه استحقاقهما الحاصله في مذهب العامه، نظير شبهه تملك سائر ما يأخذون ممّا لا يستحقّون؛ لأنّ مذهب الشيعة: أنّ الولاية في الأراضي الخراجيه إنّما هي للإمام عليه السلام، أو نائبه الخاص، أو العام، فما يأخذه الجائر المعتقد (٧) لذلك إنّما هو شيء يظلم به في اعتقاده، معترفاً بعدم براءة ذمّه زارع الأرض من أجرتها شرعاً، نظير ما يأخذه من الأملاك الخاصه التي لا خراج عليها أصلاً.

و لو فرض حصول شبهه الاستحقاق لبعض سلاطين الشيعة من

ص: ٢٢٩

١-١) كذا في «ف»، «ش» و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: و ما.

٢-٢) كلمه «عدم» ساقطه من «ش».

٣-٣) في «ف»، «خ»، «م» و «ع»: لشبهه.

٤-٤) منتهى المطلب ١٠٢٧: ٢.

٥-٥) في «ف»: و المقاسمه.

٦-٦) الشرائع ١٣: ٢، و القواعد ١٢٢: ١، و الدروس ١٦٩: ٣ و غيرها.

٧-٧) كذا في «ف» و «ن»، و في غيرهما: الجائر و المعتقد.

بعض الوجوه، لم يدخل بذلك في عناوين الأصحاب قطعاً؛ لأنّ مرادهم من الشبهه: الشبهه من حيث المذهب التي أمضاها الشارع للشيعة، لا الشبهه في نظر شخصٍ خاص؛ لأنّ الشبهه الخاصه إن كانت عن سببٍ صحيح، كاجتهادٍ أو تقليد، فلا إشكال في حلّيته له واستحقاقه للأخذ بالنسبه إليه، وإلا كانت باطله غير نافذه في حقّ أحد.

والحاصل: أنّ أخذ الخراج و المقاسمه لشبهه الاستحقاق في كلام الأصحاب ليس إلما الجائر المخالف، ومّا (1) يؤيّده أيضاً: عطف الزكاه عليها، مع أنّ الجائر الموافق لا يرى لنفسه ولايه جبايه الصدقات.

و كيف كان، فالذى أتخيل: أنّه (2) كلّما ازداد (3) المنصف التأميل في كلماتهم يزداد (4) له هذا المعنى وضوحاً، فما أظن به بعض (5) في دعوى عموم النصّ و كلمات الأصحاب ممّا لا ينبغي أن يغتّر به.

و لأجل ما ذكرنا و غيره فسّر صاحب إيضاح النافع (6) في ظاهر كلامه المحكى الجائر في عبارته النافع (7): بمن تقدّم (8) على

ص: ٢٣٠

١-١) في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: و ما.

٢-٢) لم ترد «أنّه» في «ش».

٣-٣) في «ف»: أزداد.

٤-٤) في «ف»: يزداد.

٥-٥) الظاهر أنّه صاحب الجواهر قدّس سرّه، انظر الجواهر ١٩٠: ٢٢-١٩٥.

٦-٦) مخطوط، و لا يوجد لدينا. نعم، حكاه السيد العاملي في مفتاح الكرامه ٢٤٧: ٤.

٧-٧) المختصر النافع: ١١٨.

٨-٨) في مصححه «ن»: يقدم.

أمير المؤمنين عليه السلام و اقتفى أثر الثلاثة، فالقول بالاختصاص - كما استظهره في المسالك (١)، و جزم به في إيضاح النافع (٢) - و جعله الأصح في الرياض (٣) - لا يخلو عن قوه.

فينبغي في الأراضي التي بيد الجائر الموافق، في المعامله على عينها أو على ما يؤخذ عليها مراجعه الحاكم الشرعي.

و لو فرض ظهور سلطان مخالف لا يرى نفسه مستحقاً لجبايه تلك الوجوه، و إنما أخذ ما يأخذ نظير ما يأخذه (٤) على غير الأراضي الخراجيه من الأملاك الخاصه، فهو أيضاً غير داخل في منصرف الأخبار، و لا في كلمات الأصحاب، فحكمه حكم السلطان الموافق.

و أمّا السلطان الكافر، فلم أجد فيه نصّاً، و ينبغي لمن تمسك بإطلاق النصّ و الفتوى (٥) الترام دخوله فيهما، لكنّ الإنصاف انصرفهما (٦) إلى غيره، مضافاً إلى ما تقدّم (٧) في السلطان الموافق من اعتبار كون الأخذ بشبهه الاستحقاق. و قد تمسك في ذلك بعض (٨) بنفي السبيل للكافر على المؤمن، فتأمل.

ص: ٢٣١

١-١ المسالك ١٤٤:٣.

٢-٢ مخطوط، و لا يوجد لدينا.

٣-٣ الرياض ٥٠٧:١.

٤-٤ في غير «ش» و «ص»: يأخذ.

٥-٥ مثل صاحب الجواهر، كما تقدّم في الصفحه السابقه.

٦-٦ في غير «ش»: انصرفها.

٧-٧ في الصفحه ٢٣١.

٨-٨ لم نقف عليه.

الخامس الظاهر أنه لا يعتبر في حلّ الخراج المأخوذ أن يكون المأخوذ منه ممن يعتقد استحقاق الآخذ للأخذ،

فلا- فرق حينئذٍ بين المؤمن و المخالف و الكافر؛ لإطلاق بعض الأخبار المتقدّمة (١) و اختصاص بعضها الآخر بالمؤمن، كما في روايتي الحداء و إسحاق بن عمّار (٢) و بعض روايات قبالة الأراضى الخراجية (٣).

و لم يستبعد بعض (٤) اختصاص الحكم بالمأخوذ من معتقد استحقاق الآخذ، مع اعترافه بأن ظاهر الأصحاب التعميم، و كأنه أدخل هذه المسألة-يعنى مسألة حلّ الخراج و المقاسمه-في القاعده المعروفه، من:

إلزام الناس بما ألزموا به أنفسهم، و وجوب المضى معهم في أحكامهم (٥)،

ص: ٢٣٢

١- (١) في الصفحة ٢٠٤ و ما بعدها.

٢- (٢) تقدّمتا في الصفحة ٢٠٤ و ٢٠٧، و لكن ليس في روايه إسحاق ما يدلّ على الاختصاص، فراجع.

٣- (٣) الوسائل ٢١٤:١٣، الباب ١٨ من أبواب أحكام المزارعه، الحديث ٤.

٤- (٤) هو الفاضل القطيفي في رساله السراج الوهاج (المطبوعه ضمن الخراجيات): ١٢٤-١٢٥.

٥- (٥) هذه القاعده مستفاده من روايات عديده، انظر الوسائل ٣٢٠:١٥، الباب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق، و ٤٨٥:١٧، الباب ٤ من أبواب ميراث الإخوه و الأجداد، الحديث ٥.

على ما يشهد به تشبيه بعضهم (١) ما نحن فيه باستيفاء الدين من الذمى من ثمن (٢) ما باعه من الخمر و الخنزير.
و الأقوى: أنّ المسأله أعمّ من ذلك، و إنّما (٣) الممضى فى ما نحن فيه تصرّف الجائر فى تلك الأراضى مطلقاً.

ص: ٢٣٣

-
- ١ - ١) لم نقف عليه، نعم شبه الفاضل القطيفى فى رساله السراج الوهاج (المطبوعه ضمن الخراجيات): ١٢٤- ما نحن فيه بجواز
ابتىاع عوض الخمر من اليهود.
٢ - ٢) فى «ف» و «خ»: من عين.
٣ - ٣) فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ص»: و أنّ، و فى نسخه بدل «ص»: إنّما.

بل المناط فيه ما تراضى فيه السلطان و مستعمل الأرض؛ لأنَّ الخراج هي أجره الأرض، فينوط (١) برضى المؤجر و المستأجر.

نعم، لو استعمل أحد الأرض قبل تعيين الأجره تعيّن عليه أجره المثل، و هي مضبوطة عند أهل الخبره، و أمّا قبل العمل فهو تابع لما يقع التراضى عليه، و نسب ما ذكرناه إلى ظاهر الأصحاب (٢).

و يدلّ عليه قول أبي الحسن عليه السلام في مرسله حمّاد بن عيسى:

«و الأرض التي أخذت عنوّه بخيل و ركاب، فهي موقوفه متروكه في يد من يعمرها و يحييها على صلح ما يصلحهم الوالى على قدر طاقتهم من الخراج: النصف، أو الثلث، أو الثلثان، على قدر ما يكون لهم صالحاً و لا يضرّ بهم... الحديث» (٣).

و يستفاد منه: أنّه إذا جعل (٤) عليهم من (٥) الخراج أو المقاسمه

ص: ٢٣٤

١- ١) في هامش «ن»: فيناط-خ ل، و في هامش «ص»: فيناط-ظ.

٢- ٢) لم نعثر عليه.

٣- ٣) التهذيب ١٣٠: ٤، الحديث ٣٦٦، و انظر الوسائل ٨٥: ١١، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

٤- ٤) في «ف»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: جعلت.

٥- ٥) لم ترد «من» في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص».

ما يضّرّ بهم لم يجر ذلك، كالذى يؤخذ من بعض مزارعى (١) بعض بلادنا، بحيث لا يختار الزارع الزراعه من كثره الخراج، فيجبرونه على الزراعه، وحينئذٍ ففى حرمه كل ما يؤخذ أو المقدار الزائد على ما تضرّ (٢) الزيادة عليه، وجهان.

و حكى (٣) عن بعض: أنه يشترط أن لا يزيد على ما كان يأخذه المتولّى له -الإمام العادل- إلّا برضاه.

و التحقيق: أن مستعمل الأرض بالزرع و الغرس إن كان مختاراً فى استعمالها فمقاطعه الخراج و المقاسمه باختياره و اختيار الجائر، فإذا تراضيا على شىء فهو الحقّ، قليلاً كان أو كثيراً، و إن كان لا بدّ له من استعمال الأرض -لأنها كانت مزرعه له مدّه سنين (٤) و يتضرّر بالارتحال عن تلك القريه إلى غيرها- فالمناطق ما ذكر فى المرسله، من عدم كون المضروب عليهم مضراً، بأن لا يبقى لهم بعد أداء الخراج ما يكون بإزاء ما أنفقوا على الزرع من المال، و بذلوا له من أبدانهم الأعمال.

ص: ٢٣٥

١- ١) فى غير «ش»: مزارع.

٢- ٢) فى غير «ص»: يضّرّ.

٣- ٣) حكاه السيد العاملى فى مفتاح الكرامه ٤:٢٤٧ عن السيد عميد الدين.

٤- ٤) فى «ف» و «م»: مدّ سنين، و صُحّح فى «ن» ب «مدّه»، و لعلّه كان فى الأصل: مدّ سنين.

السابع ظاهر إطلاق الأصحاب: أنه لا يشترط في من يصل إليه الخراج أو الزكاة من السلطان على وجه الهدية،

أو يقطع الأرض الخراجية إقطاعاً، أن يكون مستحقاً له، ونسبه الكركي رحمه الله في رسالته (١) إلى إطلاق الأخبار و الأصحاب، ولعله أراد إطلاق ما دلّ على حلّ جوائز السلطان و عمّاله (٢) مع كونها غالباً من بيت المال، وإلا فما استدّلوا به لأصل المسألة إنما هي الأخبار الواردة في جواز ابتياع الخراج و المقاسمه و الزكاة (٣)، و الواردة في حلّ تقبّل (٤) الأرض الخراجية من السلطان (٥).

ولا ريب في عدم اشتراط كون المشتري و المتقبّل مستحقاً لشيء من بيت المال، و لم يرد خبر في حلّ ما يهبه السلطان من الخراج حتى يتممّك بإطلاقه عدا أخبار جوائز السلطان، مع أنّ تلك الأخبار واردة أيضاً في أشخاص خاصه، فيحتمل كونهم ذوى حصص من بيت المال.

فالحكم بنفوذ تصرّف الجائر على الإطلاق في الخراج-من حيث البذل و التفريق- كنفوذ تصرّفه على الإطلاق فيه بالقبض و الأخذ و المعامله عليه، مشكل.

ص: ٢٣٦

١-١) قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركي) ٢٨٣:١.

٢-٢) المتقدّم في الصفحة ١٧٨ و ما بعدها.

٣-٣) راجع الصفحة ٢٠٤ و ما بعدها.

٤-٤) في غير «ص»: تقبيل.

٥-٥) انظر الصفحة ٢٠٩ و ما بعدها.

و أما قوله عليه السلام- في روايه الحضرمي السابقه-: «ما يمنع ابن ابي سماك أن يبعث إليك بعطائك، أما علم أن لك نصيباً من بيت المال» (١)، فإنّما يدلّ على أنّ كلّ من له نصيب في بيت المال يجوز له الأخذ، لا أنّ كلّ من لا نصيب له لا يجوز أخذه.

و كذا تعليل العلامة قدّس سرّه فيما تقدّم من دليله: بأنّ الخراج حقّ لله أخذه غير مستحقّه (٢)؛ فإنّ هذا لا ينافي إمضاء الشارع لبذل الجائر إياه كيف شاء، كما أنّ للإمام عليه السلام أن يتصرّف في بيت المال كيف شاء.

فالاستشهاد بالتعليل المذكور في (٣) الروايه المذكوره (٤)، و المذكور (٥) في كلام العلامة رحمه الله على اعتبار استحقاق الآخذ لشيء (٦) من بيت المال، كما في رساله الخراجيّه (٧)، محلّ نظر.

ثمّ أشكل من ذلك تحليل الزكاه المأخوذه منه لكلّ أحد، كما هو

ص: ٢٣٧

-
- ١- ١) الوسائل ١٥٧:١٢، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦، و تقدمت في الصفحه ٢٠٨.
 - ٢- ٢) تقدّم في الصفحه ٢٢٧.
 - ٣- ٣) في «م»: و في.
 - ٤- ٤) لم ترد «المذكوره» في «ف» و «ن».
 - ٥- ٥) لم ترد «المذكور» في «ص»، و لم ترد: «و المذكور» في «خ»، «م» و «ع».
 - ٦- ٦) في غير «ف» و «ص»: بشىء.
 - ٧- ٧) رساله قاطعه اللجاج (رسائل المحقق الكركي) ١:٢٨٣.

ظاهر إطلاقهم (١) القول بحلّ آتهاب ما يؤخذ باسم الزكاه.

و فى المسالك: أنه يشترط أن يكون صرفه لها على وجهها (٢) المعتبر عندهم، بحيث لا يعدّ عندهم غاصباً (٣)؛ إذ (٤) يمتنع الأخذ منه عندهم أيضاً. ثم قال: و يحتمل الجواز مطلقاً؛ نظراً إلى إطلاق النصّ و الفتوى. قال: و يجيء (٥) مثله فى المقاسمه و الخراج؛ فإنّ مصرفهما (٦) بيت المال، و له أرباب مخصوصون عندهم أيضاً (٧)، انتهى.

ص: ٢٣٨

-
- ١ - ١) كالمحقّق فى الشرائع ٢: ١٣، و العلامه فى القواعد ١: ١٢٢، و الشهيد فى الدروس ٣: ١٧٠، و الفاضل المقداد فى التنقيح الرائع ٢: ١٩ و غيرهم.
- ٢ - ٢) فى غير «ش»: وجهه.
- ٣ - ٣) فى «ص» و «ش»: عاصياً.
- ٤ - ٤) فى غير «ص» و «ش»: أو.
- ٥ - ٥) فى «خ»، «م»، «ع» و «ص»: و يجوز.
- ٦ - ٦) كذا فى المصدر و مصحّحه «ن» و هامش «ص»، و فى النسخ: مصرفها.
- ٧ - ٧) المسالك ٣: ١٤٣.

الثامن أن كون الأرض خراجيه (١)، بحيث يتعلّق بما يؤخذ منها ما تقدّم من أحكام الخراج و المقاسمه، يتوقّف على أمور ثلاثه:

الأول: كونها مفتوحة عنوة، أو صلحاً على أن تكون

الأول: كونها مفتوحة عنوة، أو صلحاً على أن تكون (٢) الأرض للمسلمين؛

إذ ما عداهما (٣) من الأرضين لا خراج عليها.

نعم، لو قلنا بأنّ حكم (٤) ما يأخذه الجائر من الأنفال حكم ما يأخذه من أرض الخراج، دخل ما يثبت كونه من الأنفال في حكمها.

فنقول: يثبت الفتح عنوة بالشياع الموجب للعلم، و بشهاده عدلين، و بالشياع المفيد للظن المتأخّم للعلم؛ بناءً على كفايته في كلّ ما يعسر إقامه البينه عليه، كالنسب، و الوقف، و الملك المطلق، و أمّا ثبوتها بغير ذلك من الأمارات الظنيه حتى قول من يوثق به من المؤرّخين فمحلّ إشكال؛ لأنّ الأصل عدم الفتح عنوة، و عدم تملك المسلمين.

نعم، الأصل عدم تملك غيرهم أيضاً، فإن فرض دخولها بذلك في الأنفال و إلحقناها بأرض الخراج في الحكم فهو، و إلّا فمقتضى القاعده حرمة تناول ما يؤخذ قهراً من زراعتها. و أمّا الزراع فيجب عليهم

ص: ٢٣٩

١- ١) كذا في «ف» و مصححه «ن»، و في سائر النسخ: الخراجيه.

٢- ٢) في غير «ص»: يكون.

٣- ٣) في «ف»، «خ»، «خ»، «ع»، و «ص»: عداها.

٤- ٤) لم ترد «حكم» في «ف»، «خ»، «م»، و «ع».

مراجعته حاكم الشرع، فيعمل فيها معهم على طبق ما يقتضيه القواعد عنده: من كونه مال الإمام عليه السلام، أو مجهول المالك، أو غير ذلك.

و المعروف بين الإماميه - بلا خلاف ظاهر - أن أرض العراق فتحت عنوه، و حكى ذلك عن التواريخ المعتمرة (١).

و حكى عن بعض العامة أنها فتحت صلحاً (٢).

و ما دلّ على كونها ملكاً للمسلمين يحتمل الأمرين (٣).

ففى صحيحه الحلبي: «أنه سُئِلَ أبو عبد الله عليه السلام عن أرض السواد ما منزلته؟ فقال: هو لجميع المسلمين، لمن هو اليوم (٤)، و لمن يدخل فى الإسلام بعد اليوم، و لمن لم يخلق بعد» (٥).

و رواه أبى الربيع الشامى: «لا تشتت من أرض السواد شيئاً إلا من كانت له ذمّه، فإنما هى فىء للمسلمين» (٦). و قريب منها صحيحه ابن الحجاج (٧).

و أما غير هذه الأرض ممّا ذكر أو اشتهر (٨) فتحها عنوه؛ فإن

ص: ٢٤٠

١- ١) حكاة المحقق السبزوارى فى الكفاية: ٧٩، و انظر تأريخ الطبرى ٣: ٨٧.

٢- ٢) حكاة العلّامة فى التذكرة ١: ٤٢٨ عن أبى حنيفة و بعض الشافعية.

٣- ٣) فى «خ»، «م»، «ع» و «ص»: أمرين.

٤- ٤) كذا فى «ف»، و فى سائر النسخ: اليوم مسلم.

٥- ٥) الوسائل ١٢: ٢٧٤، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع، الحديث ٤.

٦- ٦) نفس المصدر، الحديث ٥.

٧- ٧) الوسائل ١٧: ٣٣٠، الباب ٤ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٣.

٨- ٨) فى «ش»: و اشتهر.

أخبر به عدلان (١) يحتمل حصول العلم لهما من السماع أو الظن المتأخّر من الشيعاء أخذ به، على تأمل فى الأخير كما فى العدل الواحد.

و إالاً فقد عرفت (٢) الإشكال فى الاعتماد على مطلق الظن.

و أمّا العمل بقول المؤرّخين-بناءً على أنّ قولهم فى المقام نظير قول اللغوى فى اللغه و قول الطيب و شبههما-فدون إثباته خرط القتاد.

و أشكال منه إثبات ذلك باستمرار السيره على أخذ الخراج من أرض، لأنّ ذلك إمّا من جهه ما قيل: من كشف السيره عن ثبوت ذلك من الصدر الأوّل من غير تكبير؛ إذ لو كان شيئاً حادثاً لنقل فى كتب التواريخ؛ لا اعتناء أربابها بالمبتدعات و الحوادث (٣)، و إمّا من جهه وجوب حمل تصرّف المسلمين و هو أخذهم الخراج على الصحيح.

و يرد على الأوّل-مع أنّ عدم التعرّض يحتمل كونه لأجل عدم اطلاعهم الذى لا يدلّ على العدم:- أنّ هذه الأماره (٤) ليست (٥) بأولى من تنصيب أهل التواريخ الذى عرفت حاله.

و على الثانى: أنّه إن أريد بفعل المسلم تصرّف السلطان بأخذ الخراج، فلا ريب أنّ أخذه حرام و إن علم كون الأرض خراجيّة، فكونها كذلك لا يصحّ فعله.

ص: ٢٤١

١-١ فى «خ»، «م» و «ع»: أخبره عدلان، و صحّح فى «ع» بما فى المتن.

٢-٢ فى الصفحه ٢٣٧.

٣-٣ قاله المحقّق السبزوارى فى الكفايه: ٧٩.

٤-٤ فى غير «ف»: الأمارات.

٥-٥ كذا فى «ف»، و فى غيرها: ليس.

و دعوى: أن أخذ الخراج من أرض الخراج أقل فساداً من أخذه من غيرها، توهم؛ لأن مناط الحرمة في المقامين واحد، وهو أخذ مال الغير من غير استحقاق، و اشتغال ذمه المأخوذ منه بأجره الأرض الخراجيه و عدمه في غيرها لا يهون الفساد.

نعم، بينهما فرق من حيث الحكم المتعلق بفعل غير السلطان، و هو من يقع في يده شيء من الخراج بمعاوضه أو تبرع، فيحل في الأرض الخراجيه دون غيرها، مع أنه لا دليل على وجوب حمل الفاسد على الأقل فساداً إذا لم يتعدّد عنوان الفساد- كما لو دار الأمر بين الزنا مكرهاً للمرأة، و بين الزنا برضاها؛ حيث إن الظلم محرّم آخر غير الزنا، بخلاف ما نحن فيه- مع أن أصله الصحة لا تثبت الموضوع، و هو كون الأرض خراجيه.

إلّا أن يقال: إن المقصود ترتب آثار الأخذ الذي هو أقل فساداً، و هو حلّ تناوله من الآخذ و إن لم يثبت كون الأرض خراجيه بحيث يترتب عليه الآثار الأخرى، مثل وجوب دفع أجره الأرض إلى حاكم الشرع ليصرفه في المصالح إذا فرض عدم السلطان الجائر، و مثل حرمة التصرف فيه من دون دفع أجره أصلاً، لا إلى الجائر و لا إلى حاكم الشرع.

و إن أريد بفعل المسلم تصرف المسلمين فيما يتناولونه من الجائر من خراج هذه الأرض، ففيه: أنه لا عبره بفعلهم إذا علمنا بأنهم لا يعلمون حال هذه الأراضي، كما هو الغالب في محلّ الكلام؛ إذ نعلم بفساد تصرفهم من جهة عدم إحراز الموضوع. و لو احتمل تقليدهم لمن

يرى تلك (١) الأرض خراجيه (٢) لم ينفع. و لو فرض احتمال علمهم بكونها خراجيه كان اللازم من ذلك جواز تناول من أيديهم لا من يد السلطان، كما لا يخفى.

الثاني: أن يكون الفتح بإذن الإمام عليه السلام،

و إلاً كان المفتوح مال الإمام عليه السلام؛ بناءً على المشهور، بل عن المجمع: أنه كاد يكون إجماعاً (٣)، و نسبه في المبسوط إلى روايه أصحابنا، و هي مرسله العباس الوزاق، و فيها: «أنه إذا غزى قوم بغير إذن الإمام فغنموا كانت الغنيمه كلها (٤) للإمام» (٥).

قال في المبسوط: و على هذه الروايه يكون جميع ما فتحت بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ إلاً ما فتحت في زمان الوصي عليه السلام من مال الإمام عليه السلام (٦)، انتهى.

أقول: فييتنى حلّ المأخوذ منها خراجاً على ما تقدّم من حلّ الخراج المأخوذ من الأنفال (٧).

و الظاهر أنّ أرض العراق مفتوحه بالإذن كما يكشف عن ذلك

ص: ٢٤٣

١- ١) في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: تملك.

٢- ٢) في «ن»، «خ»، «م»، «ع» و «ص»: الخراجيه.

٣- ٣) مجمع الفائدة ٤٧٣: ٧.

٤- ٤) لم ترد «كلها» في غير «ش».

٥- ٥) الوسائل ٣٦٩: ٦، الباب الأوّل من أبواب الأنفال، الحديث ١٦.

٦- ٦) المبسوط ٣٤: ٢، نقلاً بالمعنى.

٧- ٧) تقدّم في الصفحه ٢٢٧.

ما دلّ على أنّها للمسلمين (١)، وأمّا غيرها ممّا فتحت في زمان خلافه الثاني، وهي أغلب ما فتحت، فظاهر بعض الأخبار كون ذلك أيضاً بإذن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام و أمره، ففي الخصال- في أبواب السبعة، في باب أنّ الله تعالى يمتحن أوصياء الأنبياء في حياه الأنبياء في سبعة مواطن، و بعد وفاتهم في سبعة مواطن-، عن أبيه و شيخه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن جعفر بن محمد النوفلي، عن يعقوب بن الرائد (٢)، عن أبي عبد الله جعفر بن أحمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عن يعقوب بن عبد الله الكوفي، عن موسى بن عبيد (٣)، عن عمرو (٤) ابن أبي المقدم، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام: أنّه «أتى يهودى أمير المؤمنين عليه السلام في منصرفه عن وقعه النهروان فسأله عن تلك المواطن، و فيه قوله عليه السلام: و أمّا الرابعه- يعني من المواطن الممتحن بها بعد النبي صلّى الله عليه و آله و سلم-: فإنّ القائم بعد صاحبه- يعني عمر بعد أبي بكر- كان يشاورني في موارد الأمور (٥)، فيصدرها عن أمرى، و يناظرني في غوامضها فيمضيها عن رأيي (٦) لا أعلم

ص: ٢٤٤

١- (١) الوسائل ١٢: ٢٧٤، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع، الحديث ٤ و ٥.

٢- (٢) في «ش»: يعقوب الرائد، و في المصدر: يعقوب بن يزيد.

٣- (٣) في المصدر: موسى بن عبيده.

٤- (٤) في غير «ش»: عمر.

٥- (٥) في «ش»: زياده: و مصادرها.

٦- (٦) في غير «ش»: رأي.

أحدًا (١)، ولا يعلمه أصحابي، يناظره في ذلك غيري (٢)...الخبر» (٣).

و الظاهر أنّ عموم الأمور إضافي بالنسبة إلى ما لا يقدر في رئاسته ممّا يتعلّق بالسياسة، ولا يخفى أنّ الخروج إلى الكفار و دعاءهم إلى الإسلام من أعظم تلك الأمور، بل لا أعظم منه.

و في سند الرواية جماعه تخرجها عن حدّ الاعتبار، إلّا أنّ اعتماد القميين عليها و روايتهم لها، مع ما عُرف من حالهم لمن تتبعها من أنّهم لا- يخرجون (٤) في كتبهم روايه في راويها (٥) ضعف إلّا بعد احتفافها بما يوجب الاعتماد عليها، جابر لضعفها في الجملة.

مضافاً إلى ما اشتهر من حضور أبي محمد الحسن عليه السلام في بعض الغزوات (٦)، و دخول بعض خواصّ أمير المؤمنين عليه السلام من الصحابه كعمّار في أمرهم (٧).

ص: ٢٤٥

١- ١) ما أثبتناه مطابق للمصدر، و في «ش»: لا يعلمه أحد، و في «ص»: لا علمه أحد، و في سائر النسخ: لا أعلمه أحد.

٢- ٢) ما أثبتناه مطابق للمصدر، و في مصححه «ن» ظاهراً: و لا يناظر في ذلك غيري، و في النسخ: و لا يناظرني غيره.

٣- ٣) الخصال: ٣٧٤، باب السبعه، الحديث ٥٨.

٤- ٤) كذا في «ف» و «خ» و نسخه بدل «ن»، «ع» و «ش»، و في «ن»، «م»، «ع»، «ص» و «ش» و نسخه بدل «خ»: لا يثبتون.

٥- ٥) كذا في «ش»، و في غيرها: راويه.

٦- ٦) راجع تاريخ الطبري ٣: ٣٢٣، و الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣: ١٠٩، لكنهما ذكرا حضور أبي محمد الحسن و أبي عبد الله الحسين عليهما السلام.

٧- ٧) راجع اسد الغابه ٤: ٤٦ (ترجمه عمّار بن ياسر رضی الله عنه).

و فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «سألته عن سيره الإمام فى الأرض التى فتحت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال: إن أمير المؤمنين عليه السلام قد سار فى أهل العراق بسيره، فهى إمام لسائر الأرضين... الخبر» (١).

و ظاهرها أن سائر الأرضين المفتوحة بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم حكمها حكم أرض العراق، مضافاً إلى أنه يمكن الاكتفاء عن إذن الإمام المنصوص فى مرسله الوراق (٢) بالعلم بشاهد الحال برضى أمير المؤمنين عليه السلام و سائر الأئمة بالفتوحات (٣) الإسلاميه الموجه لتأييد هذا الدين.

و قد ورد: «أن الله تعالى يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم منه» (٤).

مع أنه يمكن أن يقال بحمل الصادر من الغزاه من فتح البلاد على الوجه الصحيح (٥)، و هو كونه بأمر الإمام عليه السلام.

مع أنه يمكن أن يقال: إن عموم ما دلّ من الأخبار الكثيره على

ص: ٢٤٦

١-١) الوسائل ١١٧:١١، الباب ٦٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

٢-٢) الوسائل ٣٦٩:٦، الباب الأول من أبواب الأنفال، الحديث ١٦.

٣-٣) فى «ف»، «ن»، «خ»، «م» و «ع»: بالفتوحات.

٤-٤) الوسائل ٢٨:١١، الباب ٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث الأول، و فيه: ينصر هذا الدين.

٥-٥) كذا فى «ص»، و فى «ف»: على الصحيح، و فى سائر النسخ: على وجه الصحيح.

تقييد الأرض المعدوده من الأنفال بكونها ممّا لم يوجف (١) عليه بخيلٍ ولا- ركاب (٢)، و على أنّ ما أخذت بالسيف من الأرضين يصرّفها في مصالح المسلمين (٣)، معارض بالعموم من وجه لمرسلة الوراق (٤)، فيرجع إلى عموم قوله تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِإِخْوَتِ الْقُرْبَىٰ الْآيَةَ (٥)، فيكون الباقي للمسلمين؛ إذ ليس لمن قاتل (٦) شيء من الأرضين نصّاً و إجماعاً.

الثالث: أن يثبت كون الأرض المفتوحة عنه بإذن الإمام عليه السلام مجيء حال الفتح،

لتدخل في الغنائم و يخرج منها الخمس- أوّلاً- على المشهور و يبقى الباقي للمسلمين، فإن كانت حينئذٍ مواتاً كانت للإمام، كما هو المشهور، بل المتفق عليه، على الظاهر المصرّح به عن الكفاية (٧) و محكى التذكرة (٨)، و يقتضيه إطلاق الإجماعات المحكيه (٩) على أنّ الموات

ص: ٢٤٧

- ١- ١) في «ن»، «خ»، «م»، «ع»، «ش»: لا يوجف.
- ٢- ٢) انظر الوسائل ٣٦٤:٦، الباب الأوّل من أبواب الأنفال.
- ٣- ٣) انظر الوسائل ١١٩:١١، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، و ٢٧٣:١٢، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه.
- ٤- ٤) الوسائل ٣٦٩:٦، الباب الأوّل من أبواب الأنفال، الحديث ١٦.
- ٥- ٥) الأنفال: ٤١.
- ٦- ٦) كذا في «ص»، و في سائر النسخ: قابل، و في نسخه بدل أكثرها: قاتل.
- ٧- ٧) انظر كفاية الأحكام: ٢٣٩، و فيه: بلا خلاف.
- ٨- ٨) التذكرة ٢:٤٠٢، و فيه: عند علمائنا.
- ٩- ٩) الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٤٠، و أنظر الخلاف ٥٢٥:٣-٥٢٦، كتاب إحياء الموات، المسألة ٣، و جامع المقاصد ٧:٩.

من الأنفال؛ لإطلاق الأخبار الدالّة على أنّ الموات بقول مطلق له عليه السلام (١). ولا يعارضها إطلاق الإجماعات (٢) والأخبار (٣) الدالّة على أنّ المفتوحه عَنَوَه للمسلمين (٤)؛ لأنّ موارد الإجماعات هي (٥) الأرض المغنومه (٦) من (٧) الكفّار-كسائر الغنائم التي يملكونها منهم و يجب فيها الخمس -و ليس الموات من أموالهم (٨)، وإنّما هي مال الإمام. ولو فرض جريان أيديهم عليه كان بحكم المغصوب لا يعدّ في الغنيمه، و ظاهر الأخبار خصوص المحياه، مع أنّ الظاهر عدم الخلاف.

نعم، لو مات المحياه حال الفتح، فالظاهر بقاؤها على ملك المسلمين، بل عن ظاهر الرياض (٩) استفاده عدم الخلاف في ذلك من السرائر (١٠)؛ لاختصاص أدلّه الموات بما إذا لم يجر عليه ملك مسلم، دون ما عرف صاحبه.

ص: ٢٤٨

- ١- ١) انظر الوسائل ٦:٣٦٤، الباب الأول من أبواب الأنفال.
- ٢- ٢) انظر الخلاف ٢:٦٧-٧٠، كتاب الزكاه، المسأله ٨٠، والغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٢٢، و المنتهى ٢:٩٣٤، و الرياض ١:٤٩٥.
- ٣- ٣) انظر الوسائل ١٢:٢٧٣، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع.
- ٤- ٤) في «ف»: للإمام.
- ٥- ٥) في غير «ش»: هو.
- ٦- ٦) في «ف»: المفتوحه.
- ٧- ٧) في «ش»: عن.
- ٨- ٨) العبارة في «ف» هكذا: و الموات ليس من أموالهم.
- ٩- ٩) الرياض ١:٤٩٦.
- ١٠- ١٠) انظر السرائر ١:٤٨١.

ثم إنه يثبت الحياه حال الفتح بما كان يثبت به الفتح عنوه، ومع الشك فيها فالأصل العدم وإن وجدناها الآن محياه؛ لأصالة عدمها حال الفتح، فيشكل الأمر في كثير من محياه أراضي البلاد المفتوحة عنوه.

نعم، ما وجد منها في يد مدّع للملكيه حكم بها له. أمّا (١) إذا كانت بيد السلطان أو من أخذها منه فلا يحكم لأجلها بكونها خراجيه؛ لأن يد السلطان عاديه على الأراضي الخراجيه أيضاً.

وما لا يد لمدعى الملكيه عليها كان مردداً بين المسلمين و مالك خاصّ مردد بين الإمام عليه السلام - لكونها تركه من لا وارث له - وبين غيره، فيجب مراجعته حاكم الشرع في أمرها، وظيفه الحاكم في الأجره المأخوذه منها: إمّا القرعه، وإمّا صرفها في مصرف مشترك بين الكلّ، كفقير يستحق الإنفاق من بيت المال؛ لقيامه ببعض مصالح المسلمين.

ثم اعلم أنّ ظاهر الأخبار (٢) تملك المسلمين لجميع أرض العراق المسمّى بأرض السواد من غير تقييد بالعامر، فينزّل على أنّ كلّها كانت عامره حال الفتح.

و يؤيده أنّهم ضبطوا أرض الخراج - كما في المنتهى (٣) وغيره (٤) - بعد المساحه (٥) بستّه أو اثنين و ثلاثين ألف ألف جريب، و حينئذ فالظاهر

ص: ٢٤٩

١- ١) لم ترد «أمّا» في «ف».

٢- ٢) الوسائل ١٢: ٢٧٤، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع، الحديث ٤ و ٥.

٣- ٣) المنتهى ٩٣٧: ٢.

٤- ٤) المبسوط ٣٤: ٢.

٥- ٥) في «ع» و «ص»: المسامحه.

أن البلاد الإسلامية المبته في العراق هي مع ما يتبعها (١) من القرى، من المحياه حال الفتح التي تملكها (٢) المسلمون.

و ذكر العلامه رحمه الله في كتبه (٣) -تبعاً لبعض ما عن المبسوط (٤) و الخلاف (٥) - أن حدّ سواد العراق ما بين منقطع الجبال بحلوان (٦) إلى طرف القادسيه (٧) المتصل بعذيب (٨) من أرض العرب عرضاً، و من تخوم الموصل إلى ساحل البحر ببلاد عبّادان طولاً.

و زاد العلامه رحمه الله قوله: من شرقي دجله، فأما الغربي الذي يليه البصره فإنما هو إسلامي، مثل شط عثمان بن أبي العاص و ما والاها،

ص: ٢٥٠

١- ١) كذا في «ف» و مصححه «ص»، و في «ش» و مصححه «ن»: هي و ما يتبعها، و في سائر النسخ: و هي ما يتبعها.

٢- ٢) في «ف»: يملكها.

٣- ٣) المنتهى ٢:٩٣٧، و التحرير ١:١٤٢، و التذكرة ١:٤٢٨.

٤- ٤) المبسوط ٢:٣٤.

٥- ٥) الخلاف ٤:١٩٦، كتاب الفياء و قسمه الغنائم، المسألة ١٩.

٦- ٦) في معجم البلدان ٢:٢٩٠ مادة «حلوان»: حلوان العراق، و هي في آخر حدود السواد ممّا يلي الجبال من بغداد.

٧- ٧) قريه قرب الكوفه، من جهه البرّ، بينها و بين الكوفه خمس عشر فرسخاً، و بينها و بين العذيب أربعة أميال. (مراصد الاطلاع ٣:١٠٥٤، معجم البلدان ٤: ٢٩١ مادة «قادس»).

٨- ٨) العذيب: يخرج من قادسيه الكوفه إليه، و كانت مسلحه للفرس، بينها و بين القادسيه حائطان متّصلان، بينهما نخل، و هي سته أميال، فإذا خرجت منه دخلت الباديه. (معجم البلدان ٤:٩٢ مادة «عذب»).

كانت سباخاً (١) فأحياها عثمان.

و يظهر من هذا التقييد أنّ ما عدا ذلك كانت محياه، كما يؤيِّده ما تقدّم من تقدير الأرض المذكوره بعد المساحه بما ذكر من الجريب.

فما قيل: من أنّ البلاد المحدثه (٢) بالعراق مثل بغداد، والكوفه والحله، والمشاهد المشرفه إسلاميه بناها المسلمون و لم تفتح عنوه، و لم يثبت أنّ أرضها تملكها (٣) المسلمون بالاستغنام، و التي فتحت عنوه و أخذت من الكفّار قهراً قد انهدمت (٤)، لا يخلو عن نظر؛ لأنّ المفتوح عنوه لا يختصّ بالأبنيه حتّى يقال: إنّها انهدمت، فإذا كانت البلاد المذكوره و ما يتعلّق بها من قرأها غير مفتوحه عنوه، فأين أرض العراق المفتوحه عنوه المقدّر (٥) بسسته و ثلاثين ألف ألف جريب؟ و أيضاً من البعيد عادةً أن يكون بلد «المدائن» (٦) على طرف العراق، بحيث يكون الخارج منها ممّا يليه البلاد المذكوره مواتاً

ص: ٢٥١

١-١) كذا في «ف» و نسخه بدل «ن»، «خ»، «م»، «ع»، «ص» و «ش»، و في سائر النسخ: مماتاً، و في المصدر: سباخاً و مواتاً.

٢-٢) كذا في «ص» و «ش» و مصحّحه «ن»، و في سائر النسخ: المحدث.

٣-٣) كذا في «ص»، و في غيرها: يملكها.

٤-٤) لم نقف على القائل.

٥-٥) كذا، و المناسب: المقدّره.

٦-٦) في معجم البلدان (٥:٧٥، مادّه «مدائن»): المسّمى بهذا الاسم بليده شبيهه بالقريه، بينها و بين بغداد سته فراسخ، و أهلها فلاحون يزرعون و يحصدون، و الغالب على أهلها التشيع على مذهب الإماميه. و بالمدينه الشرقيه قرب الإيوان قبر سلمان الفارسي رضى الله عنه، و عليه مشهد يزار إلى وقتنا هذا.

غير معموره وقت الفتح (١) والله العالم، والله الحمد أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً.

ص: ٢٥٢

١-١) من هنا إلى آخر العبارة لم ترد في «ف».